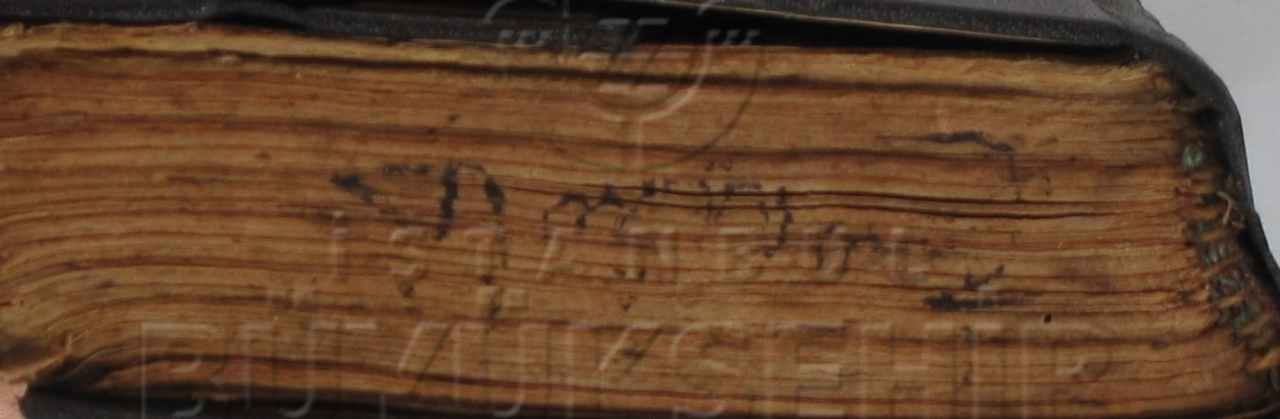


Bu eserin;  
kataloglanması, dijital ortama aktarılması ve  
elektronik ortamda kullanıma sunulması  
İstanbul Kalkınma Ajansı (İSTKA)'nın desteğiyle  
İBB Kültür ve Sosyal İşler Daire Başkanlığı  
Kütüphane ve Müzeler Müdürlüğü (Atatürk Kitaplığı)  
tarafından gerçekleştirilmiştir.

Proje No : İSTKA/2012/BİL/233  
Destek Programı : Bilgi Odaklı Ekonomik Kalkınma Mali Destek Programı  
Projeyi Destekleyen : İstanbul Kalkınma Ajansı (İSTKA)  
Proje Adı : Osmanlı Dönemi Nadir Eserlerin  
Kataloglanması, Dijital Ortama Aktarılması ve  
Elektronik Ortamda Kullanıma Sunulması  
Proje Sahibi Kuruluş : İBB Kültür ve Sosyal İşler Daire Başkanlığı  
Proje Yüklenicisi : Yordam BT Ltd. Şti.  
Proje Uygulama Yeri : Kütüphane ve Müzeler Müdürlüğü - Atatürk Kitaplığı  
İSTANBUL – Beyoğlu

İSTANBUL  
BÜYÜKŞEHİR  
BELEDİYESİ  
ATATÜRK KİTAPLIĞI





Serafye Sarfı

734 Ar. 2000 Ebu Muhammed

Hırtulish

Arap sarfı

(İhtisap)

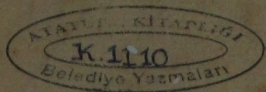
18



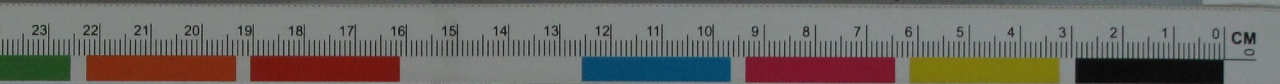
İSTANBUL  
BÜYÜKŞEHİR  
BELEDİYESİ  
ATATÜRK KİTAPLIĞI



هذا كتاب حائضه سراج خانم



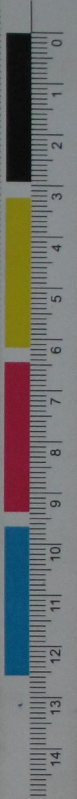
İSTANBUL  
BÜYÜKŞEHİR  
BELEDİYESİ  
ATATÜRK KİTAPLIĞI



سزایش رضوانی عنده المصطفى لا يجد ولم انقلا  
مطوية تقال ولا كشيء من انجيل المسلمين  
ناتق الجوه من عبيدته تعالى ثم خرج منه  
سفر المسينة فاستقصف من خرج منه ربه  
فخرج منه فخرج منه فخرج منه فخرج منه  
ثم يفسد ربيع من على اللام فخرج منها  
ارواح امته ثم يفسد ارواح امته فخرج  
خلق الله تعالى منها العرب وصافوته  
من افوتته فخرج منها

فانك المثلجات والمهم  
الى المراك وانت عم اى  
اجل علامه ايضا فقال للمريض  
مزيك فقال ربي جانا  
وكانت اكل ورجل كان اختناك

İSTANBUL  
BÜYÜKŞEHİR  
BELEDİYESİ  
ATATÜRK KİTAPLIĞI







İSTANBUL  
BELEDİYESİ  
ATATÜRK

انا اخوة انسان منهم احدا ملكا وسدا كاهنا من ولد  
 الله العزيز نصف اخدا حواش قل مرة حلة ثيابي عني  
 اصدعني اخ لها من امها وللك ليس اخا من امها كان اخ  
 الله بالكاخ ثم المرأة بوقت من حواش الاخوة سواك  
 وان شئت يا اخي ترك عشق مني اذا ما فذ لك  
 فافترديك وافترديك من ارجاءك قل لوالدك من ارجاءك  
 ترك احبتي من احبتي وقدر اربع رجات لهن خمس لذي انا  
 اصحاب كل رجة دينار وخرجت اهل الحمار سواك

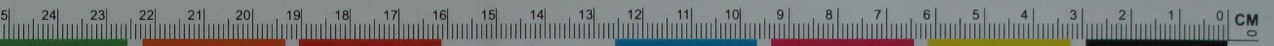




سبعة اثنان اجمع كلهما جواب قال ابن الاثير اصدق ما ذكر ولاحت  
روح الجاهل ايضا فاصبحت مسبعة الاثنان لابن الاثير ثم والتمس في الارش فتم  
معنى هذه المسئلة ومسله سبعة اخوة واحتم لام سواء في التصور الا ان في هذه  
المسئلة ابن الاثير وايد سواء قتل كيف من عن حال ابن عثم  
ومع ابن خال من شجته مات مما الارث اخرا فاحتمل بالثالث والاكبر في شجته  
جواب فكل هذا ابن عثم سوي هذا وابن عثم ابن خال سوي لان في الارث  
قال انه في حال حين ما شغل عن اصله من ابن الاثير قال ابن الاثير في  
والابن الخصومة الملبين سوال جواب زوج زوجة من  
اسمها باذنها واخذته فقلت زينة سوادك انتم انما انما في مثل ذلك في الارث  
لان ابنه عموا واصلوا ابن الاثير فالأخوة يكون ابن الاثير اخوته وابن اخوتهم واخوته  
يوش ابن الاثير من الارث الاب الكون ابن اخوته فقلت من ابن الاثير فقلت في قوله في الارث  
سوال اقمتم ابا وابنه سوا في الارث سوي وجها في السور في الارث سوي  
جواب قل انت المراء عن زوجها هو ابن عثم وابنه عنها وما لها من ارض  
والشبع في الارث لغدسهما من المال كذا في قوله وابنه اقمتم مساويا  
مخض عما جواب قل انت المراء عن زوجها ووجه الذي هو  
فالمصنف في التعصيب والفرز له والمصنف المبتد صدقها فاقها  
باب الام وابنها فذاخذ ارضا من مساويا لها وفا جواب  
قل حال زوج بنت رشيده ابن اخيه هو في حاله عند لانت من غلاما وملك  
اما الغلام لكونه ترك ام الغلام والغلام وكذا مات بولم الغلام بعددا  
حاصل الما لنت فالتصديق والمصنف الغلام اعتم ابنه لكونه ابن اخيه  
سوال من المذبح امرأه اقمتموا ارضا في الارث سوي  
قال زوج الجاهل ينفق نفسه ابن اخيه وهو في يد ربه واليه مات من الما لنت  
فيهم الما لنت لثا للستين في ما بقى عصوبة ابن اخيه خذ

is  
BÜYÜK  
BE  
ATATÜRK





الانعام في الحديث ريفاً بحسن معناه الاشارة الى ما يعرفه كل احد من الخير وما هو الا الاستغراق لغيره لوجه الاول  
ان لو كان الاستغراق مستلزماً في ما هو موصوفه لوجب التعريف لان اللام تحذف عن كل ما هو موصوفه في الحديث الثاني  
للتعريف الثاني انه يتبع الجمع فقال الرجلان والرجل لو كانت الاستغراق لما جاء ذلك اذ لم يتبع بعد الجمع  
شيء اضم اليه الا ان شئ لم يقل الخبير ان بعضه لا يقال كل من حزين ولو كانت الاستغراق لكان الاول مقادير  
ما اذا ما ان غير غير الاستغراق متوهم الى مقتضى المقام فاذا كان المقام خطاباً الى مقلبي العين المورثا للغير  
مثل المورث من غير كرم من المعروف باللام على الاستغراق جعله اهما من ان التقصيد الى فرد من المؤمنين دون غيره  
مع تحقيق الحق في الفرد الذي قصد هذا الجمل اليه والفرد الذي لم يقصد به اليه فلو ان شئ لم يفسد

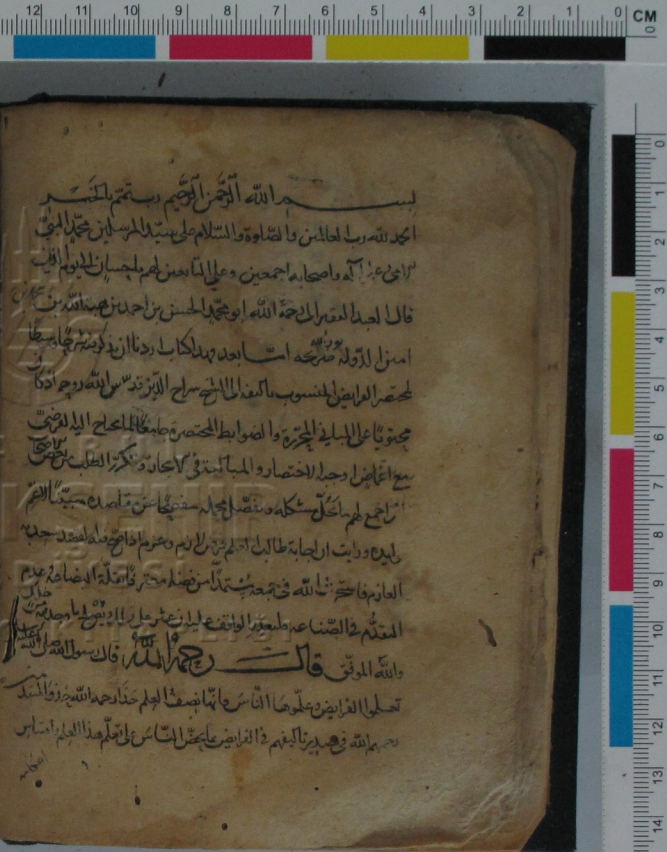
حقيقة الاستغراق  
ما مضاه

ما من ميرة اشرف من چهار رق فنزل اختلاف دين دار

المعاصرة  
ووالله اعلم  
١١٨٠  
من دفتر وفتوى  
من دفتر وفتوى

ISTANBUL  
BÜYÜKŞEHİR  
BELEDİYESİ  
ATATÜRK KİTAPLIĞI





بسم الله الرحمن الرحيم ربنا انزل علينا الكتاب الذي ندين به  
 احمد الله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين محمد النبي  
 ابراهيم وآله واصحابه اجمعين وعلى التابعين لهم بحسب الجليل القبول  
 قال اجد المعتبر في حجة الله ابو محمد الحسن بن احمد بن محمد بن  
 ابي اسحق الاول رحمه الله است اجد هذا الكتاب ردنا ان يكون في حجة  
 مختصا بالفاضل المنسوب بالفاضل الى الشيخ سراج الدين قدس سره الله روحه اذ  
 يحتوي على البانية في الحجة والاضوابط المختصه بامام المصالح اليه المسمى  
 مع اغاثير اوجه الاختصار والمباينة في الاحكام وكثرة الطلب في  
 ارجاع لهم اكل شكله ومنفصل بحاله مستحقا عن اصداره بحسب القدر  
 ولقد رويت ان احبها طالب العلم في الامم وعظم اذ هو له بعد حجة  
 العارفين فاحسنه الله في حجة من قدس فضله من قوله البضاة في عدم  
 المتقدم في الصناعات ولعله الواقع في ذلك من على الاديان في ما وجدته  
 والله الموفق **قال رحمه الله** قال سراج الدين رحمه الله  
 تعلموا الفاضل في علمها الناس فانها نصف العلم عند حجة الله عز وجل  
 وهو ما في هذه في الفاضل في العلم الناس على علم هذا العلم انما  
 اعلمه

احكامه وخالقها اوردته من الحديث من لم يقين احكاما استوعبها  
 والاحكام من الكيمياء التي لا يظن من الحيوان دليل اشتغالها ليعمل المأمور على الحجة  
 المانحة الشاكلة انه جمل نصف العلم وهو قيل في الحجة الشاكلة ذلك  
 دليل شرفه لان ما عظم تقيته وهو مقدار الشرف في الشاهد كما لا  
 والجواب رب العزة الى الجديك الرضا عن سيار المعادن وقد ورد في ذلك  
 عليه هذا العلم وتعلمه من الاخبار ما لا ورواها في اخرج الكتاب عن  
 المختصا وقد قيل في منها السصيف المذكور في هذا الموضع في الناس  
 حالنا حالة جارية في حاله فانه يعلم الفاضل ان كانت تحت حاله الولاية  
 فاعلم فان قيل في العلم الفاضل في العلم المذكور في الشاهد  
 في الوصايا التي في احكامها ما في الحديث وان كان حكم الفاضل والتكليف الذي  
 لا يعرف ذلك في الاحكام انما في اوقات قلنا انما انما ما في احكامها  
 في علمها الى ان وصل الى التمسك لارادة كل من في حكمه في علمه وانما  
 وهي تحلية في العلم ورواها في ذلك ولا في الميراث فانه لا يصح  
 كان حكم الميراث في اوقات الفاضل في العلم انما في احكامها  
 الموت وانما حكمها في العلم والجميع في علمه زيادة في العلم وانما في احكامها





صاعقه

الحمد لله الذي  
قدّم لنا هذا  
الكتاب في  
الوجه الأول



الحديث

لحسوى الحد ان المقدم مع قيام الفارق بينهما انه ان تقدم  
 مما لا يثبت حتى يثبت الدين لان القدرة على الاكتساب ثابتة والاداء المتيقن  
 وهو السعي في فراغ ذمته وتخليصه عن ثقل الدين الذي هو ثقل الدين على  
 ما ورد من الحديث قال ادعى القدرة ما يثبت بعد الفعل يحصل الاكتساب  
 وقضاء الدين من اداء المدينين لا ذلك بعد الوفاة فان المقدم بقوله  
 الدين لعدم الكسب الثالث ان تقدم الدين على الكفن ما يوجب مكان الدين  
 على اداء ابن الميت من دينه ومنه بحالته من النار على اداء في الحديث  
 ان الدين على الصلوة والسلام قال لا يبي قتادة لما مضى الدين عن الميت ان  
 يردت صلته من النار والعودة تشبه بالدين والصلوة على الميت  
 قضاء الدين كالتعويض كنه على من عليه الدين وكان المقدم  
 فالجواب اما الاول فلما حق الدين انما يسقط الى الفاعل من حلال الميت  
 اصلية لان حاجة الميت سقت الى ان المقدار مضى تعاقب حقه بعد اداء  
 حق المدين والمجنى عليه ما سبق عليه ثلثا الكفن من ثقل الكفن  
 بالرضى والخطا واما الثلثة ولما اتم ان المقدم في اداء الحكومة انما كان  
 لما ذكرتم وظاهره ليس كذلك لان المقدم ثابت ويخرج من السرقة اداء على الاكتساب

ووجه

ورضا

والجواب

باب

اي احسن الاداء

كأن في القائه والمقتدر والصغير كان ما ذكرتم من المختار لم يبق نقال  
 القدرة ثابتة بواسطة الاتهاب فلما شتر كسب الفضل بين بل الفهم للبين مع  
 باسقاط الدين الكلي في حق من مات وليس له الاخذ بالكنس واما الثالث  
 فتم ترك فجالة الحكومة وما ورد من التشديد في باب الدين في ذلك ان الله اعلم  
 كان النبي صلى الله عليه وسلم ترك الصلوة على الميوت ثم ترك ذلك لما فتح الله على  
 حتى روي انه صلى الله عليه وسلم قال من ترك ديننا على وجهه يد على عظمته  
 على الدين ان حنة رضى الله عنه ومضى عن غير كفن في مرة اذا غطي بها  
 واسموت واداه واذا غطي بها رجلاه بدراسه فامرهم ان يغسلوا له  
 ان يحلوهما من قبل واسمه ويحلقوا على جلده الاخير ولم ينقل انه يغسل  
 دينام لا ولو كان الدين مقدما للسائل عرف ذلك ونحوه كان يغسل عند الصلوة  
 على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اتى ميتة لم يغسل عليه  
 على صاحبكم من دين فان قالوا الاصلى عليه فان قالوا نعم قال صلوا على صاحبكم  
 وفي هذا الخبر دليل على ان الكفن مقدم على الدين ولو كان الدين مقدما على  
 لا من منزع الكفن وصرفه الى مستحق الدين ابراء لقيمة الميت كالمات  
 له الصلوة عليه فاذا لم يأمروهم بذلك على الكفن ثم قدم على الدين في الكفن

او كلام  
 الكفن  
 النية كسب  
 بعد

باعتبار حال الانسان فمثل كفن في اوسط ثيابه وقتل في مثل ما كان  
 بمنزلة به في الجمع والاعباد بحسب الاسراف المعتبر لقوله تعالى  
 والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما والاراسر  
 بقوت حق الورثه او الغرما والمعتبر بحال حق الميتة ببيان مقدار الكفر  
 وكيفية الكفر في العمير والدفن موضعه كتاب الجنائز **فالك**

**رحم الله** ثم تقضى بونه من جميع ما بقي من مالك يعني الديون  
 التي لها مطالبة جهة العباد لاداء الزكوة ودين الكفاة والتفدية وغيرها  
 من الحقوق الواجبة لله تعالى فهذه الديون عند ناسقة الموت لا يتبرع  
 الورثه مانعاها او يوصي بها قبل الموت فيعتبر من المالك للدليل على تقدم  
 الدين على الوصية والميراث قوله تعالى في آية الميراث من بعد وصية

بها او دين فاحضر الميراث عنها وبثت تقدم الدين على الوصية بفعل  
 النبي صلى الله عليه وسلم على ابي ابي عن علي رضي الله عنه انه قال انكم تعرفون  
 الوصية مقدمة على الدين وقد شهد النبي عليه السلام قدم الدين على الوصية  
 ومن حيث المعتقد ان الدين اوجب ابتداء الوصية بترتيب البداية  
 بالواجب وايضا من احوال الالة يعني الواو كما قلنا ذلك قوله تعالى

وارسلناه

وارسلناه المماتة اليه او يندون وقوله ولا تظن منهم شيئا او كفوا الى  
 ولا كفوا وقوله في الاما حلت ظهورها او الجوايا او اخطا عظم كلها  
 معنى الواو وهي الجمع المطلق دون الترتيب وقيل لما قدمت الوصية  
 ذكرنا لان من عادة العرب البداية بالآثم فيما ساق الكلام لاجل لما  
 كان المقصود هنا بيان تقدم كل من الدين الوصية على الميراث يدعي

بالوصية لان حكمها كان محمولا عند المحاطين وتقدم الدين  
 كان ثابتا مقدرا عند من فان قيل الدين المذكور في الآية مطلق  
 فلماذا قصره بديون العباد فلما لان المراد به الديون الثابتة  
 بعد الموت وديون العباد بهذه المثابة الاعمال الجماع على ذلك لبقاء

المطالبة من المحتاج واسنادوا الله تعالى فقد قام الدليل على سقوطها ما رواه  
 بالموت لان المحاط من حيث عليه كان قوله نكفها وهذا لا يخرج الاداء  
 الا بالآية منه وقوله لا يصور بعدوته ولا يثمة والمحاط بالآية السعة  
 بغير كنهه واذا سقطت هذه الحق وتثبت الوصية بها كالوصية ليس  
 بواجب الاداء بعد الموت كانه كما لم يجمع فاعتبرت عن ثلث المال  
 اذا لم يجد الورثه وفيه خلاف للسلف في رحمة الله معرو وروحه

في وصية الله

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الدين اوجب ابتداء الوصية بترتيب البداية بالواجب وايضا من احوال الالة يعني الواو كما قلنا ذلك قوله تعالى



في الفرائض بين دين العباد ودين الله تعالى ان في دين العباد يعارض  
 في التركة حق المسحق وحق الورثة وكلما يحتاجان مقدم حق المسحق  
 لسبق حقه وفي دين الله تعالى تعارض حق الشرع وحق العبد ودين  
 وحق العبد مقدم باذن الشرع لضعف العبد وامقاره واستغناء الله  
 تعالى عن الاشياء اجمع وهكذا يقال اذا اجتمع دين العبد ودين الله  
 تقدم حق العبد لضعفه واحتياجه **قال محمد بن**  
 ثم تقدم وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين يعني بعد ان ينفذ الوصية  
 في مقدار الثلث الاحتياج الى اجازة الورثة وما راد على الثلث لا ينفذ الا  
 باجازه الورثة لان الوصية لم ينفذ الا بعد الموت لا يستغنى عن  
 اوصيه بالحي حتى اجازته الورثة ذلك لغزوت والاولان الوصية  
 مستغنى والامامات الاجازة اذا تباينها في السفيد لا في اثبات العقد  
 وولدت الوصية في مقدار الثلث على حق الورثة لقوله تعالى من بعد  
 وصية يوصي بها او دين وضلته ليقول ان تقدم الوصية بما راد على الثلث  
 ايضا الا ان الاجماع اخرج ما راد على الثلث عن المقدم اذا لم يحل الورثة  
 بغير ما رآه على وصية النضر وروى عن النبي عليه السلام ان الله تعالى

جعل لكم ثلث اموالكم في آخر اعماركم زيادة في اموالكم وكذلك صد  
 سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له  
 حين راجعه في الوصية بكل المال وبالكسوف والثلث فقال له الثلث  
 والثلث كتمانك لنوع وبتك اغنياء حين من ان نعم عالمه يكتفون  
 الناس في سفدنا من الحديث فانه بين احدهما انصافا الوصية على  
 الطريق الثانية تقدم الوصية على الميراث حيث جعلها سالما منه  
 الغناء عن الورثة ومن حيث المعنى ان الميت محتاج الى تنفيذ وصاياه  
 للقرية وايضا للنفق ولحجيص الخطايا والاوراد وقد طلق له الثلث  
 مقدم على الورثة على الحقيقة ودفع حاجته كما قلنا في الدين والكسوف لان  
 تقدم الوصية لا تفوت حق الورثة بالكلية لبقاء الثلث من ثلثها  
 تقدم الميراث نفقت الوصية لاستيعاب الميراث لتركه غالبا ثم يترك  
 احكام الوصايا ما تقدم منها وما يؤخر وما يصير المحصول كالشرك الورثة  
 الاضيق لك من الاحكام مرفوعة كتاب الوصايا **قال محمد بن**  
 ثم تقسم الباقي بين الورثة بالكتاب والسنة والاجماع الامة بمعنى من ثلثه  
 بولخص هذه اصول الثلثة واثباتها من اجمعيها والاعراض للاصل

حاشية الدار الشريفة في حاشية الدار الشريفة في حاشية الدار الشريفة

الرابع وهو القياس في باب المقدار في حق الله تعالى  
 والاسماع للقياس في باب المقدار في حق الله تعالى  
 مقدار دون مقداره كان في باب المقدار في حق الله تعالى  
 والوقوف في حق الله تعالى في باب المقدار في حق الله تعالى  
 حكم الاسلام كان في باب المقدار في حق الله تعالى  
 بعبث بقوله تعالى الذي لم يولد ولم يكن له كفاراً  
 وروى عن ابن عباس رضي الله عنه في تفسير هذه الآية انه قال المهاجر النوبي  
 ابراهيم بن ابي الارث وهو من رابث الاعراب المهاجر فله مع والارحام  
 بعضهم اولى بعضهم في كتاب الله تعالى قال بعضهم لغيره فله  
 ولكل جعلنا على ما تركنا العبادات الا في حق الله تعالى لا في حق العباد  
 الرجل يترك اخاه الذي احب منه ومنه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 دون اخيه من النسب حتى نزلت هذه الآية ولكن جعلنا من المقاتلة اهل العباد  
 والذين يقاتلون في حق الله تعالى ومنه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقد كان المرحوم منهم سبعين غيره وبسبب ليدون ابيه حقيق في ربه في حق الله  
 الدعوة بالقبلي ونسخ ميراثه بقوله تعالى ادعهم الى الله من حيث هو واسطع عذرا

والذي استقر عليه حكم الاسلام التوارث في حق الله تعالى وبسبب النسب والكتاب  
 الصحيح والاولاد والنسب في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
 بيان من ثبت ميراثه بالكتاب في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
 لرسول الله تعالى ولما استقر في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
 الميراث هو اهل الميراث في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
**قال رحمه الله** فيبدء باصحاب الفرائض من الذين  
 لهم سهام مقدرة ثم اهل الفرائض لان كل واحد منهم له فريضة تحت  
 اي صبيحت حين مشق من الفرض وهو المقدار من الفرائض العشرة  
 اي قد رها ومنه قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فوهن منكم  
 لهن فريضة اي فريضة من سياتيها او ما المبدأ بهم بقوله عليه السلام الميراث  
 الفرائض رهاها في البتة لا وعصية ذكر في رواية ولا في رواية ولا في رواية  
 على سبيل التمسك بغيره تعالى عشرة كاملة ولا طبر وعصية عليه **قال**  
**رحمه الله** في الميراث من جهة النسب المذكور من الميراث في حق الله تعالى  
 بالنسب لخرج عنه في الميراث في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
 القوم بعد ان اذا طأ طأه وعصية الانسان يحطون به قرب او حرامه دينا

اذ هو عصية سبي



فالان طرف والاب طرف في الاخ جانب والعن جانب والعصبة في المشرق  
 هو كل ذكر ينسب الى الانسان بذكر لقوته وقوة قرابته وتسمى من ينسب اليه بالعلم  
 عصبة على ما ذكره وتسمى من ينسب اليه في الحكم عصبة على ما ذكره في باب العصبة  
 ارسل الله تعالى **والسب رحمة الله** والعصبة كل من اخذ  
 ما اتيه ايجاب للفرع وعند الفرع اخبره رجع الى المال اذ هذا الفرع  
 ان يشمل انواع العصبات وهو صحيح لاطرافه والعكاسه فان قيل  
 هذا التعريف فاسد من جهة من احد ما انه يعرف الشيء بما لا يعرف  
 الا بالذات الشيء وهو دور بيان ان العصبة انما يعرف باخذ الباقي بعد  
 الفرائض انما باخذ الباقي بعد الفرائض من هو عصبة مكانه قال  
 باخذ الباقي العصبة تعقل من العصبة قال باخذ الباقي العصبة  
 ومثل هذا تجرير لا يعرف والثاني انه ليس بظرف ولا متعلق  
 شرط في التعريف لطراده والعكاسه وبيان ان هذا التعريف هو  
 موافق للموالاة وذوي الارحام فانهم باخذون الباقي بعد الفرائض  
 والنوحيه ويجوزون المال عند الافراد وليسوا بعصبة فيسقط  
 الطرد وقد حكمت العصوبة بدون هذا المعنى في حق الميت الابن

يجوز ان يكون  
 في جهة الابن

تعريف

يجوز ان يكون

فانها

انما هو في جهة الابن  
 في جهة الابن

فانها تصير عصبة والاخت مع الميت كذلك تصير عصبة وان كانت  
 كل واحدة من الاخت والميت لغير المال عند الافراد المحدث بقول  
 بالرد ومثل العكس وليس في الجواب اما الوجه الاول قوله ان العصبة  
 باخذ الباقي بعد الفرائض ولا نسلم بان قد عرف حقيقة هذا وبذلك خاصة الخبر  
 ولست اعم عن ايجاب الفرائض والفرع من تعريف الشيء بعض خاصه انما  
 المشقة في ذلك لا يري انه لو قيل في تعريف الانسان حيوان جهل  
 طريق المعرفة في هذا القول بل قد عرف بذلك جزاؤه ومعدماه كقولنا  
 حيوان ناطق وبذلك خاصة اني لم اكون متصفا بالقائمة بعرض الفرائض  
 فذلك اني لم اخبر به فالصنف قد علمه وان عرفنا العصبة بذلك حكم من حكم  
 وخاصة من خواص الشرعيه ولا يصح طريق المعرفة في ذلك لانها لا يمكن  
 حاله وذلك لان الخطاب بهذا التعريف اطلاق يكون علما بالعصبة او لا  
 كما يعلم ان هذا التعريف حقه لان تعريف المعارف مجال ان لم يكن علما  
 للفرع هذا التعريف عن لما ذكرنا من الدوام وكف كان لا يكون هذا التعريف  
 مقيدا لانما يقول ان هذه المعرفة على تقدير ان لا يكون علما بالعصبة ذلك لان  
 الانسان يمكن ان يعلمه بعض الورثة محرر المال عند الافراد وان لم يعلم

يجوز ان يكون  
 في جهة الابن

فانما هو في جهة الابن  
 في جهة الابن

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان العصبين هما الذي يتصل به العصب

بكونه عصب تقبل له متى اجتمع هذان الوصفان في شخص فهو الذي يتصل به  
 عصبه وكذا قد علم المراد اجتماع هذين العصبين في شخص ولا يعلم النسبة  
 بالعصبه مفقده هذا التعريف فاما الجواب عن ابطال الاطراف والعكاس  
 قوله ان العصب موجود دون العصبه كانه ذوي الارجام ومولى الموالات الكمال  
 عليه من جهتين احدهما لا نسلم بسواء مع العصبه عن من ذكرتم عانه ما في الباب  
 الضم وخبر من عن مولى العنقه والرد ولكن تأخرهم عن وهو ان الميراث  
 منهم كسليم صفة العصبه كان اخيرا العلم عن الجن والجنس الجدد والآخر  
 لا يخرج عن العصبه بل الوجه الثاني اما لا نسلم بوجود ما ذكرنا من المضم  
 وذلك لان الماخوذ في التعريف اخذ الباقي من الفراض يعني اي موضع كان  
 لهم مثل هذا فاما باذون بقية فريض خاص وهو من الروح جن فاما  
 في طرفي العكاس قوله بان العصبه متحققة دون ما ذكرتم فلو اننا لم  
 المضم متحققة لوجهين احدهما ان النسبة لا تختص بغير المال عند الفرض  
 وبناءا عندنا بافرض والرد ونحن انما نثبت هذا الكلام على اصلنا ولم نطر الجارة  
 واحدة والى الثاني ان العصبية المال عند الافراد ان يفرد على الوجه الذي  
 كان ثابتا له عند اخذ المال من الفراض رخصت انما اخذ المال عند وجود  
 كان ثابتا له

انضمام

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان العصبين هما الذي يتصل به العصب

فاذا افردت لم تنق الوصفان لمطر وطهرا هذا هو المال بحجة واحدة واما البت  
 مع الابن فلا نسلم انما عصبته بل العصبه عند الخلط ثابتة للجنس الواحد  
 البتة وحرزون المال عند الافراد عن اصحاب الفراض **قال** رحمه الله  
 ثم بالعصبه من جهة السبب وهو مولى العنقه لقوله صلى الله عليه وسلم  
 للمعروف في مصنفه وان مات ولم يدع وارثا كنت انت عصبه جعل عصبه  
 مؤخر عن الوارث ومنه لا يظهر الحديث لحد الله من مسعود **قال** رحمه الله  
 في باخير امه عن ذوي الارجام حيث شرط العصبه عدم الوارث في قوله  
 لمارحام ورثه لك لقوله المراد بالوارث من كان عصبه في عليا لثابتة  
 وصلى الله عليه اعفقت عنها هافات وتركنا لجلال الله صلصه ما له  
 لانت وصفة لانتة جن **قال** رحمه الله ثم عصبته لا عصبته  
 الحق يقوم مقام الحق على ما بين في باب لصبته لمر النعمان  
**قال** رحمه الله ثم الرد على ذوي الفرض النسبية فقد فوضتم  
 لا يثبت بالنسبية لزوج عند الوفاة وهذا مذهب عمر وعلي رضي الله عنهما  
 وروى عن عثمان رضي الله عنه انه راي الرد على الروح من اضافة اليه  
 ثابت الغاضل عن سهم ذوي السهام موضع في بيت المال وبذلك الاحتجاج

ويستلزم عدل من مسعود  
 بطلان الحديث في النسبة

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان العصبين هما الذي يتصل به العصب



فيها الرد على **قال** رحمه الله ثم ذوي الحرام ولم يرد  
**قال** رحمه الله ثم يولي الحلالة وصورته ان يولي المحرم والسبب في ذلك

احد صلا على ان يكون مرث هذا المولى لذلك الجمل عقل خاصه عليه  
 هذا العقد صح عندنا فاذ اقام هذا الاسفل رده واوله ان لم يكن احد

من يقدم ذكره موجودا كذلك الحبيب اذا اسلم على يد رجل والا فليذكرنا  
 فالحكم ما روي عن علي بن ابي حمزة عن عمار بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام

انه قال من اسلم على يدي فمعه فاجابوا بغير علمهم بمرثته وقالوا نحن  
 سجدنا لاجاء من رضى له ودفنا عليه يد فان اولاه من اولاد

اسلم من اهل الذمة على يد رجل مسلم فاولاد المسلمين عامته وقال  
 النبي بن سعد من اسلم على يد رجل صدق اولادهم واولاد النبي اسلم على يده

اذ لم يدع وارثا له من ذرية ولا من ولد ولا من ولد النبي اسلم على يده  
 لا انه لا ميراث لهذا العتق ولا ميراث له تعالى او لاولادهم

بعضهم اولى ببعض فكتاب الله قتل الفانك باخضة لقتل تعالى  
 والذم عا دشا بانكم فاقوم بصبهم هو قوله صلى الله عليه وسلم الاطف

الاسلام

في الاسلام حجة الله تعالى صلى الله عليه وسلم الماسل عن الرجل يسلم على الرجل  
 قال هو ولي الناس جميعا وصية من غير فضل من ان يوجه منه مولاة اخرى

اولا توجه الجحيم من اجل ان لا ياتي بالحدث على مولاة بعد الاسلام  
 اخذنا بهو للذكر في الآية من قوله تعالى والذين عاهدتكم ان لا يقاتلوا

معه من الذين الذين والذين ان الذين سق له عقل مع المسلمين وصار يتعامل  
 فلا فلك ابطال ذلك مولاة خاصة كما نقول في المعق ليس له ان يولي

اجدا لانه ثبت عليه ولا سابق لا يقبل النقص وانما الصانع اولى  
 تعالى والذين عاهدتكم ان لا يقاتلوا معكم في الدين ولا في الدنيا ولا في الآخرة

عن اهل الذمة من الحديث الذي يفهمه من ومن حاشا لملك محمد  
 صرف ماله الى هذا الشخص بعد وفاته ولم يضر احد خصم في حله

فصدوا كاه وقبضه في حاله من واعا من رعاه من المكلف في فقد  
 وتحصيل مصادره واعا من رعاه من المكلف في فقد

الاية منسوخة بقوله تعالى اولوا الارحام بعضهم اولى ببعض من الذين  
 انما انما نصحت في حق الكفرك على الارث تسبيل القرابة اما في الارث

بالكيفية لا بالنسب واما بالنسب كما بين في لعمري انه لا يورث في الاسلام  
 بالكلية ولا بالنسب واما بالنسب كما بين في لعمري انه لا يورث في الاسلام

من اسلم على رجل من اهل الذمة على يد رجل مسلم فاولاد المسلمين عامته وقال النبي بن سعد من اسلم على يد رجل صدق اولادهم واولاد النبي اسلم على يده اذ لم يدع وارثا له من ذرية ولا من ولد ولا من ولد النبي اسلم على يده لا انه لا ميراث لهذا العتق ولا ميراث له تعالى او لاولادهم بعضهم اولى ببعض فكتاب الله قتل الفانك باخضة لقتل تعالى والذم عا دشا بانكم فاقوم بصبهم هو قوله صلى الله عليه وسلم الاطف





ليست قرب به الله تعالى ويتدارك ما فرط منه بل يصلح التمتع الى العباد على وجه  
 الصلة والمصلحة فاذا اخرج المال على هذا الوجه روي عن الصادق عليه السلام  
 فاذا اخرج من هذا الطريق واخرج بطريق الخبر عن جعفر بن محمد عن ابي بصير  
 ولا ينفق له في كل سنة ربع درهم ولا يخلط من شيء ينفق في كل سنة اربعا واربعين  
 المعروف فلما اقول بالكلية وهذا نوع المفارقة بين هذا وبين ما لو اقرت له من  
 او يعين من التركة الخبيثة حيث يصح اقراره وان اقرت بالوارث انه يحتاج الى  
 بغير خدمته ويده عن حقوق العباد صح اقراره لهذا فان ثبت ان هذا مستوفى  
 القبول بالوارث الوصية بكل المال ان كان احد من اهل البيت اجمع الرجوع عن قبل الموت  
 وجب ان يستوفى بالترتيب ولا يقدم احدا على الآخر فثبت ان رجوعنا  
 منه في صحة الرجوع والارباب انما ارجع المقتله اولى من رجوع المقتل في الرجوع  
 صادق في اقراره بل الظاهر لك حيث دام عليه الى الموت لا شك بان الوارث  
 مقدم على الموصي لما زاد على الثلث او بقوله هذا الامتياز في حق الوصية  
 حيث كان ظاهره في حق المال بعد الموت وصحة يورث نظر الى الصورة  
 من اقراره بالنظر الى جهة التوثيق فلما تقدم على الوصية ما زاد على  
 الثلث بالنظر الى حق الوصية صح رجوعنا وجهه قبل الموت على الشبهة  
 جميعا

في حق الله ثم الموصي لما زاد على الثلث

جميعا قال رحمه الله ثم الموصي لما زاد على الثلث  
 يخرج عن هذه المضارب فاذا اقرت من ذلك اقرت الى الموصي له وهذا  
 عندنا وقال مالك الشافعي والاوزاعي واخرون من اصحابهم الله لا يخور  
 الوصية ما زاد على الثلث صلايل في كسب المثلث لان فيه ابطال  
 حصة صادرة عن المالك لا استفادها وكان له اخوة من النسب لهما ما روي  
 عن جعفر بن محمد بن مسعود روى الله عنه انه قال ما عشت من ان اقبل من  
 العرب او لي ربح من الرجل منهم ولا وارث له غيري كما فاد كان كذلك فليس  
 احدكم باله حيث شاء ولم يتقبل عن غيره من الصحابة خلا في حيث  
 المعينة بقدر ما عرف فانه الى هذا الشخص من غير ان يضر او يشخص غير يجوز  
 كالموت ولا يوجب ما يوجب صحة المالك من اجمع في الوارث الا في  
 ما اذا كان له وارث لا اقرت له اقل من اقل ابطال حق مضاف  
 المال لئلا يظلموا من حصة ماله وليس وضع المال في يد المالك عند  
 عدم المستحق بطريق الوارث بل دليل انه مستوفى مما تصرف منه القريب  
 والبعد والرجوع له لا يعطى منه من بعد موت الاول ولا يستقل به  
 من كان موصيا ثم مات الى رثته ولو كان من اخذ بطريق الوارث لم يثبت فيه

هذه الاحكام وانما يوضع المال في بيت المال عند عدم المستحق  
 ظاهرا لانه ما لا ملك له فاشبه الركاك واللقطة فان قيل ما ذكرتم  
 من تاخير الوصية باراد على التلبس والميراث بشكل ما ذكر في  
 السير الكبير ان المستامن في دار الاسلام اذا اوصى بحسن ماله لغيره  
 ثم جاوره من دار الحرب لم يجز الوصية لم ينفذ اليه ونفذت الوصية  
 فقد نفذت الوصية هناك على الميراث وكذلك لو اوصى بغيره لغيره  
 الحرب المستامن في دار الحرب والمستامن في دار الاسلام هو مخالف  
 في داره والمصلحة قلنا نحن لا ندعي تاخير الوصية الراية على التلبس  
 من الميراث مطلقا بل نأندع تاخيرها في موضع يحرم رعايته  
 الورثة اذا كانت الورثة اهلا للرعاية كالمسلم او ممن يستحق الرعاية  
 بقول الجزية كالذمي وهذا المعنى معدوم في حق ورثة المستامن  
 لانه ليس له حرم من يكونهم في دار الحرب او في دار الاسلام في حقنا  
 ولهذا اذا لم يرثه بل ادرهم حكمه بموته غير ان هذه الصفة  
 وهو كونهم كالميراث لم تظهر اذ لم نر احدهم اختلف في كونهم  
 المستامن ولم يوجب لهم لغيره حيث تدفع تركته لهم وانما

اذا

اذ انهم مسلمون وذمهم طهرت صفة كونهم كالموت لكون الميراث من راي  
 حقه وكونه حيا حقيقة وحكما وهذا هو الجواب فيما اوصى لغيره  
 في دار الحرب لان المسلمين في دار الاسلام ان كان ولذا لا ينفذ للمستامن  
 بتأخير الميراث لم يحرم من الميراث بتأخير الميراث كالميراث للمستامن  
 الاسلام واما الوصية للمستامن في دار الاسلام في داره  
 فهو كالميراث للمستامن لان المستامن في دار الاسلام فهو في المعاملة  
 بمنزلة الذمي لهذا لو اوصى مسلم للمستامن بوصية جاز كما اذا اوصى للذمي  
 قال رحمه الله ثم يشترط ان يكون المستامن في دار الاسلام في داره  
 المستامن بعد ذلك لانه وصية بيت المال ولا حظ لما عدل ذلك  
 من المصارف التي ذكرها وقدرها في كل صنف من هذه قال  
 رحمه الله المستامن من الارث اربعة المانع مانع من اجل انهم يرضون  
 سببه اذ اعتمد العمل دون المصطفى له السبي مضافا لما يشترط الميراث  
 على سبيل الاحوال كانه صريح بالسبب لاجل الميراث فاعقبت بتأخير الميراث  
 ذلك السبب والموانع اربعة قال رحمه الله الوقت امر كان او انما اوصى  
 بالوفاء لم ينفذ فيه سببه حجة اصله هو التلق الذي لم يوجب له ان ينفذ فيه

فيه



حكم الاستيلاء وبغنى المناقص ما اعتد به سبباً ذكرنا ومعنى البعض على  
قولنا ان حنفية رحمه الله ان المكاتب عند ما حتر كله وانما كان هذا الوصف انما كان  
برارث محضاً انه لا يرث من قلم بعد الا فوجدنا ايضا اما غير المكاتب لانهم لا يملكون  
لغير قلم ولا يورثونهم والسوا اهل الملك ليس ثواب صفته الملوكة تنافي صفته الملك  
دار عليه قوله تعالى ضرب الله مثلاً عبد ملك لو كان انقدر على شيء وقوله صلى الله  
لا يملك العبد الا لطلاق ما ملك المكاتب لان احكام الرقبة عليه ان جاء  
في الحديث المكاتب عبد ما بقى عليه درهم ولهذا المعنى الحكم بشهادته ولا ولاية  
لوعلى بروج اولاده ولا على التصرف في امواله ولا يملك بروج عبد صار  
كالبقي الذي لم يملك وجبه كغير المكاتب ان كان هو الميراث والاعمال  
حاله من امرين اما ان يترك وقاء او من يقوم مقامه في اداء بدل كغيره فان  
ترك وقاء معتق آخر جزء من اجزاء حيوته عندا وكان لا يرثه ويكون  
توريثاً من كذا كان ترك من يقوم مقامه في اداء بدل كغيره فان ترك وقاء  
من اجزاء حيوته ان ادى كذا لم يترك واجلاً من ترك وقاء ما تبقاها من  
الصحابة رضي الله عنهم والعلماء وجميعهم لا يورثون اهل البيت في الميراث  
المكاتب مثل ابيه وابنه الحريم نوره لا تنفاه اهلية اولاده عند الوفاة  
هـ

الحج

حلافه بنت العارث في آل المورث ومن باب اهل ولاية والمكاتب ليسوا بالملك  
وان قيل المكاتب اهل الملك وله ما يترتب عليه وشراءه وملكه بقدر البتة  
والوصية والصدقة وحمل من الرقبة البزار ان كان مكاتب لعق لو كان نصيباً  
جائزاً من الحر شراها ولو ان الملك ثابت له لما تمكن من ذلك لان الملك  
ح لكون اولاده والموتى لا يجوز من الرقبة اليه اذا كان غنياً والفقير يورث  
والغني لا يرث اذا كان مستملاً واذا كان املاً للملك وجب له في اهل  
للوراثة لان الارث سبب الملك فثبت المكاتب اهل الميراث في النص  
الذي يحكي بمقرئنا الى ان يحصل مقصوده وهو الحرية اما ان يترس  
لم الملوقة هذا الوصف عندنا لا يورث ولو اقرض ما لا يورثه وكذلك  
او وصية او صدقة لا يورث لو كان ملك الرقبة ثابتاً له لغدت هذه العبرة  
منه وحاشا لمن تنفذت ذاك على عدم ملك الرقبة ولكن ثبت ملك  
اليه في حق الصدقات التي ياتى بها بنفسه ومن كتبته لا يورثه على  
الاحصاء من ذل الرقبة برارث لمن يورث القيد لانه عند ملك الرقبة  
من عتق الرقبة لا اكتساب منه وهذا الوجه المأثور كسب الارشاد  
لاحتمال الاكل ما ورثه المورث عليه واذا كان المملوك لا يورث

اما هو لا اكتساب لا عين الارث ليس باكتسابه يتأهل له المكاتب  
 جواز صرف الزكاة اليه فانما ثبت بالنسبة ليس صرف الزكاة الى العتيق من كل  
 وجه الارض يذلل لطلب مالوك للويل من وجه المكاتب ووجه من الوجه الذي  
 هو ملك المكاتب لا يقع الزكوة من مال العتيق فصحة الصرف خلاف الصرف  
 الى العتيق لانه العتيق ليس وجهه فاصح الصرف اليه صرفا الى مولاه فاذا كان  
 عتيقا لا يخفى ذلك ومحقق البعض قد ذكرنا هذا عند صاحبنا واما  
 عندنا في راحة الله عليه الارث من قريب وما اكتسبه فهو نصيبه  
 فهل يورث عنه اذا مات له منه قولان احدهما انه لا يورث عنه بل يورث  
 لما كان اتيق والثاني انه يكون له ورثة الاحرار والواو هو الوجه الذي  
 ما اكتسبه نصيبه الحر لكان ما هو كغيره وقال ابو سعيد انما يخرج  
 من احوالهم يحمل ذلك المستلزم الى العمل لورثة والمالك اتيق انما جاء  
 هذا التقدير على قول الشافعي رحمه الله عليه بناء على انه ليس العتيق  
 بخير فهو تارة الى يجوز ان تصرف بعض العبداء في وجه بعضه او يبيع  
 وعندهنا لا يكون ذلك لان العتق عبادة عن وجهه ليست ببيع المحل والارث  
 يصرف في وجهه في المحل ايضا والذات الواحدة لا يمكن ان تصاف بعضها

صحة

جعل

مصروف حكمي من الملة كما لا يخفى ان بعض بعض الثقات بالعلم والعدالة والادارة  
 دون الملة تمام هذا الكلام ثم في كتب الفقه قال رحمه الله  
 والمقتل الذي ساق به وجوبه يقتضي ان الكفار لا يقتلوا في غير ما اقبل  
 مورثه هذا القتل المذكور لا يورث عنه وهذا اول من قال بعض المشايخ القتل  
 مباشر بعد وجوبه على كان او خطأ او ضمن اعدائه انما يقتصر على ان يقع  
 المقتل كذا الشافعي انه ثبت على الجرحان من تمام الجرح او على الجناية حيث  
 قرنه بالقتل من الكفارة وما لا يكون الا غير جنسية وذلك مناسبا للحج  
 فامر بالمعنى بيان لعلة الملة لثلاث لئلا يكون للصنف الاستمرار في القصر  
 احدهما القتل ثم لا يقتصر بالجميع والجرح او اقبل احد مما مورثه فانه  
 يورث عنه ولو وجد القتل مباشرة غير جرح وهو الملة او خطأ  
 وجرح على ما ذكره المصنف لانه ليس من مقتضى وجوبه يقتضي ان الكفار  
 يقتلوا وقد يوجب بعضهم ما ذكره بعض المشايخ في وصفه برفع القصر فقال  
 في كل من اجد طولا وهو يقتصر ايضا بالمشرك اذا رجا والمسلم  
 في حقه لينا اوصافه ثم اسلم المشرك ثم مات المسلم في الجرح او رث  
 افعول لعلنا هو مقتضى ما ذكره غير جرح على من لا يورثه وهو مقتضى نص

مقتضى





الكفاة لانه اذ هاق الحيوة لا يبعث فيه لان الجحيم يحكي حوته قبل الضرب  
ولهذا كان بدله مودعا غدا ولم يصدق الضارب بالعدل صار كن ربحي جلا  
لشهم مقدسهم من على مورثه ومثل هذا الوجه الكفاة ولهذا كان الاجتناب  
في اخراج الكفاة على ان يقل عن محمد صلى الله عليه وسلم فلم يخرج هذا الفعل عن الزرع بل  
به وجوب الكفاة الا ان لم يترتب الوجوب كذا لا يكون مساويا للعدل الام  
مع ضم الفوات بينهما فان الحكم يجب بقوله اتمام ذرية النساء والذكر الجحيم  
وكذا لا يبدل منه حيا ان يكون مؤجلا لا سنية واجزاء ذرية الام حيا  
لثلاث سنين كالمواشرك عشر ورجلا في ثلثها طابع يجب على كل واحد  
بصف عشر الذرية المثلث سنين في ثلثها كذا في الكفاة لان الجحيم طابع  
بالام وله حكم اجزاءها في اعم الاحكام حية المقتضية ولا هبة كما لا  
يصدق ذلك يدها ورجلها وانما يقع اعتاقه على يد افضاله حيا  
لان العتق قبل الاضافة والتعلق فكان عتقه بصرته حيا واذ كان  
خارجا من الام كاليد والرجل النساء والام كالابن والابن بالانثى وهذا  
الحكمة واحكام قول اصحابنا رحمه الله وقال الشافعي رحمه الله القدر يجب  
الجواز مطلقا سواء كان حي او غير حي مباشرة او سبعا بعد الخطأ

لعم

لعموم قوله صلى الله عليه وسلم لعن القاتل شيئا من الميراث وذكر الحكيم الضعة  
لعن الحكيم بها فثبت حكمها فيما وجدت لعله ولنا القول بالعدالة المعصية  
للاثر واما الحديث قلنا القاتل يحبس ليس مراد من هذا النص انه عليه  
صلته للقائل بطلان بعد صاحبه البقرة علم من ذلك ان المراد به قاتل الجحيم  
البقرة وصاحبه البقرة كان لا لا يعجز حق لان الجحيم انما ثبت جرمه على الحياة  
والثابتا بقتل الجحيم ان علم بالثبوت له ولا جناية في القتل يحبس وكذا في المتعين  
لا يحرم لانه ليس بقاتل حقيقة اذ حقه البقرة وضع الجحيم في الطريق ليس لغيره  
للقتل ولا مفضيا اليه طاعرا وعالبا والقتل عبادة عن قول سدي ثم  
لهو في الترمذي في فضي المنة طاهر وعالبا وانما يجب ضمان ذلك لا الجوارح  
لملحاح الصانع من غيره لوجوب التعدي في افعال الفعل وان كان الثابت به انما  
كان ضمانا على افعاله الحاقولان العاقلة يتحمل ضمان المفسر كذا في الجحيم  
بالتحريم ولا يد على امر في الديات وتقتل عن ذلك الا انما هي افعال القاتل  
خطأ يثبت من المقتولة ونحوه مستكما بقوله صلى الله عليه وسلم وضع ضمان  
الخطأ والنسب انما استكرهوا عليه لانه لا اثر من ذنبه لانه لا اسحق  
بغير احد غرامة واستحقاق تلك الغرامة واجواب الحاصل او الجحيم حقيقة

اللا لارث  
والام



لا الدنيا الا انما هي جبال الدماء تحتها  
 لا الدنيا الا انما هي جبال الدماء تحتها  
 لا الدنيا الا انما هي جبال الدماء تحتها  
 لا الدنيا الا انما هي جبال الدماء تحتها

نصير حق مندوح تحت النص والرفع المذكور في النص في حق احكامنا  
 لا الدنيا الا انما هي جبال الدماء تحتها  
 نصير جانيانا عند اتصال القتل له ولها النص وجبت انما ردة الى الجحيم  
 لسندينا صليل في رحمة الله واختلاف الدين يعني لغير المسلمين الارث  
 الكافر والارث الكافر للمسلم ما اختلاف الدين من النص في اليهودي  
 والمجوسي وعباد الوثن طيسر مع من الارث بل يورث كل واحد منهم الآخر اذ لم  
 يوجد مانع آخر وعند الشافعي رحمه الله الاختلاف من اهل الكتاب ومن  
 كل من لم يعمل الكفر بهذا الجزية المنع الارث فيمنع ان يكون احد من اهل  
 على الكفر بهذا الجزية والآخر من نص كالا نص في عباد الوثن وبما فتننا  
 في المسلم مع الكافر وروى عن معاوية رضي الله عنه انه كان يروي في بيت  
 المسلم من الكافر من غير عير ولا حجة له ما روى ابو الاسود الدؤلي قال  
 كان معاذ بن ابي عمار رافعا اليه في يهودي مات وترك له مائة دينار  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للمسلم من يرد اليه دينه

ولاز للمسلم من دينه ولا يدين اعتبارها وذلك كما ذكرنا في هذا القول  
 في الف قول جمهور الصحابة وعامة التابعين والفقهاء رضي الله عنهم اجمعين

وقد جمع عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يورث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وكان هذا  
 القضاء من معاوية وقد حدث في الاسلام كما روى عن مسروق انما احدث  
 في الاسلام قضية عجب الي من قضية قضاها معاوية قال يورث المسلم  
 من اليهودي والنصراني والارث لليهودي ولا النص لمسلم بل قال  
 فقضى بها اهل الشام قال داود بن ابي هند هو الذي روى في ما قام به محمد  
 التعرير ردة من الحكم الاول وروى انه لما كتبت معاوية الى عماله بذلك ان يورثوا  
 شرعا بذلك ولم يكن شرع يقضى به قبل ذلك وكان اذ قضاه يقول ما قضاه  
 امير المؤمنين كان سبيل القضاء عن نفسه واصافته الى امير المؤمنين انك اراه  
 واما حديث معاوية رضي الله عنه فلم يكن نصا فيما ذهب اليه واما ما روى  
 ذلك لما روى ابا عبد الرحمن بن عمار وروى في الاسلام لا نظير في هذا  
 المنصوبة للملك كما في البيوع والهبات والحق للشان في انه لا يورث النص  
 من عباد الوثن الا الملة بينهما مختلفة دليل لفاف في الحكم بان النص  
 يورث من دينه ويورث من النصانية ويقدر اهل الكتاب والمجوس على الكفر بهذا  
 الجزية وشي من هذه الاحكام لا ثبت في حق عباد الوثن وذلك دليل على  
 في الدين والملة ولما ان الله تعالى جعل ما سوى الاسلام دينيا واجزا في قوله تعالى

او ما روى معاوية

ومن يتبع غير الاسلام ديناً لم يقبل الله منه وقال الله تعالى لكم دينكم ولا تنس  
 ان من نبى صلى الله عليه وسلم ان تحاطب الكفار بذلك روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه قال الناس كلهم خيرين وخير خيوتهم ما كان هذا الخير وهو الاسلام ديناً  
 واحداً حكى ذلك الحيزن الذي يقابله وان كفتار نفقوا على سالفيننا علمه  
 كانت ملّة واحدة لهم كما ان المسلمين اتفقوا على التصديق برسالة صلى الله  
 عليه وسلم بما جاء به من عند الله تعالى كما نوافد لكل اهل ملّة واحدة لهم  
 كما ان المسلمين اتفقوا على التصديق برسالة صلى الله عليه وسلم بما جاء به  
 من عند الله تعالى كما نوافد لكل اهل ملّة واحدة وان اختلفت احكامهم  
 في الفروع قولهم واختلف الدارين حقيقة حكما كما عرفت  
 مع الذي اوجها كما استأمنوا الذي وجر بين من دارين مما عرفت  
 والدارانما تختلف باختلاف السعة والميل لا تقطع العصمة فيما بينهم  
 وعند الشافعي حجة الله عليه بحيث اختلف الدارين حقيقة العتق  
 ان عنده برز الذي من المستأمن وبالحكم لا يحد الدارين حقيقة العتق  
 الحرف من الذي لا يختلف الدارين حقيقة وبورث الحرف من الحرف لا يحد  
 حقيقة الحجة له لا اختلف الدارين حقيقة كما اختلف الدينين من الالفاظ  
 النقص

انما

في الدارين  
 في الدارين

فما بينهم وانما ان العبرة باختلاف الدارين كما ان به يظهر اختلاف  
 لرواكام واعرف للاختلاف الدارين حسم عند مجرّه على اختلاف  
 الحكمي يدل على الاسلام امارات في دار الحرب ورثه اقراره المسلمون الذين  
 في دار الاسلام وان وجد اختلاف الدارين حقيقة لكن لما كان الذي قد اذن  
 كانه في دار الاسلام حكما وان وجد اختلاف الدارين حسمه لانه دخل بامان  
 لنقص عنده ثم يعود الى دار الاسلام اولا لان الاسلام لا يبرح الكفر ووجد اتحاد  
 الدارين حكما ورث منه وهكذا يقرر تنه الفناوي ان اختلاف الدارين  
 انما يظهر حكمه في حق اهل الكفر فحق المسلمين حتى لمز المسلم اذا ما  
 في دار الاسلام وله ابن مسلم في دار الخلاف ودار الترتك برز منه وكذلك  
 قال من لا يمان في الحرب واوصى له مستأمن في دار الاسلام جميع ما لا يمان  
 الوجهية له حقيقة لان المسلم من اهل دار الاسلام حيث كان لا يمان في حق  
 لو خرجت مسلمة بعد اسلامه لم تبين منه خلافا اذا خرجت قبل اسلامه  
 وكذلك الحرف اذا دخل ارضا بامان فاته وله امارات في الحرب ورواها له  
 لما ذكرنا من الحلة والابتداء العبرة باختلاف الدارين حكما سواء انضم الى ذلك  
 اختلاف الدارين حسمه ولم ينضم خرج على الكاذب كمن اختلف حمله الله امسا

اذا اسلم في دار الحرب



استلخ الحربي مع الذي يظهر وأما في المشتأ من مع الذي ولا الأصل  
 موجود منها حكم لا في المشتأ من ليس من أصل إذا لا لا حكم له هذا لا يمنع  
 عليه الحربية ولا اعتق من قبله في ظاهر المذهب لا يقتل سارق ماله والقائم  
 عليه إذا أعتد حصة ويحرمها الله وأما الحربيان إذا كان  
 كل واحد منهما من أصل أو استحل قتال أهل الدار الأخرى كالترك الروم يجرم  
 وقد وجد منها اختلاف الدارين كما باعتبار القطع التفرع فبما بينهم  
 والحقاقهم بأهل المدين شي وقد قال صلى الله عليه وسلم البوارث أهل ملين  
 شي كذلك لو دخل الدين الحربيان من الدارين المحملتين حكم بالماين  
 ثم مات أحدهما لم يرث عنه الآخر لأن كل واحد منهما كان في دار حكمه الآخر كان  
 لا يتبين منه وجه الاختلاف في داره فإن قيل فالنكاح المبرور  
 والوصية فانه لو ارعى أحدهما صححت وصيته ولو كان الموصى له  
 في داره حقيقة لا نكح سيئة له فاعتبر التباين حكمهما معاً في دار  
 دون الوصية مع أن الوصية اختل المراتب قلت الوصية تصح في  
 الأخرى الأثر كوصية المسلم للذي في العكس لأن الوصية صلة الأثر  
 خلفه نصيرها الوارث كأنه عين المورث فكان من شرط الإيجاد  
 شرطه

ما عدا المسلمة والداؤ كما وصاها حكم المرتدين في بيانه في آخر الكتاب  
**باب معرفة كفر وحر وحقها**

نداء المصطفى صلى الله عليه وسلم يذكر أصحابه لقرض المديونية في استحقاقه  
 على صوابه في الأول **قال** رحمه الله الفرض المذكور في كتاب الله  
 ستة النصف والربع والثلث والثلثان ثلث والثلثان ثلث والثلثان ثلث  
 المذكورة فيها الفرض ثلث آيات في سورة النساء آيات في أولها قوله تعالى  
 وصيكم الله في أولادكم الآية والحق قوله وأخرى في سورة عبس الآية  
 في آخر السورة وقع فيها ذكر فضيل العية فقد قلتم ذكر هذه الآية في أول  
 لكن بعد المستحق لها **قال** رحمه الله وأصحاب هذه السهام اثنا  
 عشر نفر أربعة من الرجال ومثلهم من الإناث لأن علاؤهم الأثر للام الربع  
 وثمان من النساء وهن الزوجات والبنات وبنت الابن ان سقطت الأخت  
 الابن وام والأخت الاب والأخت الام والأخت والابن الأصغر والابن الأكبر  
 في نسبهم من الميت جد فاسد يعني به اب الأم أم معونة هذه العدة  
 ضالاب قرأ وأمما كون الحد الصحيحة فذا لأن محله جد فاسد نسبها  
 يقصد نسبها إذا البتة على الفاسد فذا لأن محله جد فاسد

ان شاء الله تعالى **والرحمة الله** اما الاب فله اجمال ذلك الفرض  
 المطلق وهو السدس وذلك مع الابن وابن الابن وان سفل القول تعالى الوبي  
 لكل واحد منها السدس مما لو كان له ولد فهذا يصح احد السدس <sup>محو</sup>  
 الولد واما ولد الابن فهو ولد الميت ايضا الله متفرع عنه بواسطه الابن  
 والابن ينسب اليه قال الله تعالى يا بني آدم وعنده ردد الخطاب لمن  
 احسن لادام لصلبه موجود او وى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
 انا النبي لا كذب انا ابن عبد المطالب واما كان ابن له ما كون مراد النبي صلى  
 وهذا الحكم اجماعي فان قيل الولد حصص اسم لولد الصليب بليل الزعم  
 لسبق اليه عند الطلاق لفظه الولد من غير قرينة وهذا عا لانه كون المفظ  
 حصص للميت ولهذا لو اوصى لولد قال له ولد ولد له ولد يصير الوصية  
 لادول لصلبه لكنه يطلق على ولد الوالد مجازا المشاكلة لولد الصليب  
 في الفصح والانتساب والحقيقة فلا ردت لفظ الولد المذكور في النص  
 ما كان الجواز اذ انهم لاداة الحقيقة والجواز من انطواء احد عند الطلاق  
 وانه متفرع لتمام منها اذ الحقيقة استعمال للفظ لما وقع له والجواز  
 لعدم ما وقع له بشرط بلغة عنهما وابن الابن من انطواء على ما في الجمع

والحكمة

من الحقيقة والجواز اذ ان لفظ واحد خلاف مشهور من علماء الفقه  
 قلت ان غرض اسفاؤه ونقصه من يقول بذلك اخرجينا على ما هو المختار  
 عندنا لا نعلم ان جميع من الحقيقة والجواز هو عمل باطلاق الجواز ذلك  
 لان الحقيقة والجواز اسر كاهن في الفصح والانتساب يكون المراد النص  
 ذلك القدر المستتر او نقول الولد حصص في القدر المستتر وانما انض  
 العلم الى ولد الصليب لا من خارج اما اعلم لا اسم ان منه اولقر حله  
 تحصر كل وضع فهم منه ولد الصليب وهكذا بقول الوصية اما من ولد  
 الصليب عند وجوده لغيره مختصة ومن لم يظهر ان الحمل على الوصية  
 اما هو بل المعنى الى ان في بوش ما يوش ولا يشك ان كل السار بوش  
 ولد صلب على الولد ولهذا كان الولد الصلبي ينجبه حتى لو لم يكن لفظا  
 ولد صلب صرفت الوصية الى ولد الولد لعدم لغيره الحقيقة قوله  
 بالفرض في التعصيب ذلك مع بنت بنت الابن وان سفل عن احد الابن  
 بالفرض ما يلحقه ثم ما هو من الفرض طوق التعصيب لفظا على ما عليه  
 الحق الفرض عليها فما انقت فلا ولي عصبية ذكره لبعض عصبية  
 خلاف لو كان مكان البنت ابن لان الابن في العصبية مقدم على الابن ما في

صحة



العصبان انما الله تعالى **قوله** ٩ والعصبان المحض عند عدم  
 الولد وولد الولد لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثته اولاه فاما الله تعالى  
 جعل الباقي للاب عند عدم الولد حشا صافا لورثته الى الابوين **قوله** ١٠  
 معن الباقي للاب وهذا اشارة للعصبان والمعنى بالعصبان انما جعل  
 انما جعل الاب عصبه في النقص مع الام ولما ذكر عند عدمها قلنا انما جعل  
 عصبه مع الام مع علمنا ان الانثى لا تكمل لذكر عصبه فلا ناذ ذلك **عصبه**  
 مطلقا وان الاب عصبه بنفسه لوجود جد العصبه منه حصفه وشرها نصية  
 ذلك ان يكون عصبه الحي بكونها الا ان النقص انما هو صاحب الفرض  
 مع الولد كان ذلك رعاية له لئلا يخرج من الابوين **قوله** ١١  
 الام فلا يخرج بذلك عن ان يكون عصبه فهو مع غيره من الابوين  
 قوله والجد الصحيح وهو الذي لا تدخل في نسبته الى الام والاب  
 الا في اربع مسائل وسند ذلك انما هو انما الله تعالى الجد الصحيح بنسبته  
 للاب التعريف ومثل الام تقطع نسبة التعريف لان النسب الى الاب او  
 الى الامهات تقا لان بنو الابن والابن بنو الابن بنت الابن **قوله** ١٢  
 التعريف عاكبا لان التعريف فرع من النسب والعالم في الانثى القدر

في النسب

النسب

الحقة

الحقيقة

والحقيقة لا يشترط ولا يعرف في الغالب المذكور في الظهور والبروز وهو  
 ويعرف بهم وقول كالاب عن عند عدم الاب لان الجد يسمى ابا فالله تعالى  
 حاكم عن يوسف فابن عبد الله اباي ابراهيم واسحق ويعقوب وكان اسحق حدة  
 وابراهيم جد ابيه وقال تعالى لما تادم لا تعبتكم المستطاع كما اسحق ابراهيم  
 من الحقة يريد ادم وحواء عليها السلام فسمي الجد ابا واذا كان الجد ابا  
 له اجدات لثلاث كالاب ويرد ههنا السؤال الذي رد في الجد  
 والجد **قوله** ١٣ عن ما من فاني الاعم يسمى ابا فالله تعالى  
 حاكم عن يوسف قالوا بعد لحكم والى ابا ابراهيم واسحق  
 وانما كان اسم عيل عن يعقوب وكذلك الحال يسمى ابا عليا ووردا حال  
 اجد الابوين مع ذلك انما اقام اجدانها في الجد الميراث مقام الاب  
 الفرض من التسميتين انما سميت الجد ابا ابا في موافقة الحقيقة  
 لوجود النقص منه بخلاف العم والحال انما يسمى العم ابا لانه  
 آخر من اوزم الحقيقة وهي التسمية والعام بمصالح المرء وكان هذا في  
 الماضي في الشرايع السابقة مستعملا لثباته على ما جاء في الكتاب يذكر انه  
 لا يجوز ان يسمي عليه السلام قال لاصحابه اني نطق بالابن ابراهيم يعني الحق

الى

الفرض







السيد والبنات للذات وامامه الاكبر الاولاد انتفى رثتهم بطريق الفرض ووجود  
البنات ولم يبق دليل آخر يوقف على قورثتهم بحجة اخرى ولم يكن قورثتهم  
بالقياس لما ثبت انه المصالح للقياس في الموارث مع ان الموارث يوجد بين  
الاخوات الارحام والابوين والادام لان الحد آء بالاب موجود في حق  
الاولين فاعتبرت منهم نصفه من الاولين وهو عصبته فأكمل خلفهم عصبته  
مع البنات اما اولاد الام فليسوا بعصبه ولا اولادون <sup>عصبه</sup> فاعتزلوا وكذلك  
الاخوات الاب وائم والاب يصرن عصبته في الجماعه مع الاكبر الاولاد  
الام فاذا بقدر قورثته اولاد الام مع البنات بطريق الفرض بطريق العصب  
اسفروا رثتهم لحكم ارباسنا الانحصار والتوارث في احد الطريقين

رحمه الله وامسا الزرع فلجا لثان النصف عند عدم الولد ولد  
الابن وان سفل الزرع مع الولد وولد الابن وان سفل الزرع تعالى او انصف  
ما نزل رطبكم ان لم يكن له ولد فان كان له ولد ولكم الزرع ما نزل  
قالوا فيهم من هذا النصف استحقات كل ربيع نصف ان ترك امرأته عند عدم  
الولد والربع عند وجود الولد وولد الابن لولد الصلب على فداها فصل  
نزار والاقبال ان المذکور في النصارى ما هو استحقات النصف بقوله ولكم وهو

اجمع فلم يخلقوه لكل فرد فيه لان قول الجماع غير هذا ذكر مع انه جماع  
 شايع الا ان الله تعالى ذكر الرجال ضمن الجمع وذكر النساء بصيغة الجمع  
 قال ولكم نصف ما ترك اؤواكم بمعالمه اجمع فالجمع يقتضي مقابل الفرد  
 بالفرد لاسيما اذا تعدد مقابل الجمع والفرد كما في قوله لك القوم وواهبهم  
 ثيابهم لما تعدد اجماع كل القوم على كل اية عرفنا ان المراد اما هو ولو ب  
 كل شخص ايت وكذلك معنا بعد ان يكون جميع الرجال اؤواكم المرأة  
 واحدة وان يكون جملة النساء زوجات رجل واحد فعملان للمراعاة  
 كل فرد يفرد واسمحات كل زوج من امراته فلما استوعب ضم الرجال  
 شمع وضمهم النساء واسما للزوجات حال ان الزوج الواحد  
 صاعد بعد عدم الولد ولذا ابن وان سفل والنسب مع الولد ولذا  
 ابن وان سفل لقوله ونسب الزوج قاتل كمال ثم لمن كرم ولد فان كان كرم  
 ولذا قلنس النسب اولهم جعل الواحدة الربع فحال النسب حال ما كان  
 اقل من شارب استكر فيه لو بين احد ما انه لو اعطى كل واحدة ربعا  
 استوعب جميع النكاح دفع احوال الورثة الذين هم من النسب  
 ولهم من محانتهم على الاولاد والارباب والاهبات ذلك مستفاد على اجمع

اجمع فلم يخلقوه لكل فرد فيه لان قول الجماع غير هذا ذكر مع انه جماع  
 شايع الا ان الله تعالى ذكر الرجال ضمن الجمع وذكر النساء بصيغة الجمع  
 قال ولكم نصف ما ترك اؤواكم بمعالمه اجمع فالجمع يقتضي مقابل الفرد  
 بالفرد لاسيما اذا تعدد مقابل الجمع والفرد كما في قوله لك القوم وواهبهم  
 ثيابهم لما تعدد اجماع كل القوم على كل اية عرفنا ان المراد اما هو ركن  
 كل شخص ايت وكذلك معنا بعد ان يكون جميع الرجال اؤوا جماع المرأة  
 واحدة وان يكون جماع النساء زوجات رجل واحد فعملان للمراعاة  
 كل فرد يفرد واسمحات كل زوج من امراته فلما استوعب ضم الرجال  
 شريخ وضمهم النساء واسما للزوجات حال ان الزوج الواحد  
 صاعد بعد عدم الولد وولد الابن وان سفل والشمس مع الولد وولد  
 الابن وان سفل لقوله وشمس الزوج قاتل كمال ثم لم يكن له ولد فان كان  
 له وشمس القوم اولهم جعل الواحدة الربع فحالة الشمس حال ما كان  
 له اكثر من واحد استمر في نفسه لو لم يكن له واحد ما ان له واحدة ربعا  
 استوعب جميع القوم دفع احوال الورثة الذين هم من جهة النسب  
 ولهم من حوائجهم على الاولاد والارباب والاهل ذكركم فاعطى اجمع اؤوا



فوت عامه و باده رضى الله عنه و باده رضى الله عنه و باده رضى الله عنه

[illegible]

وما بقى فلك ودر وحي ان هذه الواقعة في بنتي سعد بن الربيع فلنا قضاء الله على الامم

وما بقى فلك ودر وحي ان هذه الواقعة في بنتي سعد بن الربيع فلنا قضاء الله على الامم  
على احسان البنين المسلمين ذلك تاخير القضاء الى ان نزلت الاله تغطي انه استفاد  
الحكم من الاله وان الاله التقى استحواق البنين الى الله لان الله تعالى قد  
على فضل لرايد على بنين سكت عن ذكر البنين في قولنا انما الحكم لاوليها  
لأن وجود المعين والمعيناتما وجد على الواحدة ولا يراى في هذا التفسير  
اما لرايد عليها اما الواحدة فالجاء بها لرايد والآخر بين المنفعة والجمع في  
الضم وكان فكان المشي اقرب الى الجمع ولا فارقا للمشي حكم الجمع في  
الميراث في حق الاخوات لا يام ولا في حظ من الميراثان وفي اولاد الام حكم  
المشي المثلث سواء في الثلث وكذلك في حجب الام بالاخوة لسوء المشي  
والجمع وقاد كثيرا اطلاق لفظ الجمع والمراد به المشي قال الله تعالى  
ان تقول الى الله فقد صغت فلوكما واما لهما فلبان وقال الله تعالى  
وهل يتك بناء الخصم اذ تصور الجواب دخلوا على اودق مع منهم  
قالوا لا تخفنا ان نغضنا على بعضنا وادعهم الى المحرم في تصور الجواب  
وهمهم وقالوا على اثنين وهما المكان للذنان دخلا على اودق في صورة  
يحتكم في مثل هذا كثير شايخ في كلام العرب لو اذ لك الماسع بمجرور الصحابة

واحد فليس يفرق  
على ومن  
في حجب الام  
والمراد به المشي

في ارض

واعظم الفقهاء العدول عن نص الكتاب في توريث المقتل الى كثير وهذا المرف  
من اطلاق اسم الجمع على المشي في جواب عن سكر ابن عباس في ظاهر الحديث  
وفي قوله تعالى وان كان له اخوة فحصة السدس على ما ياله وقيل ان كلمة  
فوق في الاله صلة كلمة قوله تعالى فاقولوا فاقولوا العنان واصبروا الى الفيا  
وقيل حياء الله في قومها وعند هذين التاويلين تحصيل التو  
من الكتاب السنة واجماع التاويلين والفقهاء وقوله ان السدس حقان  
التصديق من قولنا اسحقنا ما ذك عند الاجتماع لا يوجب احسانها  
له عند الافراد المحرم ان الثلث يأخذ من مع الاربعة اثناس السدس  
عند الافراد قوله ومع الاربعة المذكور مثل حظ الاشيعر وهو بعض  
بعض في ميراث فيقسم ما فضل من الميراث بينهم المذكور مثل حظ الاشيعر  
وانفرد وكان للمالك جميعه بينهم كذلك الدليل عليه قوله تعالى في حكم الله  
في اولادكم المذكور مثل حظ الاشيعر وهو باطلا لانه يقضي انقسام الميراث  
لهم على هذا الوجه والمستحق لهم الكل عند الافراد والباقي بعد ذلك  
الفرص دليل قوله تعالى في حق المحرم في حجب كمال احد منهم للسدس  
ما تركا ان كان له ولد وقوله تعالى في حق الزوج ان كان له من ولد في حق

اي انما هو  
معناه اسع في







بعضه بالظلام ابن ابن هكذا حتى ينتهي الى الميت سواء كان احياء او  
 في رحمة من بان يكون عدد الوسايط بين وبين الميت كعدد الوسايط  
 بينهم وبين الميت لكون الظلام اسفل منهم في الدرجة وبعضه بالبانة  
 ما فضل عن فرض الصليبيين ومن عدل بما من احب بالقراري الذين  
 يوجدون في تلك الصورة كالزوجين والاولين وهذا القول في بنات الابن  
 هو مذهب علي بن زيد بن ثابت رضي الله عنه وبعده ائمة العلماء ورعا  
 عن ابن سريج رضي الله عنه انه قال اذا احتج مع اولاد الابن مع بنات  
 فان كانت صليبية فصاعدا فالبنات في بنات الابن دون بنات الابن  
 وان كانت صليبية واحدة اعطيت بنات الابن مثل الامرين من المسلمين  
 وتسمى هذه المسئلة الحاصل على قول ابن سريج رضي الله عنه  
 ان ميراث الحوا لا احد الاثني عشر اما الثلثان عند افراد الاناث  
 او القسمة عند احتلال المذكورة الاثلاث للذكر مثل حظ الانثيين  
 فلا عمتان في فرضية وقد جعل الصليبيين الثلثان في الفرض  
 المقاسمة في نص الصليبية لنبات الابن المسدس عند افرادهم  
 من المذكور عند احتلالهم به ياخذون ما هو الاقل من المسدس

او المقاسمة للثني عشر ولا مع الصليبيين لاميراث لنبات الابن عند الافراد  
 فلا يصح من المذكور لعدم العم واثباته بالخ مع اخيها والجد لغيره في اصل  
 توصيكم الله في اولادكم المذكورين مثل حظ الانثيين واو اولاد ابن اولاد  
 لما ثبت من قول صبيظهم آية وصية هذا ان المال مقسوم على كل  
 والا ناعلمنا في حق الصليبيين بقوله تعالى فان كن نساء فوق ابنتين  
 ما ترك في حق الصليبية بقوله تعالى وان كانت واحدة فطها النصيبا  
 لجد الحصة وقول الآية معولاه فيها ورأى ذلك في نسخة اولاد اولاد  
 جمع بين الحقيقة والجواب هو عمل به في صورته في النسخة الاصلية مثل  
 هذا في نسخة كمال اعطينا جميعهم الله في الحصة بشرط العوضى حصة انتداء  
 نظر الى الحصة وهي صورة اللقط وسبع انتداء نظر الى الجواز وهو وجد فيه  
 ميراثه المال للمالك ورثوا على كل واحد من الاجتداء والاحتباء حكمه كما قال  
 ابو حنيفة ومحمد رحمهم الله في الثلث اذا قرينة التي غير المذكور  
 في الخاتم يات بالثني عشر من ماله وواكفان وربما اعتبر بعضهم عن هذا النوع  
 بالعلم للثني عشر رايه من حيث العتقان الصليبيات على احد فرضه  
 خرج من الدين وصرون كالمعدومات وبقي القاسم لمن غلب في القاسم

صورته

سابعه

العلم

العلم



اذا  
 كما لو نفي وان بنات الاس مع اخيهن لانهن في كافا عصبه فكلها اجمعين  
 صاحبة من لا يخرج من صفه العصبه كما لو ادا الصلب المختلط من الاخرون  
 عن العصبه بوجوه الارواح او اكرم منهم وقوله ان بنات الابن لحيوات  
 لهم مع بنتي الصلب يعقبن بنات الابن كالعمه مع العم وبنت الاخ مع  
 ابن الاخ قلت الفرق ان الله انصر عصبه بالغام اصله سواء كان معهم  
 صاحب الفرض او لم يكن وكذلك بنت الاخ وام بنات الابن عصبه  
 بالابن عند تجرده عن بنات الصلب تفاقا ولا يلزم من ابقاء العصبه  
 في حال ابقاء الصلب اسما وهما في حال بقائها

ولست في بنات الاس بعد اولاد الاس سواء كانوا ذكورا وانثى الصلب المختلط  
 ام اذا كانوا غاططين ولا نههم عصبه والابن في العصبه مقدم على ابنته  
 درجة فاما اذا كن اناثا ولانه لا يمكن توريثهن بالعصبه الا لال الصلب  
 من دونه لما يتبين في الشبيب ولا يمكن توريثهن بالفرض لان بنات الصلب  
 لا يرثن معه فبنات الابن اولاد البنات لان بنات الابن يحجب بالصلبين والابن  
 مثل الصلبين بل هو اقرب الى الامه لان الابن يتوعد بحجة واحدة  
 والصلبين ان يستوعبا هما الا عند نفي الكو حجب بن فرضه ردا

منكم

منهم من حجبته بالصلبين حجبته بالابن المطبق الاول والابن الثاني  
 ان يكون الصلبين اديا او بالاصلاح في الدرجة فكيف كان حجبته  
 ام اذا كان الصلبين فلان الواسطة بينهم وبين الميت الابن الثاني  
 مع الواسطة بينهم وبين الميت الاول او الاجالا على ما في الحجب  
 وام اذا كان مساويا للصلبين وكذلك لان ما بين الصلبين  
 بقى لمساوية فان تركت بنات الابن بعضهن اسفل  
 من بعض وولت بنات ابن ابن آخر بعضهن اسفل من بعض وولت بنات ابن  
 ابن آخر بعضهن اسفل من بعض هذه الصورة

الفرع الاول	الفرع الثاني	الفرع الثالث
ابن	ابن	ابن
ابن	ابن	ابن
ابن	ابن	ابن
ابن	ابن	ابن
ابن	ابن	ابن
ابن	ابن	ابن

اعلم ان هذا النوع من المسائل يسمى عرف الغرضين في شبيب بنات الابن

من قولهم يثبت فلان فعلان في شعر اذا اكثر ذكرها فيه ولما اكثر  
 ذكر نبات الارض هذا النوع سمي شجيبا وصل هو ما حو من قولهم است  
 الشار الحبيب اذا اوفدها وهاجها وفي هذه المسائل السبع على الحظ واذا ك  
 نارا الذكاء وقبل من قولهم يثبت الفرس يثبت وكتب شيا بابا كالمشرب  
 اذا رفع يديه شيا واشجبتا فاذا ايجبتا فذلك هو ارجح الى اذ كرت  
 من اثار قال نعم ثم الكلام في هذه المسألة يقع في موضعين احدهما بيان صورتها  
 الثاني بيان حكمها اما الاول في بيان صورتها مقول رجله يثبت  
 ولد لاصد من ابن بنت ولا يثبت ابن بنت ولا ابن ابن بنت هؤلاء هم  
 الفرق الاول وولد لابن بنت ابن بنت الابن ابن بنت ابن بنت وهذا  
 ابن بنت ولهذا الابن ابن بنت هؤلاء هم الفرق الثاني وولد لابن بنت  
 ابن بنت ولهذا الابن ابن بنت ولهذا الابن ابن بنت ولهذا الابن ابن بنت  
 ولهذا الابن ابن بنت هؤلاء هم الفرق الثالث كما يبين في المثال الثاني  
 ثم ما قاله ابنون كلهم وبقى النبات ثم ما قاله الاعلى قوله  
 العليان من الفرق الاول ابوابها اجد على طي منه فوازها العليان  
 من الفرق الثاني والسفلى من الفرق الاول فوازها الوسطى من الفرق الثاني

والعليان

والسفلى من الفرق الثالث والوسطى من الفرق الثالث فوازها الوسطى من الفرق الثالث  
 والسفلى من الفرق الثالث ابوابها اجد وهذا يعرف بالمثل الحبيب والمثاني  
 في بيان حكمها **قوله** العليان من الفرق الاول والنصف من العليان  
 بنت الصلح حيث كانت محدودة وهذه اقرب الى الماه والوسطى من قواها  
 الهندس لكلمة للسفلى لانها مع العليان كمال نبات الابن مع الصلح  
 لانها ملوها في الاربع **قوله** ولا شئ للسفليات لانه الفرق  
 وليس خصيه **قوله** الا ان يكون معهن غلغم فيصعب من كبحها  
 ومن كانت فوقه ممن لم يكن ذات سهم ويسقط من ذنبه ذلك مثال  
 لو كان العالم مع السفلى من الفرق الثاني كان العليان من الفرق الاول الضف  
 والوسطى من **قوله** فوازها وهي العليان من الفرق الثالث السدس  
 للسفلى في الساتين في العالم ويجاد يتيه ومما السفلى من الفرق الثاني  
 والوسطى من الثالث من قولهم لا تلم باخذ حرقا ومن السفلى من الفرق الاول  
 والوسطى من الفرق الثالث والعليان من الفرق الثالث تسمة للسفلى في  
 رايشين وسقطت التي حرق منه وهي السفلى من الفرق الثالث فوازها  
 اما بصعب من طرية لمكان الخلط والانس فوجه اوجه الاختلاف كتابا ارفع

السفلى



رتبة المذكورة وأخطأ درجة الأوتة فحصل التوازن والاختلاف بين  
 من جوده لا يملك كن وضع الاشخ والخط المذكور لعدم الاختلاف صورته وحكا  
 ولم يعصب في ذات الفرض لو تحمين احدهما انه ليس بالطول لكن حقيقة الفرض  
 الى بقدر الاختلاف لان ذلك مغفول بعين العلم ان قد اسف الخلل  
 عن ذوات الفرض باخذ من الفروض الثلاثة ان الواحد بالفرض مقدم على الآخر  
 بالعصوبة بالحدث فاذا اخذت فرضين جرح من البين فجز كالعدد و  
 المسألة في المذكور اصل هذه المسألة من ستة وتصح من اربعة و  
 ولو كان العلم مع تسعين من الفرض الواحد ذات الفرض فرضين والباقي  
 بين العالم والمثل المتخاضات له للذكر مثل خط الاسن سقط من رتبة  
 واصلا من ستة وتصح من اثنين ولو كان من الفرض الثالث كان الباقي  
 بعد الفرضين بين العلم وبخلافية ومن رتبة سوى ايجال الفرض المذكور  
 مثل خط الاسن اصلها من ستة وتصح من اربعة وعشرين لما بين  
 سهامها لما بين رؤسهم من المواضع بالنصف او اقل عدد صاحب المسألة  
 في العدد الخارج من الوقت ولو كان العالم مع الوسطى من الفرض الاول  
 كان للعلماء من النصف الباقي من العالم ويجاذبته للذكر مثل خط الاسن  
 وسقط

وسط البواقي اصلها من اسن وتصح من ثمانية وكان العلم مع العليا من الفرض  
 الاول ومع كل واحدة منهما فلام فالمال من العلم الحادي للعلماء ومنها  
 للذكر مثل خط الاسن الفرض الباقي من اصلها من ستة ومنها تصح وان مثل  
 لو كان مع العليا من الفرض الاول علمها فبواقي الميت والمال كله لوقل ولو كان  
 مع باعتهما فبواقي الميت اصلها فيها النصف للعلماء السد لباقي الفرض  
 ولا يسقط البواقي في لو كان مع الوسطى من الفرض الاول علمها من رتبة  
 العليا فالمال بينهما اثنان مثل كان مع الوسطى من الفرض الاول علمها من رتبة  
 العليا من الفرض الاول علمها اثنان ولا يسقط البواقي في لو كان مع  
 من الفرض الثالث علمها فبواقي رتبة الوسطى من ذلك الفرض يجاذبته  
 وقد سبق حكمه وهذه تفاريج رتباهم للايضاح هو  
 وابست اللوات لا ي وليم فاقوال اخر النصف الواحدة والمثلثان  
 للشيئين مضاعفا ومع الاح لا ي وليم للذكر مثل خط الاسن بصرى بعصبة  
 فافهم فافهم الى الميت والاصل في هذه الجملة قوله تعالى استعيناك  
 قل الله عتيبك في كل الامر اهك ليس له ولد وله اخ فلها نصف ملك  
 وهو منها لم يكن لها ولد فاني ثلثا اسن فلها الثلثان مما ترك وان كانوا

لو

لو

اي من العادتين

اخوة رجالا ونساء والذكر مثل حظ الانثى وقول المصنف لا يتراهم  
في القرابة لما ثبت لعلي بن ابي طالب من الاخوة ابيه وامه واخوه الاصغر  
واخوه الابن وامه تصعب الاختلاط بهم ولم يحصها الا في موضع ان  
قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء الفصل كان الخواجا اذا كانوا  
ان المفارقة في القرابة كالنفاقة في المداخلة في القرابة  
منع البصيرة حتى لم يحصها من الابن بنت الصديق كذلك المفارقة في القرابة  
اذ كل واحد منهما منفى المختلط ولا تعلق من المراد من البصيرة للسرور  
اختلاط على الاخوة مطلقا للنساء الاحقاد والاعمال على انهن اوامر الخواجا  
لاب وامه واخت الاب كانا لما كان الاخ من الاخوة الامم دون الاخت  
من الجرح لكن المراد اختلاط المستبين في القرابة  
ولما لم يمتنع البنات لابن المارون بن ابي النضر من الاختلاط  
منه في ائمة وائمة ابن اخي البنات المصنف وابنة ابن المصنف  
لأنه استدل المصنف بقوله صلى الله عليه وسلم ما جعلوا الاخوان في  
عصبة وهذا القول في المحرمات يقولون عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه سخط اخوات بالبنات اجلعت  
الزوجة

الرواية عنه في الاخوة والاختات المبتنية في رواية الدائنة كذا لا ينفق  
وفي رواية البلاء منهم للذكر مثل حظ الانثى من قبل المصنف  
وكذلك كان محمدا اخت الابن وامه واخت الابن رواية البلاء للاخ  
وفي رواية من الجرح للذكر مثل حظ الانثى من الجرح له ما روي  
الزهري عن ابي سلمة بن عبد الرحمن قال سألت ابن عباس رضي الله  
عن فضيلة فيها بنت واخت فقال البنات المصنف لا شيء للاخت وولدت  
قد كان عمر يقول للبنات المصنف للاخت ما يقع فضيلة فقال يتم علم البنات  
قال الله تعالى ان سرور هذا لسر ولد وله اخت فلما بصق  
قال الزهري لم اتم سرور ابنة ابي حنيفة سالت عطاء فقال سروره  
لما الله تعالى انما جعل الاخت لانه من شرط عدم الولد وانتم جعلوا لها  
المصنف الولد وقرره ان الولد حقه لهم للذكر والذكر ويدل عليه التبع  
جاءت اخرج عن المصنف في الرجوع والرجوع من الرجوع الى النكاح والرجوع  
منه المذكر والذكر انما يحل لامه المأنة لا المسمى من الولد وكذلك انما  
تأنت على امرؤ وامه الام محمول بولد الميت سواء كان الولد له او انش  
وكذا لا يمتنع ان يقع الجرح من الاخت مطلقا الولد لما روي عن الحسن



وام يكمل للنفس علقه قوله تعالى ان كانا المتين وهما اللذان بما ترك  
واسمحت النفس الاله وام النصف عماليد رآية مسقى للآخر الاله  
السدس كما ذكرنا في حق نباته الصلب ومع الخ الاله  
للكون مثل خط الاسنان للنفس قال رحمه الله والارض مع القين

الاب وام الاستعانة بالحق والعدل والاحسان والعدل  
 وبعده الله الان يكون من الخ لهن حصص من حياكون الباقي منهم المذكور في  
 الاستعانة في ذوق حرم والحق والعدل والاحسان وسوء اذا وطقت  
 الاب وام فلهذا في الاحسان الاب اصلا فان كان من حق الاب الباقي له  
 خاصة وان عدت اخذت امة الاب وام فالسنة في الاحسان الاب كاهن في  
 وان كان من حق الاب كان الاحسان الاب مشر والحق من السنة العاشرة  
 وهذه ايضا من سبيل الاضرار على قول ابن مسعود رضي الله عنه في  
 المستفت في فضل نساء الابن قوله والسادسة ان نصيب  
 مع المات او مع نساء الابن اعموم قوله على الله عليه السلام احوال  
 مع البنات عصبه ولا يات بها ولا يورثهن بالفرض لهن من نصيب  
 بل من وهو الاب وان عصبه يجعل عصبه نصيبا لهن من الاب

واما الآلة فلما علم المراد من عدم مطلق الولد واللفظ وان كان  
مطلقا  
مكررات للدلالة على التسلسل الاول فكذا هو قوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن  
لها وارث والجماع يستدل على ان المراد بالولد هنا الذكر حتى ان الراجح ان  
ام  
اولاد يرث مع البنت دون البنات لاجل اللفظ الولد هو المراد وان كان مطلق  
الولد ولكن عدم الولد من اخذ الاخت النصف فرضا واخذ المختار للميت  
وبه يقول لان الثوريين مع البنت فرضا وانما ائمة من تعصبا له علموا  
لهن شيء بعد استنفاء ذوي القربى فرفضهم لم يكن لهن شيء كما انكرت المرافعة  
روجوا واما بعد من اختار الابن ام واكثر كان الزوج والزوج والام المصاهرة  
والبنين للميتان واسمى للاخت الارامل عالة لم يتزوج بالقربى  
ثم سئى المصنف في بيان احوال الاخوات لا يتبين ان ذكر الحالة الخاصة  
للخوات الابن ام لان الحالة مستكرهه الاخوات الابن ام والاخت لا  
ويصلح التسوق على ما يابى ان شاء الله تعالى

وأما اللحان لا فإحاطت به  
 لعدم الاختلاف لما تكونوا والكلام على هذا النص الكلام  
 بنات البر مع بنات الصليب  
 وهو المدح والحمد

قال رحمه الله وبنو لامان والاعلان والاعلام سقطوا  
 بالابن وابن الابن وان سقطوا بالاب والافاق وبالجد عند المخرجين وصي الله  
 وسقطوا عن الاعلام ايضا بالاب والافاق سقطت هذه الحالة السابعة  
 للاخوات الاب والجد الحامسة للاخوات الاب والجد لان معادني الاعلى  
 اولاد الاب لام سميوا بذلك كمال قهرهم بانصافهم من الطرفين من قهرهم  
 عن الشقاق وتوهموا اجدلا لقوم واعيان الدليل للعلماء المشهور  
 والرواساء ويراد به في الحالات اولاد الاب قال الفاضل يوسف  
 اذا دله اولاد على ما صرح في غير الركبتين او ياراد به خوته  
 من اب سمي بذلك لاختصاص رقتهم في الشرب كما مضت في الركبتين ابنا  
 وشبه الاعلى هو المشرك الذي عن النسل والشر والارواح والاولاد  
 بنى الاضافات سواء به اختلاطها بالاباء كما سمي خنثى في الاصطلاح  
 عنه وقال هو من قهرهم من اخيف اذا خالفت احد عصبته بغيره  
 برزقه والاختلاف في النسب لم يجر عند اخلاف الاباء دون الامهات  
 فلهذا كانوا اخاف هذا الاسم من اولاد الاب اغتلس سقطوا من كتاب الابن  
 وابن الابن لان ابوتهم انبتت بضاعتهم كالمورث لولا تعالى

ان

ان اسرهم ملك ولا هلاك ختم مع وجوده بن وابن الجمن ختم  
 من سبب البند ظاهر ابن النافس في حق من خلاف البنت بنت الابن  
 لانها لا يظن ان بين الزوجات ولا شتم اسرها كما يقطع ذكر المورث  
 فكان هلاكها صورة ومعنى كذا الميعات لهم شرط الكلالة والاكالة  
 مع وجود الابن وابن الابن واب وبن وقدره في الكلام على اخلاف  
 في البنت وحجها لهم ايضا واما سقوطهم بالمجد عند اخيف  
 رحمه الله وسبب ذلك انهم في باب الجد وهذا المشكل اول  
 المسائل التي في الفقه الجدة لا وعود المصنف بذكرها واما  
 سقوط اولاد الفعات بالاب والام فلقوله عليه السلام ان اجدلا  
 من اب لا يورث من ابوت دون بنى الاعلام ولما سقطت بنات الابن  
 بالاب لم يملك المصنف هنا سقوطهم بالجد الاب وام اذا ارثت  
 عصبته مع البنت كانه كفى بذكر في باب العصبية على اية ولو قال  
 هنا وسقطوا ايضا بالعصبية من اولاد ابوتهم اي بالمقصود  
 فاما الام فاجل انتم السدس والولد والابن  
 لقوله تعالى ولا يورثكم اولادهم السدس ثم ان كان له ولد لفظ الولد

الاولاد

يتناه

لكن



فبيننا ولا الذكر الاثني ولدان من ولد الميت على ما سبق  
 اول اثنين من الاخوة والاخوات فصاعدا من اي حصة كانوا وهذا  
 قول جمهور الصحابة رضي الله عنهم منهم عمر بن عثمان بن مسعود وزيد  
 بن ثابت وبه اخذ عامة اهل العلم وحكي عن ابن عباس رضي الله عنهما  
 انه لم يورثها السدس لان وجود ثلثة منهم فصاعدا علم انظاره قوله  
 تعالى فان كان له اخوة فلا لله السدس ولفظ الاخوة جمع واقله ثلثة والحققة  
 للمهور ان اسم الجمع يطلق على المثنى على ما سلف في فصل البنات روى  
 ابن ثابت <sup>عن</sup> زائدة انه كان بحجبة الامم. الاخوين يعني من المثلث الى السدس وقيل  
 يا باسعيد ان الله تعالى يقول فان كان له اخوة فلا له السدس وان  
 تجبها بالاخوين فقال ان العرب تسمى اخوة وقيل من اي حصة كانوا اثني  
 سواء كانوا اب وام او اولاد او محملين لان النص لا يفسد  
 وقيل ان كل واحد من العبد لفظا يجمع مع ان المثنى كاف المحرم  
 هو الاشعار بان آيكم الاخوة فان اختلفت جهات الاخوة المثلثة  
 والله اعلم قال - فان كان له اخوان من ايام او اخوان من ايام  
 اخوان من ايام او اخوان من جهتين فاستغنى عن هذا الطول بل ذلك  
 العبد

المعبر قال - وبذلك الكل عند عدم هؤلاء المذكورين لقوله تعالى  
 فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللميت الثلث فان قيل يورث الام الثلث  
 مشروط بوجود الاب لان النص عطف وراثته لابن عمه على عدم الولد  
 بقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فصار وراثته لابن عمه المشروط  
 فحق اخذها الثلث مدعي ان لا يخذ الثلث بدونها كالاب او اخواته  
 الحصة الاخرى من السطر وهو عدم الولد قلنا لما ثبت استحقاقها  
 للميت حال قيام الاب بغير صحيح فتمت ان استحقاقها للميت  
 عند عدم الاب بطريق الاول لان الاب اقوى حله الميراث من الام لهذا  
 يحج الاخوة مطلقا وقرايته اقوى لهذا ظهر ان شهادته الوايلة على النفس  
 ولما اقيسوا هذا ان يحج الام من الميراث ويصعبها فاذا ثبت لها الثلث  
 مع قيام المثلثة فلا ريب ان يجمع عدمها ويكفي الثلثة في ان لا يصيب ذلك  
 بحال والمصيبة لا تارة في زائدة فهو صاحب فرضه لانه لا يفسد  
 فيصور الصورة ولان ذلك على ان اخذ الام الثلث ثم لم يكن لقيام  
 الاب انما كان لا يفي في نفسه او خصوصيته قرايتها مشروطا بعدم الولد  
 والاخوة والرحمة الله وبذلك ما يبق من فرض ابي الدرداء

وذلك في مسئلتين زوج وابوان ووجه وابوان يريدان المال  
 يقسم في المسألة الاولى على ستة اسم للزوج النصف منه وللأمة  
 ثلث ما بقي وهو سهم والباقي للاب وفي المسألة الثانية تقسم على اب وابنة  
 الربع سهم وللأمة ثلث الباقي والباقي للاب سهمان وهذا مذهب عمر  
 وعطاء وعلي وعبد الله بن مسعود وعائشة وزيد بن ثابت رضي الله عنهم  
 وبه أخذ أكثر اهل العلم وعند ابن عباس رضي الله عنه للأمة ثلث  
 الجميع والباقي للاب وهو قول اهل الظاهر وجهه ان الله تعالى  
 نص على فرضين للأمة الثلث والسدس والاحتمال اثبات فرض الثلث  
 بالقياس ولذلك قال عليه السلام الحقوا الفاضلها فالعبد  
 مالا لعصبته والام صاحبه فرضوا الاب عصبته والجد لهم ولزوجة  
 ثلثي جعل للأمة ثلث ما تركته من الاب عند عدم الولد والاحق  
 قوله تعالى ورثة ابواه ولأمة الثلث اي ثلث ما تركته والفقهاء  
 يترقبونه مع الزوجين من ابائهم ولا يبايعوا واحدة منهن  
 لا عصب للاب ضعف ما يحل لها والنصف من ماله عليها ولا اذا  
 لم يوجد بائنا ولا اخرة من ماله النص وروى عن عبد بن جابر

فان

قال كتاب مع ابن عباس قد دخل زيد بن ثابت فقالنا عليه رقم فاسأله  
 عن زوج وابنة ثم قال انت رجل جديد واخاف ان يجعل على  
 رجل من اصحاب رسول الله احسن رقم فاسأله فاسأله فاسأله  
 فقال للزوج النصف وللأمة ثلث الباقي فامتن ابن عباس فاحسبه  
 فقال ارجع اليه فقال له ارجع كتاب الله ثلث ما بقي فانت قال  
 ولكن لا افضل الا على اب فقال ابن عباس لا يا ابا خديج ورايت  
 رايا فاحذرت به ومعنى الراي هنا هو الاب قبل ان ينقض الابنية  
 بالقياس اما قوله فان الله تعالى نص على فرضين للأمة ولكم  
 اشارة الى فرض آخر وهو ما ذكرناه دل عليه مصنف ذكرنا من النسخ  
 وهو راء العلماء واليه ولم يكن ذلك المصنف قد صحح وهو اما لا  
 من الكتاب او غير يوجب ولم يقل فيه خبر معين ان يكون مقتضا  
 من الكتاب هو معنى قول زيد لا افضل الا على اب مع ان النص  
 يقتضي تخصيص الاب على الام واما الحديث يحق قول المصنف ثلث  
 فرض الام عنه فافضل انما هو ثلث الباقي فخذ والباقي للعصب  
 وهو الاب ولو كان مكان الاب جد وللامة ثلث



الاعمال يوسف رحمه الله عليه فلها ثلث ابناء وهذه المثلث الثانية  
 التي تختلف فيها الجد الابن اثنان قولها فهو مذهب عامة الصحابة  
 وقول ابي يوسف مروى عن عمر عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما  
 كانا الانفصال ما عليه هذا قال الله تعالى في هذا الموضع في الموضع  
 مع الجد سبع اولى ام وجد وروح الشابة ام وجد واخت اب  
 علي بن عمر عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما السدس وروى عن  
 ابن مسعود انه وروى عن النبي جعل المثلث صلب الجد ويسمى كل واحدة  
 من المثلث من رتبة ابن مسعود رضي الله عنه المثلث ام وجد وروح  
 الرابعة ام وجد وزوجة واخ علي بن عمر وروى عن مسعود رضي الله عنه  
 وروى عنها انها وروى عنها السدس في المثلثين الخامسة ام وجد وروح  
 واخ السادسة ام وجد وروح واخت السابعة ام وجد وروح  
 واخت وعلى قولها السدس وعلى قول الجمهور لها الثلث في المثلث  
 كلها وحي قول من لم يفضل الام على الجد ان الجد يقع مقام الاب وهو لا يفضل  
 على الابن كذلك على الجد ذلك لان الام اما الاصل على الابن اصح  
 ولادة ويصحب ووجد الام ولادة الاعين والجد مساوي الابن الا ان

وكان

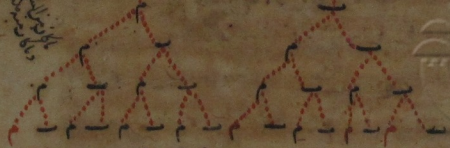
وكان حكمه حكم وجه قول الجمهور ان حصن الدليل ان كان للام الثلث  
 مع الابن الجد الابن اعطيناها ثلث ابناء في تلك السلسلة استنباطا  
 من قوله تعالى وورث ابواه ولأمه الثلث والمراد به باشر الولادة مع واسطة  
 الاتفاق المجمع على الزيادة ليست مملدة جميع فرضها مع الجد على اصل  
 الدليل لا يصح ما جاء في الجد بالاب في هذه الصورة لان الاب وام ثم استويا  
 في القرب من الميت اذ لا واسطة بينهما واما في الاب المذكورة وانها  
 موجهة للفضيل انما هذا المزمع من رتبة الجد لا نظر في الجد  
 بالذكر مع بعد الدخول والجد السدس لا كانت  
 اولاد واحدة كاب او أكثر اذا كانت ثابتات متخارجات في الدرجة  
 اعلم ان الكلام يقع في المثلثات في مواضع الاول في ترتيب معرفة  
 من الفاسدة والصفحات من الثابتات المذكورة لفظ المصنف  
 وانما في ترتيبها من المثلثات فاما اسقط من اما الاول  
 فتقول كل شخص له صديقان ام وام اب وامه كذلك لانه كذلك  
 وهكذا لكل واحد من الاصول ان يستوي الى اولادكم وحياء علم الام  
 فالصحة منهن من المثلثات نسبة الى الميت اب بنو وام

ثم

والكل واحد

من يتخلل في نسبتهما لا يترك كل اب يدلي الى الميت فانني من جسد  
 فاستد من دلي به يكون فانه اذا كان اوله على قولك قد من له وفاء  
 الفاسدة من دلي الى الجسد فانها اذا اودت من دلي الى الجسد الوارثات  
 المتجاذبات فاذكر اول الفضة ام ام مقدار العدد الذي قد تم تقوله  
 ثانيا ام ام ويجعل مكان الام الاخيرة الباقى في كل مرة يتبدل مكان الام اب  
 على الولا علما ان سبق له نظام مرة مثله اذا سبقت عن اربع جذات  
 وارثات متجاذبات فقل ام ام ام ام ام ام اب وام ام اب  
 اب وام اب اب اب اب اب اب اب اب اب اب اب اب اب اب اب اب اب  
 ثم يتبدل في الثالث اية مكان الابل الاول ثانيا ثم يتبدل كذلك الى الاخير  
 فان اردت ان تعرف ما باناءه في صحاح من الفاسدات فخذ عدد الصحاح  
 بميمتك اطرح منه اثنين واجعلها مائيسارك ثم ضع في مائيسارك  
 بعدد وارثات ميمتك فالبلغ عدد الجذات الصحاح والفاسدات  
 فاذا استطعت منه عدد الصحاح كان في مواضع فاسدات مثال  
 اذا سبقت عن اربع جذات صحاح كم بارا من فاسدات احد الباع  
 بميمتك اطرح منها اثنين واجعلها مائيسارك اذا صنعت هذا المخرج

الطرح بعد ما عرف ميمتك هو انما تفصل اية فهو من الجذات  
 اجمع وهو من طريقتة فاذا استطعت منها عدد الباع وان كان اربع اية  
 فاسدات واستغنى هذا الفصل عن مثال في كل به الوضوح فمثلا



فانما عدت ما في هذا المثال من الجذات كان ذلك ثمانية منهن وان اردت معرفة  
 من قبل الام وهو ام ام ام ام ولا بد من ابد من جهة الام حتى يحصل الواحد  
 وبلده من قبل اية وهو ام اب اب اب وام ام اب اب  
 ومن عدده من الفاسدات وامسا الفلام في ميمته منهن فمثلا  
 للواحدة فصاعدا لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم اطمح الى السدس  
 اذ لم يكن الميت ام وعمر من سنين قال كانه سورة الحداد ولو كنت  
 السدس وقولوا يا ايها السدس اطمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى من الحداد في ذلك الام

هذا هو الجسد الذي  
 هو من الجسد الذي  
 هو من الجسد الذي

وام ان الام

باله





سراب كما لا يحجبها الجسد ولا لا يحجبها ترش بطريق الغرض والادراك  
 العنصرية جليها كما لا يحجبها هم الميت الذي هو ابناها والوجه لنا ان  
 ام الاب تدلي بالاب فلا ترفع وجوده بكنش الابن مع الابن والوجه الاب  
 وامت الميت والوجه فيه لانه حكايته كما لا يحجبها كان عماليت  
 لا ابا وقوله ان الجنة ترش بمرات الام كانت الاسلم ان الجنة من الاب ترش  
 ما كانت لهم ترشه بل ترش بمرات الاب لان الاب في حال كونه صاحب ترش  
 مرث السدس في حال الله سبحانه لم يرثه اولى من جهة الحقيقة لم يرث  
 الحام وهو لذلك بها فاذا كانت حقيقة لم يرث الابا لو عند وجوده  
 ولما قال لو كانت الجنة من قبل الاب حقيقة لم يرث الاب لو ترش مع الام  
 عند عدمه كما ترش الاب مع الام لانها قول هي وان ترش بمرات الاب لا يكون  
 تسميتها اما الميت باعتبار الفروع منها واذا كانت السببية على وجه التسمية  
 في اسم الميت او هي محبتها الام ولين لنا انها ترش بمرات الام لكن باعتبار  
 قرابة الوالد والاب في هذه القرابة اقرب من ام الاب وهو في نفسه لا  
 لذكور ووجهه الولادة فيها اغنى الله سبحانه ولا يظهر الضعيف مع  
 الغني وربما ذكرنا ان من بين الام والاب ان القرابة للام نظير توت توت

جعلها

القرابة

القرابة للاب او مله درجة واحدة فلا يحجب احدهما الآخر خرج على ان  
 ايضا الجدة فانه لا يحجب بالام لان الام وان كانت اقرب درجة الا انها  
 ضعيفة بالنسبة الى الجدة لكونه وانها وكذا كنهها الولادة فخلعه  
 يخرج صلا العم لان الارش بطريق الولادة بل بطريق آخر ولا يظهر الجسد  
 عند اختلاف سبب الاستحقاق بطريق صار نظير الام مع الجنة التي هي الغنة  
 لام مع الام لا يحجبهم وان كانوا يدلون الى الميت بها لاختلاف جهة الميل  
 فكذلك صار بطريق الاول لان الجنة هنا يدلي بها العم

وكذا لا يلجس الام الاب وان علت فانها ترش مع الجنة قال لانه ليس من ضله  
 وصحة من المسائل التي تختلف فيها الجدال ترد قوله وان علت غل ام الام  
 لا يحجبها الوالد والاب لانها لا يكون احدا الله عليه فلا يحجبها وان كان  
 اقرب درجة الى الميت منها انما اب ابه لا يحجبها ابوا الاب والاب  
 ترش لانها ترش بامهم والضابط فيه ان كل حدة ذلك الميت بولسطة  
 الا ترفع من ذلك الولادة بل ان يرفع الجبريل الله تعالى

والقرابة من اي جهة كان ينبغي الجبريل من اي جهة كان وارثه كان  
 القرابة والمحبة وهذه الحيلة الصالح عليه بعضها يختلف فيه ويخرج ذلك

ولا يكون الام والاب  
 والاب



الاسم

بالقسم مقول اما ان يكون القدس والمبدى من جهة الام كام الام  
وام ام الام او كلاهما من جهة الاب كام الاب لم ياب الاب او اقرب  
من جهة الام والمبدى من جهة الاب كام الام مع ام ام الاب وام الاب  
او القرب من جهة الاب المبدى من جهة الام كام الاب مع ام ام الام اما القسم  
الاولان فالقرينة تجلج الجدل كما في رواية عن ابن مسعود قال لا يحب  
الجدات الام في بيك القسمين من كانت القرينة محبوبة كانت الجدات محبوبة  
اضابط لكل محب للجدات المحبة واما الثالث اذا كانت القرينة من  
جهة الام فالجدات محبوبة الا في الرواية التي عن ابن مسعود لا يوسى من الجدات  
وفي هذا القسم ايضا من كانت القرينة محبوبة كانت الجدات محبوبة  
لان الجدل الجدات من قبل الام محب للجدات من قبل الاب يطرئ المحبة آتيا  
القسم الرابع وهو ما اذا كانت من جهة الاب المبدى من جهة  
روم فالحال لاغلو ما ان كان مع القرينة الاب ولم يكن فان كان محال فقول  
من ابن مسعود السدس منها يصح ان الشاقي الاب لان من قبل الام لا يحب  
اسمه والمبدى القرينة سواء عنده واختلف على قولين على قول السدس  
منها تصف من كل الام والاسم الاب كان ام الاب لم يكن وقول

الاسم مع

وقيل لشيء لها ومحبتها ام الاب لكن هذا اقرب ثم جيل الاسم كما جيل الاخرة  
الام من المثلث السدس وان كان الاوون لا يجد الابن هذا الذي اختاره  
المصنف وقال ابو مصورا القضي صا لتبا جانا من القضي عن عبد الله  
بن جعفر الماضي وهو من كبار اصحابنا عن قاسم قول علي رضي الله عنه في ام ام  
ام وام اب واب فقال ام ام الام السدس والملك للاب صارت امه ثم الجبها  
كالهيئة فقلت فذلك الفرق لما جيلهم الاب كانوا كالموتى يعني ان لا يحبوا  
الام زجع وقال بل للمال كله للاب صواب بعض الفرضين القول الاول في قول  
منهم من لا يخوف من حشاش ام الاب الاب يدلان بسبب واحد هو  
من حدة الاب لجد الام كام المودعة اما الاخرة اما جيل الام لسببهم بولد  
الميت والحد هذا الفرق يقع لان كلا الفضلين الجليل كان لعن في غير الحرب  
لان امراته واختلف في قوله زينة هذه المسئلة فقول الام ان السدس كله  
لام ام الام لم يمسس وقيل لها نصف السدس وهو صميمها عند التسمية  
جاء فقنا الاب لا لوزن الاب حقا من نصف السدس الذي كان يحلها  
ولاه فلان نصف السدس لا يخفى يقع على هذه المسئلة سلم لم يذكرها  
وهي ما اذا احتق ام اب وام ام واب فاعلى قاسم ما ذكر من القرين محب الجد

عن ابن مسعود قال لا يحب الجدات الام في بيك القسمين من كانت القرينة محبوبة كانت الجدات محبوبة  
اضابط لكل محب للجدات المحبة واما الثالث اذا كانت القرينة من جهة الام فالجدات محبوبة الا في الرواية التي عن ابن مسعود لا يوسى من الجدات  
وفي هذا القسم ايضا من كانت القرينة محبوبة كانت الجدات محبوبة لان الجدل الجدات من قبل الام محب للجدات من قبل الاب يطرئ المحبة آتيا  
القسم الرابع وهو ما اذا كانت من جهة الاب المبدى من جهة روم فالحال لاغلو ما ان كان مع القرينة الاب ولم يكن فان كان محال فقول من ابن مسعود السدس منها يصح ان الشاقي الاب لان من قبل الام لا يحب اسمه والمبدى القرينة سواء عنده واختلف على قولين على قول السدس منها تصف من كل الام والاسم الاب كان ام الاب لم يكن وقول

عاصم السدس

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

من اى جهة كانت وان كانت محجة ببعق ان يكون لام الام هنا نصف السدس  
لان المحجب فاكان جوده موجب للسقوط بالكلية ولان كون موجباً للسقوط  
وهو اخص كان ذلك اولي هذا القول يحكى عن بعض الفاضل غير مستعمل  
عليه لعل ان السدس كله لام الام وعلى احوال المستعمل عن احوال الفاضل  
ان ام الرب وجبت ثم الام هنا عن نصف السدس لم يخالف ذلك على اجد  
الجالين لما ان يكون للاب يحصل له مع الولد النفع فمما وذلك فاسد  
او سقط ذلك يكون مردوداً على الورثة وذلك قد دعى الى احوال بعض السالين  
الى اربعة عشر وهو ان اخلف رجل واثنتين اباً وهايتين الجذتين  
واحدة للاب والاول واذا اطل هذا ان الفاضل يطالعها عن نصف السدس وقد  
هذا يحتاج الى الفرق بين هذه المسئلة ومن اقدم على قولنا ان ذلك يظهر  
من الفرق بين هذه المسئلة لما استوت درجاتها بعد سبيل استحقاق من السدس  
لكل احدى منهما الا ان الانقسام ثبت لغير اعتبار من عدم الاول  
فاذا اطل استحقاق احداهما بحسب ما ظهر على السبيل من الاخرى واستحققت

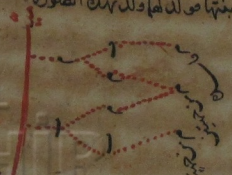
الحجج حاشا فما تقدم فالسابق ثم تقدم في البيدي اصلا  
لتيام القرى ولا تتججج القرى سيار جعصا الى التيم الرابع اذا لم  
الا واما في هذا الاصل الا في التيم الرابع

اذ لم يكن مع القزنا ب فالدس كره لام الاب على قول على رضي الله عنه  
وكذلك رواه الشعبي الخ في اهل العراق عن زيد بن اخذ الحسن بن  
فيقول وابو حنيفة واصحابه وما لثوري الحسن بن صالح وشريك ابو ثور  
وعلى قول عبد الله بن مسعود وهو وانه اهل الحجاز عن زيد السدس  
واحد به خارج بن زيد وسلمان بن يسار وعطاء والا واهي ما لك  
والشافعي رحمه الله والوجه لهم ان الجدات يرثن بولادة الابن الابن  
فوجب ان يحظى كل واحدة حكم من رتبته والاب لا يحجب الجدات من قبل الام  
ولذلك ثمة والام يحجب كل احد هي اجد منها وكذلك امها وهذا على قول زيد  
والوجه الصالح ان الجدات يرثن باعتبار اولاده فوجب ان تقدم الام  
على الجدة كما لا خلاف الا في حق الامومة ليس كل كسب بواسطة ثبت له  
الا في ان ام الاب انزاد انما على السدس في النجلى النخوة وان كان الاب  
والجدات

الضوء



وكيفية ذلك امرأة لها ابن ابن وابنة بنت تزوج ابن ابنتها بنتها  
 فولد لها ولد للمرأة حدة لهذا الولد من حصتين لانها ام ام ام  
 وام الى ابية والمخاض له ام ام ابية وبخاضها حدة فاسدة هي ام  
 الى امته وبصور على عكس ذلك ان يكون ذات القرابتين ام ام اب ذات  
 القرابة الواحدة ام الى اب وذلك ان يكون للمرأة ابن بنت وبنت فتزوج  
 ابن بنتها بنت بنتها فولد لها ولد لها ولد هذه الصورة



وبخاضها الحدة العاسدة المذكورة او او قول المؤلف واكثر في هذه  
 المرتبة للصورة اجتماع حصتين لاحدهما اكثر من الاخرى فلهذا  
 بل بصورة قرابات فقط لكل احدى القرابات يكون بها حدة فاسدة  
 وصورة ان يكون الواحد ام ام ام وام الى اب وام الى ام وذلك ان  
 يكون محسب لها ابن بنت وتزوج ابنتها احدة فولد لها بنت ولها ابن  
 ابن

ابن ابن آخر فتزوج بهذا البنت وولد لها ولد هذه المرأة حدة لها  
 او الولد من القرابات المثلث وبصور في هذه المرتبة اجتماع حصتين كل واحدة  
 لها قرابتان كما المرأة لها ابن بنت واخرى لها ابن بنت فتزوج كل واحد  
 الآخر فولد لاهما ابنا للآخر فتزوج هذا الابن بالبنت فولد لهما  
 كل واحد من هاتين النسواتين حدة لهذا الولد من حصتين احدهما  
 ام ام ام وام الى ابية وبخاضها ام ام ابية وام الى امته كل اعتبار  
 العساة نصارت نظير المسئلة الخويل مثاله



واذا عرفنا التصور حجة البيان الحكيم قال نعم السدر سمعنا  
 ابن يوسف رحمه الله باعتبار الابان ايضا وعند محمد رحمه الله انشا  
 باعتبار الجهات وحقول محمد هو قوله في الحسن من صالح حمزة الزيات  
 ونحو من احم وفي اخر من الاختلاف حجة القرابة كما خلا للاختصاص في المرأة  
 دليل لان الاخيرين ام اذا كان احدهما ابن عم جعل من قد رثت لها القرابة





عوض وله على والده . فمما رخص ماله اليه وللجدة تقديم على المكاسب ويدخل المال  
 على ما قال صلى الله عليه وسلم المولد يجزله بحبته وصفيه كون المكاسب  
 ايجز كسبه ان لا يتجاوز كسبه ما يقع اختياره ولا ناسه من مقدار المال  
 الى الا لا يتصرف حتى ما ورده على فضية الدليل وصيته هذا الدليل ان يقدم  
 على الجدة ايضا الا ان الشئ ربح ابطال اختيار المكاسب لبعض المفضولها  
 وجعل الالبان الاول بجعل ليس بهما اصل اول من الجب **قوله**  
 ثم اصله الى الجب ثم الجذب الالبان ان علاما تقدم الجب على الاخوة في الالبان  
 وسقطه ان ميراث الاخوة مشروط بالكلية لالبان لعدم هذا الشرط اذ  
 الكلاله من الاول له ولوالد وامه اهدم الجذب على الاخوة فهو رخصت  
 رضى الله عنه ومن تابعه وسيله يتاخر في ارباب اسم الجذب **قوله**  
 ثم جاز اليه اى الاخوة ثم يورثهم وان سفلوا وانما تقدموا على الاعمام لان الله  
 تعالى جعل الارث في الكلاله للاخ عند عدم الوالد لعله تعالى وهو من مال الجب  
 ولما ولد ولان الاخوة يكونون لالبان مكانا اخر من الاعمام الذين يكونون لغيره  
 ثم جاز جده اى الاعمام ثم يورثهم وان سفلوا **قوله** ثم يخرجون بقول العربية  
 اعني به ان اخ القربتين او من خرج في قرابة واحدة كالابن وانما لقول الجدة المستلزم  
 ان

سبعة

ان لصيان بنى الابن الام تتوارثون وبنى العلات **قوله** كالاخ لالبان  
 والاخت لالبان فلم اذا صارت عصبة مع البنت اولى من الاخ لالبان وان الاخ لالبان  
 اولى من ابن الاخ لالبان الحديث **قوله** وكذلك الحكمة اعلم البنت ثم في اعمام  
 ابيه ثم في اعمام جده نعم انما تقدم اقرب فلا قرب فان استوفى درجاتهم ثم في  
 مثاله عم الميت لالبان وعم ابيه لالبان ثم في الميت وابنة الميت اقرب من جده لو كان  
 عمي على الميت واحد من الالبان وامه من الالبان ولم يعلم ان ام وكذلك الحكمة في اولادهم  
 اذا اجتمع ان يحرم الابن ابن عمه لالبان فابن المعلم والابن اقرب درجة  
**قوله** وامسا العصبة بغيره فاربعة من النسوة وهن الملائق  
 فوضعت المصنف في ذلك ان يعز عصبة بغيره من كذا ذكرنا في جاز لا يورث  
 بعض الواحدة من بنات الصليط صلا او الواحدة من بنات الابن صلا او الواحدة  
 من البنات لالبان صلا او الواحدة من الالبان لالبان صلا او الواحدة  
 في جاز لا يورث **قوله** ما خرج من هذا فاسمى بنات الابن وامه بنات الابن  
 بعز عصبة بغيره من بنات من الالبان من الالبان من بنات من الالبان من بنات من الالبان  
 من بنات من الالبان من بنات من الالبان من بنات من الالبان من بنات من الالبان  
 ما خرج ما عصبه الا صير عصبة بغيرها كالعم والعمه لئلا كله للعم دون العمه

وله بنت الاخ مع ابن الاخ المال كله لابن الاخ دون بنته وذلك لان العصب  
 نضر من علي الفخذ واليدان اما بنت ذلك فحق البنات والاخوات بالنضر على  
 بوصكم الله في ولاكم للذكر مثل حظ الانثيين ووجه في الالة لا تحق فان كان  
 اخوة رجلا ابنتا فمثل ذلك مثل حظ الانثيين في الثابت بالنضر على الاول والعدل  
 بنصرته على حرد النضر والاطبع الاله كان في معناه من كل وجه فليس العت  
 مع العود بنت الاخ مع ابن الاخ وحي ولكن الرابع لعالم الفخذ المعصّب  
 والمعصّب في الفسائل اما في المعصّب لان الجبن والاخ اقوى حالا  
 من العم وابن الاخ في العصبية ولهذا فقد ان عليهما واما في المعصّب والنت  
 والاحت من العتة وبنت الاخ بدليل الاستحقاق فما العتة عند الله  
 عن اخوتها ولا ذلك العتة وبنت الاخ  
 فكل انثى تصيب عصبه مع انثى اخذت كالاخوات مع البنات وبنت الار  
 كما ذكرنا اشار الى اعدم في ذكر اخواتهن فغير ان المراد به الاخوات  
 الاب وامه والاب دون الاخوات لان فاهن لا يصير عصبه سلا لا يقطع  
 باليقت والمراد بالبنات بنات الصلب سالا لا يصير عصبه سالا للصلب  
 واما ما نقله من عصبه عن لقوله عليه السلام احملوا الاخوات مع البنات عصبه

من

عصبه من

عصبه وكان وجود البنات شرط لصحة الاخوات عصبه هذا لا يسي  
 من من لم يكن في نفسه فاولا ان العصب غير علاقه للبنات مع الاخوات  
 مع الاخ لان الذكر عصبه بنفسه معصبا لانه ايضا قبل من عصبه  
 وبعض الفقيهين حمله من قبله العصبية مع غيره بنات الار مع بنت الصلب  
 حتى ان هذا البنة من الميسر بعد فرض الصلبة وهو السند من ذلك لا حوا  
 الاب مع الاخوات الاب ام وهو بعيد عن معنى العصبية لان العصبية باخذ  
 ما انتسبه لها من من ذكر لا يخذل الا شيئا معيناً وهو السند  
 آخر العصبية من قولها اعتاقته وهو الذي اعتق لوقوفه عليه لعله على السلام  
 الوالد له كعقبة النسب وقال صلى الله عليه وسلم لذلك الرجل اعتق  
 عبيد هواجك وولاءك من شريكك عبيد له وشريكك والفرق في شريكه  
 وخبرك وانك وانك لم تدع وانك انت عصبية وقد بينا سابقا  
 ان المراد من الحوت بالوارث وارث هو عصبه بدليل النص في السلام اعطى  
 بنته حصة نصف ميراث عتقها والبنت لآخر ابنته فمما نقله من ذلك  
 خبره وشريكك انه اذا سكر ادى حق العتة واما في الميراث استوى ميراث  
 عن احسانه ومقتضى جرحه فذلك من حق جرحه على حاله وكان ميراثه عليه

عصبه من

الوقوف على ملكه

الذي  
 اي الحائز  
 عاين مستند اليه  
 اما ما نقله من  
 لانه يوصل اليه  
 عصبه فغيره من  
 وان كان ميراثه  
 فغيره من ميراثه  
 فغيره من ميراثه



ثم غصبت عليه الزبيب الذي ذكرنا بعض انما خافنا المعين ثم مات المعين

الاقرب ٦  
الاقرب ٦

ولم يكن له عصبه من هذه السبب بل كان يري  
ولاحظ الميراث في الواحدة السفل الامات ولحاج الزوجين المادي

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الولاة حجة الله على الناس

والإوهب والاورث وفي الاثر ليس المنشاء من الولاء الا انما العمل واعتق

من اعتقك او كذبك بن كاذب او دس من بن او حو ولا معتق

او معنوی محققین و لشکر کوفه و دین محمد بن ابی طالب علیه السلام

من يدين فادعوا لعدوت المديون من جهة القبط والكنيسة  
والله هذا المديون الثاني العصبة المديونية من جهة القبط والكنيسة

كان ولاؤه لصبيته المولى الاول فكيف كان الكون والوجود من المبدأ

الاول موضع الاشكال لكن جوابه ان المبدئ قد صوّغ وعقده في صيغة

بان توتد المدبره و يلحق بالحد و معنى بعضى المدبره هو

فكونوا لهذا المدين ومن ربي لها وقوله في الحديث جدهم

العدد



الجد على حاله لم يأت الأم فلو اعتبرت المراجعة عند... والأولاد الممحققة

و صورتہ الجبر بلحق حضرت امراء اعانت عبدالم اشترک هذا المصنف  
عبد اور و حرم منصف قوم ف لست له و ا و لاء الم الم الم الم

الاب بحر والاولاد الممتدة ومعتق ومعتق

ولو ترك بالحق وابنه فعند ابى يوسف رحمه الله عليه سدس المولاة للاب

والباب الثاني عند حنيفه ومحمد بن عبد الله عليه السلام

وجه قولنا في يوسف رحمه الله وهو في سنان ان الارب البشرى

منها على قدر ميراثها من الحق ووجه قولها وهذا الفصل في ميراث الأب

باب الميراث ما يجب فرض العبد كالم والزوج <sup>كلاهما</sup>

سَيِّئًا مِنَ الرَّاكِبِ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ انبَعَثَ أَفْقًا  
وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ انبَعَثَ أَفْقًا

الذين لا يوافقون ما يظهر من في يوسف رحمه الله عليه  
منه ومنه الى الله تعالى في اية الله في العالمين المحقق

كان الجن أول هذه المسميات التي خالف فيها المذاهب الأربعة

ذكرها في الحضر والنقل عندك فالوتر كالبان احسن فالوتر كالبان

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript.

1875

ابن المعتز جد المعتز هو تان اسفر دالمير ايضا اتفاقا وان سادوا  
 في الواسطة لان ابن المعتز يشبه بالابن الحارث لاب وهذا اسم آخر  
 ولما احتضن باسم آخر ولد له محمد بن الابن اخوه كما يحتمل ابن تغا  
 وفي قائمة الجد مقام الاب في جميع خلاف المستور فاذا كان ابن الابن  
 اسم بالابن من الجد بالاب كان ذلك عند الاب يوسف رحمه الله هنا قال رحمه الله  
 ومن ملك ذارح محمد بن علي بن ولاء له اما الحق عليه فليقل  
 من ملك ذارح محمد بن منه بن ولاء في لفظ آخر عن علي بن وسوي  
 عندنا ان يكون الشراية بينهما بالولاء والابن والعمومة لا يطلق الحديث  
 وفيه خلاف السافعي رحمه الله في كتاب العتاق اما كون الولاء لا ينافي  
 عتق على ملكه وكان ولاء له كما لو استعبد احدكم ثم احتقه فلقى الله  
 انما الولاء من عتق المعتق هو استعدي لقوله صلى الله عليه وسلم من عتق  
 ولولد له الا ان يكون له ولد من مبعثه فذلك من المعتق المعتبر  
 ثم ذكر المصنف في الاية ذلك في ثلاث نيات للعتق في قول دينار  
 والمصنف في قول دينار الشتر بايها محسن دينار ثم مال الاب  
 وترك شيئا فالتكليف في ذلك بالفرض في ملكه ثم من الاب

اغتاس

اغتاس بالآدم بلفظ اغتاسه للكبري في خمس من خمسة واربعين  
 وذلك لان الملك للمشتريين لما ثبت اغتاسا ثبت الولاء لها كذلك ثبت  
 من خمسة واربعين لان الاصل من بلفظ بالفرض لثلاث ذلك سهل  
 لا يسقط عنهم ولا الوفاق بالملك سهم بسم على خمسة وطبق الولاء لا  
 عليهم ولا الوفاق بغير سلاثة وهو في المنيات في العدة الاخر للملك عليه  
 وهو خمسة بلفظ خمسة واربعين فكل من له بلفظ في مصر في خمسة عشر  
 مئة للكبري لسة عشر سنة بالفرض وتسعة بالولاء والى طي حرة  
 بالفرض في طي الصغير ستة عشر سنة في خمس بالولاء والله اعلم

**باب**  
 الحب في اللغة المنع ومنه اسم الحيا الملك يستعمل في الفراض على قار  
 اللغة اذا كان المنع من الارث لوجبة في حق المانع في نفس المانع  
 اما اذا منع المانع في نفسه وهو كونه ثا او قاتلا او كافرا او مساكنا  
 في دار مني **وما قال رحمه الله** الحب على نوعين  
 نقصان وهو تحريم سهم الى سهم وذلك في غير الفرضين والام والابن  
 والاخت لانه قد سمي بانه اشار الى انه في باب الفرض وان الزوج

سب



ماض الصنف عند عدم الولد يجب وجوده الى الدفن مع مقوله الربح وكذلك  
 الزوجه يجب وجوده الولد من الربح الى الفشل الام يجب وجوده الولد والابن  
 من الاخوة من المثلث الى المسدس وبنات الابن يجب من البنات اصلية المثلث  
 او النصف الى المسدس وكذلك الاخوات لابن بالاخت لانه ام فان قيل في  
 في حجب لمقتضى سادس لم يكن المصنف وهو الجد على قول زيد ومن تعذر  
 اصحابنا وغيرهم فانه واحد تارة في جميع المال كما لو وجد معه سوا  
 ولو كان معهم بنت او زوج اخد سدس جميع المال فاقصص الحاصل الى حصة  
 صاحب الغرض فليس الجواب عنه من جهة ان احدهما ان المصنف لم يذكر  
 ههنا الاما كان للتعويج وختان في الحذف ههنا في كراهي الله  
 فلا ساقية فانه ما ذكره الشافعي في انه ذكر الحجب عن سهم الى سهم فاقصص عن  
 الى فخرج ما اذن الجد في فخرج ما يدل له يعطى خيرا لغيره من المقاسمة  
 ومن المثلث اذا لم يكن معهم صاحب فخرج خيرا لغيره المثلث من المقاسمة  
 وسدس جميع المال والمثلث الباقي اذا كان معهم صاحب فخرج فاقصص المثلث  
 تراوكت والسدس في المسئلة الثانية انما كان لكونه خيرا لله لا لكونه فخره  
 رحمه الله يجب الحمان في الوصية فيه فخرج من الحجب بحال

السبع

البنت وبهم ستة الابن والاب والزوجه والبنت الام والزوجه  
 لان كل واحد من هؤلاء ثبت ارثه بنفسه مقطوع به والا واسطة  
 منه ومن الميت يجب وجوده تلك الا واسطة وكذلك ليس ميراثه  
 بطريق الخلفه عن غيره الحجب بوجوده ذلك الغير قال وفوق  
 يورثون بحال ويجوزون بحال وقال هذا بين علي اصليين احد ما  
 وهو ان كل من يدل الى الميت لم يورث مع وجوده ذلك الشخص  
 سوى اب والام فانهم يورثون معها الانعام استحقاقا حجب البركة  
 وبذلك تحت هذا الاصل حجب الاب والاصداد والجدات من قبله حجب الاخوة  
 الميت من قبله وحجب الام والجدات من قبله ما وان غلبت وحجب الابن والام  
 واولاد ابن آخر للميت لان ارثهم بواسطة الابن والابن يورثون مع حجب  
 ستم اثنا وحجب الاخوة من الابن ومن اجل لبنينهم وليس اخ آخر  
 للميت فلنا في الابن وكذلك حجب الاعام لبنينهم وبني عم آخر للميت  
 وقدر هذا الاصل ان الجاهل في الواسطة ومن يدل به اما ان يكون صاحب  
 فرض كالام والجدات والام واولاد الام او عصبة كالابن وابن الابن والواسطة  
 عصبة والمثلية به صاحب فرض كالاب والجد من قبله والابن بنت الابن

وغيره

والقسم الرابع لا يوجد له وهو ان يكون الواسطة صاحب فرضين المتدنية  
عصبه اما اذا كانا صاحب فرضين والاعلاهما ان احدت جهة الوراثة  
بان يكون اثنان المعنى احدى الام والاحدة اولم يتحرك الام ولاخوة الام  
امثلا الاول يحصل بالحجب لان ارث لا بعد انما كان قائما له مقام  
لرأوب بقيام التسمي فان الحدة تسمى اما الميت تجاوزا وارث  
مع وجود الام المحببة له لئلا يلزم الزيادة على فرض الام او النسوة  
من لرأوب والابعد ولازم بل الحدة عرفا مسته جال عدم الام  
مقتصر على مورد هاتما الثاني وهو ان الم يتجدد جهة الميراث  
ولا يحجب الواسطة لمن يدل بها الارث هذا السبب نعاين سبب  
ارث الاخر فان سمي لث الام باعتبار الوراثة تعارث الاخوة باعتبار  
الاخوة فلم يكن احدا لفرضين قائما مقام اخر ولا يحقق به الحجب  
وما عليه المصنف من قوله لا انعدام استحقاقها جميع التركة اما لظهور  
بطلان الام والاب حيث حجب الاخوة من جهة عدم محلي الام تراخي من جهة  
لان لا يستحق جميع التركة باعتبار كونهم عصبه فلم يبق  
لمن يملكه شيء الا ذلك لث الام امثلا اذا كانا عصبين وانما يحجب الواسطة

الواسطة لانه اقرب عصبية فكان اولي الميراث لقوله علم الام والاول عصبية  
معناه الاقرب عصبية واما اذا كان الواسطة عصب والميراث له صاحب فرض  
من الحجب لما سلفنا من الميراث في باب الفرض يستحقها وانقرضت  
مان يقول هذا القسم بصور في ثلث فصول البر الحدة من قبله والابن  
ونسب الابن والاب لا اختار حصة امثا الحجب في الفصلين الاولين  
حصة الارث باعتبار قرابة الاولاد مقدم الاخرى انه عصبه فلم يرد له به  
شئ من الميراث واما الفصل الثالث لان ميراث الاخوة والاحرات  
مشترط بالكلالة ومع وجود الاب الكلالة لقوله عرض الله على الكلالة  
من اولاده ولا ولد والجمع منع على حجب الاب الاخوة والاحرات  
مطلقا فانه رحمه الله والام الاقرب فالاقرب كاذن في العصبية  
اشار الى ما تقدم انه تعقب وقوع القرابة عند التساوي في الدرجة فان زاد  
الدرجة فلا اعتبار بالقوة بل بعين قرب الدرجة كاذن في اخ الارحام  
واخ الاب لان الاخ الاب وام اول القرب قرابته ولو كان ابن اخ الارحام  
لاب كان الاخ الاب اولي القرب حصة وقد سبق علم ذلك في باب العصبية  
فان على الميراث ان يخرج حجب الام الحدة من قبل الاب



للاخوة من الهم وحجب الصليبين لبنات الابن وحجب الختين لراحم الخوا  
 لاب وحجب الاخ لراحم الاباء للاخوات اب وام وحجب بنت لاولاد الام  
 لراحم لراحمه والاخت مطلقا مستخرج على الاصل الثاني لان الابن اقرب  
 الاب منكن يخرج على الاصلين اما الاول والاولى الام لما حجت الحدة  
 من قبلها فغير منه حجبها للحدة من قبل الاب بطريق الاولى لما يتنا  
 ان ام الام اقرب من ام الاب ومساواة لها ولها على الاصل الثالث  
 ولان راث الجد معاصر قرابة الاولاد وام اقرب مقدم الاقرب على الاعد  
 واما حجب بنت الصليب لبنات الاب وحجب الاصل من الابن للاخت  
 من قبل الاب مستخرج على الاصل الثاني لان المرات لهذه العايفة اذا ردت  
 على الوحدة الثانيان مقدم استحقاقه الاقرب والاقرب واما حجب الاب  
 للاخوة من الام مستخرج على الاصل الاول لانه لما حجب الاخوة من قبل  
 حجب الاقرب من جهة الام لان الاولى من حجب عليها في الميراث  
 ولما حجب الراجح بحج المرحوم واما حجب الاخ لراحم للاخت  
 من الاب مستخرج على الاصل الثاني لان الابن اقرب من الام واما حجب  
 من قبله من مقدم الاقرب لانه قائم مقام اخ من قبل الاب والام النسبة  
 الى

الى الاخوات لا تحجب من حجب الاخ من منهم ولانه يحجب من مساوية من حجب  
 الاب لقوة قرابة الحجب فكذلك يحجب مساوية ومن الاخوات واما حجب  
 من الابن للاخوة والاخت مطلقا مستخرج على الاصل الثاني لان الابن اقرب  
 من نراحم حجب حجب من هو في جهة من الاخوات ايضا لان لبنات الحدة  
 بنيت للاخوة واما حجب لبنات الاولاد الام مستخرج على الاصل الثاني  
 لان البنات اقرب من اولاد الام وهو اقرب جالانهم لانها نصير عصبة احدا  
 بالابن ولا كذلك اولاد الام فانهم لا يتصون اصال اولاد لبنات مقدمه  
 الفرض على الاخت لراحم اولاد لكونها اقرب مقدم على اولاد الام لانهم  
 اول اقربا وادعوا الامم كونها اقرب ان مطال اصحابهم الفرض ولا يطل  
 ذلك وليسوا نصيب بطل ارشهم الكلب مستخرج الحجب على ذكر  
 من الاصلين كمن البعض علوه الظهور وفي البعض بطريق الاستنباط  
 والاستدلال قوله والمجروح والجميع عندنا ومعدن مورد  
 حجب البنات كالكافر القابل والرقن بقصا الزوجين والام  
 قوله تعالى فان كان اخوه ولم يكن له نسب ذكره مطلقا من غير فصل من  
 يكون للصحة ورثة او محرمين وكذا قوله تعالى ولا يورثكم اهل بيوتكم منكم

ما تركه كان له ولد ذكر اولد مطلقا وكذلك الزوجين ورجوع الزوج  
 ان المحرم في خواتم كالميت لا يحرم المعنى في نفسه كان الميت  
 لا يحرم فذلك المحرم ولان المحرم المحرم على الحيوان اتفاقا فذلك  
 حجب المقصود واما الآية فلما ذكر الاولاد وابنت لهم ميراثا  
 ثم ذكرهم بعد ذلك علم ان المراد بهم المذكورون ابتداء ومع الميت ما  
 للميراث وكذلك الآية ذكرهم ميراثا اخر السورة واما الآية الثانية  
 ففهم ان المراد بالآخرة الوارث والمحرم كحجب الانفاق  
 كالانثيين من الاخوة والاختات لانها مع الاب كحجب الاخوة  
 الى السادسة وما ذكر من الانفاق اتفاقا بين زوجين مع جميع الصحابة  
 روى عنهم الاتفاق جميع الصحابة فاذ روى عن ابن عباس روى  
 في اب وولته اخوة وام للام السادسة في الاخوة السادسة في الاب  
 حجب الاخوة ما نقص من نصيب الام لان امة الكلاله فاضية كنه  
 المحرم واما الفري من المحرم والمحرم ان الوصف المقترن بالمحرم  
 اهلب الارث والحجب بالمعروف فذلك المحرم فانه اهلب نفسه  
 الان حاجبه عليه على انه لا يزايدة فريه ولا سلطان عليه في حق شخص آخر

والذي

والذي مثل المصنف هنا في حجب المحرم حجب المقصود ولم يفرقه  
 في حجب الجدة ان قد سبق في الجارات قوله ان الفري من اى حجة كانت  
 من اى حجة كانت وانه كانت الفري والمحرم وذكرنا الخلاف ثم طالع  
 بخارج المحرم

هذا الباب مما ابدع فيه المصنف رحمه الله ضبطا واحصاءا قال رحمه الله  
 اعلم ان العروضا المذكورة نوعان الاول المصنف المربع الفري والشارف  
 المثلثان والمثلث والستون في بعض النسخ ذكره هنا قول اهل الصوف  
 والمصنف في بعضها ذكر ذلك في باب معرفة الفري وضرب حجبها وولده  
 انما ان ابتداء بالاذن من الفري طرقت ثم وضعه ربع وضعه الربع  
 نصف وبعدها من وضعه ثلث وضعه الثلث المثلثان ان ابتداءت  
 بالاعلى طرقت نصف وضعه ربع وضعه ثلث كذلك في النوع الثاني  
 فالقاعدة في ذلك انك لا تقضي فري من كل نوع لما الاذن ولا اعلى  
 وتعرف من ذلك بقية الفري فري ايضا فريه التي لم يذكر بعد هذا  
 من الاكثاف والمحرم الاول عند احتياطه مع ضعفه ما ضاعف  
 فاذا جاء في المسائل من هذه الفري اعادة اخرج كل فري من



الا النصف فانه من اثنين كالربع من ربعة والقر من ثمانية والثلث من ثلثة  
 وانما كان كذلك لان مخرج كل كسيرة عدد اذا مضى فيه واكثر خرج احد  
 والذي ذكره بهذه المثابة كان صحيحا وكل عدد يكون  
 مخرج الجذر فذلك العدد ايضا يخرج لصنف ذلك الجذر ولا ضاعف كالثلثة  
 فانها لم يخرج السدس ولا ضعفه ولا ضعف ضعفه وهذا طاهر الا  
 والتبع وكذلك النوع الثالث الثمانية يخرج الثمن واصفد ولا ضعف  
 والغرض من بيان هذا انه اذا احتج فروض من نوع واحد كما في مخرج  
 الاول من تلك الفروض كان مخرج الجميع  
 واذا اختلط المصنف من الاول لكل الثلثة او بعضه فهو ستة اربعة  
 الجحان المختلفين اذا احتجوا وارتب ان تعرف اقل عدد يخرج من الجحان  
 ان ينظر الى مخرج كل حين على حدة فان لم وافق احد ما صاحبه خرج  
 احد هامة الآخر وان افترضت وفق احد هامة الآخر فالحاج مخرج  
 لذي ذلك الجحان فاذا مضى النصف وهو ثلثة في مخرج الثلث والثلثين  
 وهو ثلث مكان ستة وكذلك اذا احتج النصف السدس لان مخرج السدس  
 ستة وافق مخرج النصف المصنف فاذا مضى وفق احد الجحان الآخر  
 كان

كان ستة **والرحمة الله** واذا اختلط الربع من الاول لكل الثلثة  
 او بعضه فهو من اثنين عشر لانك اذا مضى للاربعة التي هي مخرج  
 الربع في ثلثة هي مخرج الثلث او الثلثين او وفق الستة وهي  
 ثلثة ايضا في اثنين عشر **والرحمة الله** واذا اختلط الثمن  
 لكل الثلثة او بعضه فهو من اربعة وعشرين لاجتماع المصنف الثاني  
 في ثلثة كافلت في الاربعة واختلط الثمن لكل الثلثة ايضا  
 على قول الجمهور لان الثمن والثلث الاحتجان في فرضه لان  
 الثمن الورثة الا للزوجة اذا كان الميت ولد ومع الولد لاسر اصل الثلث  
 لان الثلث فرض لام بشرط عدم الولد وفرض الاثنين من الاول لادم  
 بشرط عدم الولد فعلم ان الثمن والثلث الاحتجان في فرضية وانما تنطبق  
 ذلك على قول الجمهور في ربيعة واخير لام وعصبه وابن كافر  
 فانه يجعل الابن الكافر حاجبا للزوجة من الربع والثمن والثلث لاجعله  
 مسقطا لاولاد لام على ما مر في باب الحجبة المحرومة عنده محجب  
 بحجب المقصود ونحو حجبة ايمان واعلم ان صورة الاختلاف  
 في العسة العقلية لانها تدعى صبيحة وخمسين صورة منها اربعة

من اختلاف النوع الاول بعضه ببعض فاربعة من اختلاف النوع الثاني  
 كذلك وسبعة من اختلاف النصف ككل الثلاثة او بعضه وسبعة  
 من اختلاف النوع الرابع ككل الثلاثة او بعضه وسبعة من اختلاف النوع الخامس  
 الثلاثة او بعضه وسبعة من اختلاف النوع السادس ككل الثلاثة  
 او بعضه وسبعة من اختلاف النوع السابع ككل الثلاثة او بعضه  
 وسبعة من اختلاف النوع الثامن ككل الثلاثة او بعضه  
 وسبعة من اختلاف النوع التاسع ككل الثلاثة او بعضه وسبعة  
 من هذه الصور مما لا وجود له شرعا وذلك لدور صورته تبقى  
 تبقى سبعة وعشرين صورة والثاني كالمصور كل صورة فيها  
 ربع وثمن لان الثمن يكون للزوج عند وجود الولد والربع عند  
 عدمه اول الزوج وحيال وجوده ولا تصور اجتماع ذلك  
 ولا تصور اجتماع الثمن والمثلث على قول الجمهور لما سبق ولا تصور  
 اجتماع النصف والربع والمثلث لان النصف والمثلث لا اجتماع  
 الا للزوج واخيرا صاعدا فلا يكون للزوج وجود معه لان الزوج  
 المزوج لا يشرط عدم الولد ولا وجودها مع الزوج اول الزوج مع الولد

والنفقة

والمقدوران له النصف فالجسم مع الربع والبقية اجتماع  
 النصف والثلث والمثلث لان النصف لا يتحققان للزوج واخيرا  
 صاعدا ولا وجود للمثلث والوجود للزوج لاحصاء النصف بالزوج  
 فيسقط سبب ذلك من اختلاف النوع الاول بعضه ببعض صورته  
 ومن اختلاف النوع الثاني ككل الثلاثة او بعضه اربع صور واخيرا النوع الاول  
 ككل الثلاثة او بعضه وهو سبع صور ومن اختلاف النوع الرابع  
 ككل الثلاثة او بعضه اربع صور ومن اختلاف النوع الخامس ككل الثلاثة  
 او بعضه ست صور ومن اختلاف النوع السادس ككل الثلاثة او بعضه جميعه  
 وهو سبع صور كان مجموع الساقط من صورته كالمقدم  
 واعلم انه لا اجتماع في له اكثر من اربع فروض عرفه لك الاستقرار  
 والنظر في صور الاختلاف الى حصرها هاهنا

**الحول**

قال رحمه الله الحول ان زاد على المحرم من اخيه  
 اذا صار بينه وبين الغير طهر يسمى حولا اما لوجوه الزيادة او لما فيه  
 من الحول والميل عن القابض المقدرة والميل اسمي حولا ولا الله تعالى  
 ذلكا دلي لا تعولوا على قبله او قال بالمولود هو الصواب في الله

العلم ان في حالات النكاح  
 منها التي يقع فيها صورة  
 من الحول في الحول الى الزيادة قد  
 ولحق في هذا النوع من العلم  
 والحق عند كل ما يقع في الحول  
 فبعد عرض واستفاد  
 الصواب في الحول الى الزيادة  
 والحق في الحول الى الزيادة



مروى عن عمر وعثمان وعلي بن عباس وابن مسعود وزيد واثبت  
 وعائشة وغيرهم رضوان الله عليهم جميعين واحد بعد عام الفقهاء  
 ونقال ان اول ما حدث في الاسلام عايلة في ايام عمر <sup>الخليفة</sup>  
 فلما حدث اجتماع بني حنيفة بن عبد الله عليه السلام بنظره ونجته دون  
 فكان اول من اذاه اجتهاده الى القول بالضرار بن عباس بن عبد المطلب  
 وبتبعه الباقر بن علي بن ابي طالب بن عباس بن علي بن ابي طالب  
 علي بن ابي طالب بن علي بن ابي طالب بن علي بن ابي طالب بن علي بن ابي طالب  
 خرجت اما و قد بن اوس بن ابي طالب بن علي بن ابي طالب بن علي بن ابي طالب  
 نصره بعد ثمانين سنة حتى عرض في الفرض فقال ابن عباس بن علي بن ابي طالب  
 انزل الذي احبهم في كل عام اجعل في مال نصفك نصف  
 وثلث هذا النصفان قد هب بالمال فان موضع الثلث قال  
 زور بابا العباس فمن اول من اقال الفريض قال عمر بن الخطاب  
 الفريض يدفع بعضها اجسادا كان يورثها وقال الله ما ادي  
 انكم اخر فماتت اوس بن ابي طالب بن علي بن ابي طالب بن علي بن ابي طالب  
 فادخل عليه بن علي الفريض واثبت الله لوقته من تقدم الله واخر من اخر  
 الله

هو الشاركة السهام

الله  
 قدم والاعلام

من اخبر الله ما عالت فرضه فقال له زور واثبت الله  
 واثبت الله فقال كل فرضه من كل فرضه الله تعالى عن فرضه فهو  
 ما قدم الله وكل فرضه اذا رالت عن فرضه لم يكن لها الاما بقى فكل  
 التاخر قامت التي تقدم فالزوج لها النصف فاذا دخل عليه بن ابي  
 وجمع الى الزوج لا يزل عنه شيء الزوج لها الربع فاذا رالت عنه فاذا رالت  
 عنه صارت الى الثلث لا يزل عنها شيء الام لها الثلث فاذا رالت  
 عنه شيء فبها الفرض الذي تقدم الله تعالى واثبت الله اخر فرضه  
 الزوجات والبنات لها النصف الثلث ان لكواده واما في ذلك  
 المثلث فاذا رالت الفريض عن ذلك لم يكن لها الاما بقى فاذا رالت  
 ما قدم الله تعالى وما اخر ان لم يكن شيء لانه قال له زور فاسكر  
 ان تفسير هذا الراي على عمر قال نصبت قال ابن شهر واهل الزهري  
 والله لولا انه تقدم امام عدل كان امره على الورع فامض امرا  
 نصيبا اخر ان علي بن عباس بن علي بن ابي طالب بن علي بن ابي طالب  
 ابن عباس بن محمد بن الحسين ومحمد بن علي بن الحسين والامام بن داود  
 وعن عطاء بن ابي رباح عن ابي الاثرين العبرة لما عليه اجماع وحيث ذهب

صار الى السدس والثلث

النصف من الفرض  
 الذي في قوله الله تعالى  
 كما لا فان لم يكن

من الزور فافضل من كل امر  
 انما عساه

ذهب اليه بلته من الحلقاء الراشدين ولم يخالف احد من الصحابة  
 ومن عمر بن الخطاب فالتحقوا بالاجماع يومئذ وهو موافق للاصول  
 فان الحقوق اذا اجمعت في التركة وضاعت التركة عن الوفاة  
 صممت التركة بالخصص كالزادون وغيرها وما ذهب اليه ابن عباس  
 من ترجيح بعض اصحاب الفرض على البعض اجتهاد منه فيصال المعارضة  
 فان الزوجين وان رجحا ما ذكر ولد البنات الاخوات جهة رجحان ايضا  
 من غير سبب الارث مذهبنا كذا لانه يستق على النسب الذي لا يقبل الرغ  
 بعد ثبوت وارث الزوجين يستق على سبب يقبل الرغ بعد الثبوت  
 وسقط بالموت فلم يكن ادخال النقص على من سبب ارثه اقوى دليل  
 من ادخال النقص على من سبب ارثه اضعف او هو قال رحمه الله  
 اعلم بان المخارج سبعة اربعة منها الاقول وهي الاثنان والمثلثة  
 والاربعة والثمانية انما اخصت المخارج في سبعة والفروض  
 خمسة لان الفروض لها اثنان حالها افراد وحالة تركب واختلاط  
 ففي حالة الافراد يحتاج الى خمسة مخارج لان الثلث والثلثان لهما مخارج  
 واخذ وهو المثلثة فاما في حالة التركيب فتحتاج الى مخارجين آخرين  
 لان

المقص

لان التركيب لا يحل ما ان يكون في بعض كل نوع من جنس واحد  
 لا يحتاج الى مخارج زائد لما قلنا ان ما كان يخرج من جنس واحد  
 ينعقد ذلك الجزء ولا ضعف وضعفه واما ان يكون في تركيب من جنس واحد  
 الاول لكل الشاة او بعضه ويحت هذا القسم ثلث تركيبات تركب بالعرف  
 مع كل المثلثة او بعضه وفيه الاحتياج الى مخارج زائد يخرج من سبعة  
 وتركيب الربع مع كل المثلثة او بعضه يحتاج الى مخارج هو اثنان عشر  
 وتركيب الثمن مع كل المثلثة او بعضه يحتاج الى مخارج هو اربعة عشر  
 فاحصت المخارج في سبعة واثمالم وجد العول فما ذكر من المخارج  
 الاربعة لان العول لما تحقق اذا كثرت الفرائض فزادت الاجزاء  
 على المخارج ومنه كان المخارج اثنان المذكور في المسئلة الاضرب  
 او نصف وما بقي من اجمع في فرضية بلته انصاف لخصم العول  
 وكذلك بلته يخرج الثلث والثلثان والجمع في مسألة بلثان وثلثان  
 والثلث وثلث واربعة يخرج الربع والجمع في مسألة يخرجها من اربعة  
 اكثر من نصف وربع والثمانية اذا كانت حصة كل واحد منها  
 اكثر من نصف وثلث قال رحمه الله وبلته منها تقول الستة عشر



لا عشرة وثلاثون عاشر وثلاثون عاشر وثلاثون عاشر  
 وعشرة وثلاثون عاشر وثلاثون عاشر وثلاثون عاشر  
 لاب وام اولاد ايتين لام وام اوصف وثلاثون وسدس كزوج  
 كزوج وايتين لاب وام وثلاثون عاشر وثلاثون عاشر  
 وثلاثون عاشر لاب وام اوصف وثلاثون وسدس  
 كزوج وايتين لاب وام اوصف وثلاثون وسدس كزوج  
 وثلاثون عاشر وثلاثون عاشر وثلاثون عاشر  
 وثلاثون عاشر وثلاثون عاشر وثلاثون عاشر  
 ولست هذه المسألة بحجة لان رجلا جاء الى شيخ فقال ان اباك  
 توفي ولم يترك ولدا فالي من ميراثه فقال النصف فلما رفع اليه  
 اذ من عشرة اسهم فاعطاه ثلثه من عشرة وكانت تركته رجلا  
 اختها لابنها وامها واختها لامها وامها وكان الرجل يقول  
 اطروا الى هذا انيت فاجرت ان امرأت توفي ثلث من ميراثها  
 فقال للنصف فاهله ما اعطاني النصف ولا الثلث كان شيخ  
 يقول اذا بقيت ذكرك كما جئت واذا رايتك ذكرت بك رجلا فاجرا

تذبح الشوكري وتكلم القوي وتسمى بضامن المذبح ومثال آخر  
صفان سدسان وثلث كزوج واخت من الابوين واخت الابن لام  
قال رحمه الله واسا عشر تقول التسعة عشر وتا عشرة  
عشر انها تقول الما عشرة وخمس عشر وتسعة عشر والعشرون  
والا تسعة عشر والستون في عدم عولها التسعة ان الاء الا عشر  
من الزوج وهولته والنجب ضمن الميراث العرض فيها لا يكون الا زوجا  
لانه اما لما لا يخص ثمانية او ثلث وهو اربعاء وسدس وهو ثلثان ونصف  
وهو ستة فاذا انضم الزوج الى الزوج كان وتا اسفعا ولهذا لا يكون الميراث  
من ابي عشر والعصبة فيها الا اوردية او عالة مثال عولها اثنت  
عشر احتجاج المصنف في الزوج والستين كبت وزوج وابوين او زوج  
مفترقات او زوجة وام واخت اب واخت لام واختام نصف ربع  
وثلث كزوجة واخت اب واحتس لام او احتساع ولد من زوج  
كاحتس اب وزوجة وام او بنتين زوج واب ومثال عولها  
الاحمسة عشرا نفع ثلثان وثلث ربع كاحتس اب واحتس لام زوج  
او ثلثان سدسان وربع كاحتس اب واخت لام وام وزوجة او نصف

وام

۲۰

وربع وثلث وسدس كاخت لاي ووجه واحتمل ام وام او نصف  
 وربع وثلث اسداس كثلث اخوات سفريات وام ووجه اولثان ربع  
 وسدسان كاخت لاي ووجه وخت لام وام ومثال عولها  
 الى سبعة عشر ان يجمع ثلثان وثلث وسدس وربع كاختين لاي ام  
 واخوين لام وحده ووجه قال **رحم الله واربعه عشر**  
 تقول الى سبعة وعشرين عولا واحدا يعني انما لا تقول الى خمسة وعشرين  
 ولما استند وعشرين قال **كذلك المثلة المنبرية** هو  
 امرة وثمان وابولان وسميت منبرية لان عليا رضي الله عنه  
 سئل عنها وهو على المنبر فقال لا يراى هذا الاستدلال وهو  
 فان عنده تقول الاحيد وثلثين لان اصله ان المحرم يحجب حفصة  
 دون حجب حرمان ملوك الرجل ترك امراه واخوين لا يشاهم واخوين لام  
 وامث وابشاحد واما اعتل وكفره وغيره كان للمرأة الشرف فيجب  
 الابوين المحرم وللأختين المثلثان وللأختين لام الثلث وللام السدس  
 ويختص به ذلك احد وثلثون قد بينا فمما سلف ان لا يجمع الثلث والثلث  
 في موضع واحد

في ان من يجمع بين  
 الام والابوين

والثلث

والمداخل والتوافق والمثبان من اهل عدد من كونه هذا الفصل وتوطئة  
 لباب التصحيح فانه موقوف على معرفة هذا الفصل وادته ان يقع المسألة  
 من اهل عدد من قال **رحم الله تعالى** اهل عدد من ان يكون احدهما  
 مسويا للآخر وهذا طاهر كالاربعة وصورته ان يكون احد العددين  
 كثلث الاخوات لاي وام اولاب واربع من اولاد الام اصل المسألة من ثمانية  
 ثلثان على الثمانية لا تقسم لكن مواضع من نصف ودرنا الى الاربعة  
 فضا ومالك قال كعينا بصره لاربعة اصل المسألة فصارا يجمع  
 ومن يجمع وتداخل العددين ان تعدا فلما أي فغشيه او يقول ان يكون  
 اكثر العددين من سبعة على الاخر منه صحها او يقول ان يدعى الاول  
 مثلكا ومثليته او مثالكه فليسوا على الاكثر او يقول ان يكون الاول  
 حذوا الاكثر مثل ثلثه وتسعة ومن شرط المداخل ان يكون الاول  
 زوجا ولا أكثر من زوجا وان الزوجة الاول على نصف الاكثر قال **رحم الله**  
 وتطبق العددين ان الاول اعلم الاكثر واكثر بعد مائة مثلك كالثمانية  
 مع العشرين بعدهما الاربعة فهما متوافقان بالربع لان العدد العاشر  
 الجزء الوفق في عرف اهل الحساب يسمى هذا النوع اهل هذا المنبر كانه

مع الاربعة

من اكثر



**قال** رحمه الله وتبين العدد من ان العدد العدين مع  
 عدد ثالث كالشعير مع العشرة لان العدد الواحد والسرور  
**قال** رحمه الله وطريق معرفة الموافقة والمباينة بين العددين  
 المحذرين ان نقص من الاكثر بعدد الاول من الجانبيين حرا حتى يقع  
 في درجة واحدة فان انفق في واحد فالوفق وان انفق في عددين  
 هو العدد العاد حتى لو انفق في اثنين فهما متوافقان بالصفحة الثلاثة  
 بالثلاث وفي لربارعة بالربع هكذا في العشرة وفي اربعة العشرة متوافقان  
 بحزب يعني ما انفق فيه **قال** رحمه الله اعني به في العدد  
 بحزب من احد عشر جزء وفي عشرة بحزب من خمسة عشر جزءا  
 لهذا مثال توافقهما في جزء من احد عشر اثنان عشر وثلثه وثلثون  
 لانك اذا اسقطت من الاكثر اثنين في عشرة بقي احد عشر واذا اسقطت  
 احدى عشر من اثنين وعشرين بقي احد عشر ومنه ما وافق بحزب من احد عشر  
 ومثال توافقها بحزب من خمسة عشر خمسة واربعون فلو انك اذا اسقطت  
 منها احدى عشر من الاكثر من بقية خمسة عشر واعلم انه لا خلاف عدد الاحتما  
 من الجند في احوال الاركان في كراهها انتهى اما ان يساوي او لا فان  
 يساوي

الثالث

يساويها المتماثلان وان لم يساوا فاما ان كانا اقل فمعنى الاكثر او لا  
 فان كانا متساويين خلاف وان لم يكن معنى او نحو اما ان افنا معا عدد ثالث  
 او لا فان كان فهما متوافقان وان لم يكن فهما متباينان **والله اعلم  
 بالصحيح**

**باب** هذا الباب لبيان كيفية العمل في القسمة بين المسحقين من اعداد  
 يمكن على وجه يسلم الحصول لكل واحد من الكسور ولهذا يسمى الصفح يحتاج  
 فيه الانسان الى معرفة حساب الضرب ورياضة فكيف يمكن التصدير  
 للمسايل **قال** رحمه الله يحتاج في صفح المسائل التسعة  
 اصول ثلثة من السهام والروس اربعة من الروس اربعة من الروس اما كون  
 الاصول اربعة من الروس والروس اربعة بحزب يعني ما ذكرنا من احوال  
 احوال العدد في ثمانية احوال تجعل لكل قسم اصلا او اما كون الروس  
 اربعة من السهام والروس ثلثة فلهذا في احوال في اصل واحد منها  
 على ما تبين **قال** رحمه الله اما الثلثة التي من السهام  
 والروس فان كان سهام كل فرد نصف لهم فلكبير ولا حاجة  
 للضرب لان المقصود الصفح فاذا احصاه كل واحد من حساب

كابون واربع نبات للايون السدسان والنبات المثلثان اصلها من ستة  
 لكل واحد من الايون سهم والنبات اربعة يتقسم عليهم فيدخل تحت هذا الامر  
 من احوال العدد من حاله التمثال حاله المداخل اذا كانت السهام اكثر من الزر  
 لان الاكثر يتقسم على الاقل فستصححة وات اوكا لسا سهام اول عدد  
 الروس وثمانية احوال العمل فيها كما لو افقه فلها كما لا اصول للملح السهام  
 والروس ثلثة فان قيل هذا الاصل الصحيح المعنى بالاصح  
 الصحيح فذالك كسر المصداق عند التسمية ولا كسر هذا التسميه لهذا قال  
 بعض شغائرهم للعلمان لاصول ستة اثنان في السهام الروس وثمانية  
 لهذا الاصل الذي زدتم فلنا ليس المقصود من هذا الباب ما ذكرتم ولكن المقصود  
 ان يعين كل وارث سهمه خالصا من الاكثر هذا المقصود وخصا ثمانية احوال  
 وتارة يحصل ضرب عدد جميع الروس وتارة يضرب بعض الروس فصار الاصل  
 ثلثة مكان اذ كنا من الاصل الاول محتاجا اليه فبعدا ذكره قال رحمه الله  
 والثاني ان يكون الكسر على طرفة ولكن من سهامهم وروسهم موافقة باصناف  
 عدد وروسهم في الاصل او عولما ان كانت عائله كابون عشر نبات او زوج  
 وابون ووسيت نبات ذكرا مثل الاول بالاول الثاني يعول بالاول

وهو

فاصل المسلة من ستة لاجتماع السدس من اليد ومن سهمان استقام  
 عليها والنبات اربعة السهم على عدد من عدد سهمين والاربع السهام  
 موافقة بال نصف لان الاثنين بوقها اضربنا في عدد النبات في اصل المسلة  
 صار ثلثين فمنها بقى واثنا عشر واثنا عشر فاصلها من اربع عشر فاصلها  
 خمسة لاجتماع الاربعة والسدسين والثلثين فصار للزوج ثلثه من عشرة لكل  
 واحد من الايون سهمان يسبقهم علمه ثمانية وروسهم ستة يسبقهم  
 عليهم لكن من الستة والثمانية موافقة بال نصف فصر ب نصف عدد الستة  
 في خمسة عشر كلف خمسة واربعين ومنها بقى ولو كان عدد النبات  
 ستة عشر اضربنا ثمن عدد سهم في اصل المسلة لان بين السهام الروس  
 موافقة بال ثمن فستخرج ثلثين منها بقى وهذا السهام ثمانية داخله في ستة  
 عشر التي هي عدد النبات ثلثا كما كان المصروب في اصل المسلة عدد الروس  
 ومن السهام احتجنا في العمل بطريق الموافقة ولو سلطنا طريق المداخل  
 وهو ضرب اكثر العدد في اصل المسلة لكسر السهم واما كان العمل الجاف  
 على هذا الوجه وهو ضرب في الزوج في اصل المسلة لان في الجاهل التكرار  
 انما هو جزء الوف في السهام على حصة الزر من عدد الايون كما في

وهو واحد  
وهو اثنان



فان كل سهم من المثانيه لستين موضع الاكثر باثنين وذلك في الحصة  
 مني الحج الاكثر اصبحت لثلاثة قال رحمه الله والثالث  
 ان يكون بين سهمين رؤسهم موافقة فاصير كل عدد الوتر في اصاب  
 المسئلة كزوج وخمس لخوايت اب مثل العالمه لعرف الحكمة غير العايلة  
 بطريق الاول وان كان على اسبق واصل هذه المسئلة من ستة لاحتقاع  
 النصف والثلثين ومالت الى السبعة للزوج ثلثه تسعتم عليه الاخواب  
 اربعة لا تسعتم على خمسة ولا توافق ضرب خمسة في سبعة يكون  
 خمسة وثلثين منها تسع وعالمه مني كانت اطراف المنكسر عليهم كوا  
 واما ما من كون المذكور مثل خط الانثيين كل اثنين والنبات والافاق الاوقات  
 فاجعل عددا لذكور مضعفا وضمة المعداد لانات واعتبر السهام في  
 كما قدم مثاله زوج وابن وبات نبات اصلها من ربيعة للزوج تسعتم  
 والبساتي ثلثة الاولاد المذكور مثل خط الانثيين فاجعل رؤسهم خمسة تسعتم  
 عليها الثلثة فاصير خمسة في اصل المسئلة سبعة عشر ومنها اصح  
 قال رحمه الله واما الاربعة ففي الاصول التي بين الوتر والوقت  
 فاصيرها ان يكون في الكس على اطراف بعض الاكثر ولكن من اعداد رؤسهم مماثلة

في  
 في  
 في

فالحكم فيها ان يضرب احد الاعداد في اصل المسئلة مثل ثبات وثلث جدات  
 وثلثة اعوام اصلها من ستة الخصال الثلثين والستين مثل ثبات ربيعة التسعتم  
 على عدد رؤسهم ولكن من موافقة بالصفحة من اعداد النباتات الى ثبات  
 والجدات الستين سهم وهذا ثلث لا تسعتم عليهم من ولا توافق الاعوام  
 كذلك صار في ثلثة اعداد ثمانية اكثر من ثلثه عليهم سهم فثلاثين واحد  
 ونصه به في اصل المسئلة يبلغ ثمانية عشر ومنها تسع ومصور الكس  
 على طاعتين وثلاثة واعدادهم مما لم يتدفع من ثبات رؤسهم اعداد رؤسهم  
 وسهامهم موافقة كالوكان عدد النباتات في مثل ثلثه واما مثل الست  
 لعدد ولا توافق ثلثه بنسبها على طريق المصور للكس على اربع طواف  
 مماثلة فانه لا يصور ذلك الا على هذا الوجه ولا يصور الكس على اربع طواف  
 مماثلة من الانتداع والمنازع من ذلك انه لا بد ان يكون احد الطوافات  
 فاما ان يكون كل من الاربعة مكوّن ثلثه من اربع عشرة ضرورة ان لا يكون  
 لاصح الطوافات لباقيها ارباع الطوافات اخرى كذلك في عدد الاربعة  
 كان عدد الطوافات لثلاثة كذلك تسعتم الستين والستين كما في  
 ثلثة التسعتم الاربعة عليهم من الاكثر وكان عدد رؤسهم اربعة انفسهم لثلاثة على اعدادهم

من فرضه الثلثة <sup>كان</sup> كسر ومن فرضه السدس كون بين عدد  
 وسهامهين توافقه بالنصف فرد فالانثني صنف في الماملة وان كان  
 فرض الزوجات الثمن فلا بد منهم من سدس وثلث ويكون كل سهم من اربعة  
 وعشرين ولحق منها ثلثه بعد ذلك ان كان عددهن اثنان انزل انقسم السدس  
 والثلثان على طاقتين وان كان عددهن ثلثة انقسم الثمن عليهن وان كان  
 عددهن اربعة انقسم السدس والثلثان على طاقتين ايضا فلهذا لا يصور  
 الاكثر على اربع طواف مماثلة الا بعد موافقه بين اعداد زوج بعض  
 الطواف وبين سهامهم مثاله اربع زوجات واربع وستون ذنبا  
 وستة عشر حدة واربع ايام اصلها من اربعة وعشرين بعد عدد  
 الطواف بالموافقه بين السهام مثال عدد الاعام فصار السدس وعشرين  
 اربع طواف مماثلة فيكونه اربعة وتضرب في اصل المسلة فصار ثلثه  
 ومنها تصح وربما صور بعض لفقاء الكسر على اربع طواف مماثلة  
 في ميت ترك خسر وجات ورجس في عقيدة مخرقة ولم يدخلوا احد  
 منهم ولا تدرى الاسم منهم وكل واحد يدعى بها الاولى والثانية  
 او الثالثة او الرابعة ان المراث يكون منهم سواهم ونصيب الميراث خمس

نذر

بنات وحسن جدات وخمس اعام الا ان في الحق المراث ثمانية  
 اربع من الزوجات وواحدة منهم تكسها فاسد بعض في الخامسة  
 لكن لحما المخرومة قسم المراث من اربع قاله كرس رحمة الله  
 والشأن ان يكون بعض الاعداد متداخلة البعض فالحكم فيها ان يضرب  
 الاعداد في اصل المسلة مثاليت بنات وبنات جدات واثني عشر عمما  
 اصلها من ستة للبنات الثلثان اربعة الاسم عليهم ولكن توافق  
 بالنصف فردا بعد ذلك الى ثلثه والمجات سهم الاسم عليهم  
 ولا توافق للاعام كذلك فاصارت الاعداد ثلثة واثني عشر  
 واكثر فثبت بالاكثرة لاجل الاقل فيه وضربها في اصل المسلة بلغ  
 اثنان وستين ومنها تصح وانما اكثر في الاكثرة المتداخلة لانه  
 لو وفق من الاقل والاكثر ضرب في اقل اربعة في جميع الاكثر وعاد عدد  
 الاكثر بحاله فلكيف في الاكثرة لا ابتداء كما قيل ياتي الامر بغير الاخر  
 فصار اربع اولا قاله رحمه الله والمثلان توافق بعض الاعداد  
 بعضها فالحكم فيها ان تضرب في الاعداد في جميع الثلثة ثم ما يلحق في المراث  
 ان توافق والا فالحكم في المراث ثم في الرابع لذلك ثم الميراث في اصل المسلة

شعر



كان زوجات وثلاثي عشر بنتا وخمس عشرة حدة وستة اعام  
 اصل المسئلة من اربع وعشرين لاحتام الثمن والسدس للميلين  
 للزوجات الثمن لثمة الاستقيم على عدد حسن ولا يوافق واللبنة  
 اللذان ستة عشر المستقيم عليهم لكن يوافق النصف  
 فترد من التسعة والجدات السدس ربعة المستقيم عليهم والوافق  
 وللانعام الباقي سهم الاستقيم عليهم والوافق فصار مئة اربعة وتسعة  
 وحسنة عشر وستة فان سبت طلبت الموافقة من المسئلة الخمسة  
 فحقها بالثلث ونصير وفي احد مائة الاخر مبلغ بلسم ثم نجد  
 الموافقة بين الميلين التسعة بالثلث فنصير ثلث احد مائة في جميع الاخر  
 مبلغ تسعين ونجد الموافقة بين التسعين لاربعة بالنصف فنصير  
 احد مائة جميع الاخر يكون مائة وثلاثين فهذا هو المصير في اصل المسئلة  
 وان ثبتت طلبت الموافقة وانزل الاربعة والستة تجد هاهنا نصير  
 فنصير نصف احد مائة الاخر يكون اثني عشر ثم نطلب الموافقة بين  
 عشر وتسعة فنصير احد مائة في الاخر يكون مائة وثلاثين فان ثبتت  
 اربعة في التسعة اذ الموافقة بينهما يكون ستة وثلث ثم نصير ثلثين

استاد

لمن هو

لقد والله في طريقي الى الجنة

عند الله

عند الله

عند الله

عند الله

في ثلث حسنة عشر لتوافقها بالثلث يكون مائة وثلاثين والستة ايام  
 فيها وهذا اخضر المثلثة ونصير مائة وثلاثين في اربعة وعشرين وهو اصل  
 المسئلة يكون المبلغ اربعة الايف مائة واثني وعشرين ومنها فاق وهذا الطريق  
 الذي ذكره في الموافقة نعم صور الموافقات ههنا هو طريق الكون في المصير  
 طريق اخر فما اذا اجتمعت اعداد متوافقة بخير واحد كما كتبت في المسئلة  
 والستة في سبستنا فكل واحد منها يوافق الاخرين بالثلث طريقهم ان ينف  
 العدد الاكثر ثم يوافق كل واحد من الاخرين الاخرين نصير في ثلثي احد  
 العدد في ثلثي العدد الاخر والخارج في جميع العدد الموقوف فاذا علمت  
 بهذا الطريق في سبستنا وثقلت الحسنة ووفقت من كل واحد  
 من التسعة والستة كذا في الوفاق من ستة اشهر ومن لم يجد ثلث  
 نصير باثنين في ثلث يكون ستة ثم هذا الخارج في العدد الموقوف  
 وهو خمسة عشر يكون تسعين بقى معنا عدد اربع وهو اربعة نصير  
 ونفهم في تسعين مبلغ مائة وثلاثين فاحلف الطريق والقصور وواحد  
 لكن تعداد الطرق بعد تيسير العرف قال رحمه الله والاربع  
 ان يكون للاعداد متباينة الياواق بعضها احصا فالحكم فيها ان نصير

بينهم

بينهم

اعداد الاعداد في جميع الثلثة ثم ما يطلع في جميع الثالث ثم ما يطلع في جميع  
 الرابع ثم ما احتج في اصل المسئلة كما مر من سبع جدات وعشرين  
 وسبعة عشر مما يتب بسكونه على الرابع على انه لا يتصور الكسر  
 على اكثر من اربع طواف وان تقع اكثر من اربعه اخصا في مثله  
 وكلمه وارثون وهذه المسئلة المذكورة صحت من اثني عشر الفا  
 وما يتبعه اربعين لان اصلها من اربعة وعشرين في رد عدد البتات  
 الخمسة لواقعة سهام من عدد رؤوسه من النصف وردد عدد  
 الجذات للثلاثة هذا المعنى فصنع اربعة اعداد متباينة اثنان  
 وثلثة وخمسة عشر مضربا اثنين في ثلثة والخارج في خمسة  
 والخارج في سبعة عشر خرج خمسة وثمانين وعشرة وهذا من السهم  
 فاضرب في اصل المسئلة تخرج اثنا عشر الفا وما يتبعه اربعون في  
 بعض النسخ يجعل عدد الامام سبعة فقط مضربا مضربا اثنين  
 وعشرة ويبلغ التصحيح خمسة الاف واربعين فائدة قال الحسن  
 محكم عدد ان متباينان وعدد ثالث توافق كل واحد منهما خذ  
 فاسقط العدد الثالث والكف ضربا احد المتباينين في الآخر لان العدد

المثلث

الثالث داخل في الخارج من اصف الى اربعة اربعة وسبعة  
 فالاربعة والتسعة متباينان الستة واثني عشر اربعة اربعة  
 بالصف والتسعة بالمثلث فاذا ضربت الاربعة في التسعة بلغ الخارج  
 واثني عشر الستة داخله فيها فصنع ————— ل قال رحمه الله  
 اذا اردت ان تعرف نصيب كل فريق من التصحيح فاضرب ما كان لكل فريق  
 من اصل المسئلة فما مضى به في اصل المسئلة وذلك لان كل سهم من اصل المسئلة  
 صار في التصحيح بعد المضرب بالثاني من السهم فيكون لكل من اصل المسئلة  
 سهم كان له بعد المضرب سهمين وان كان له سهمان كان له بعد المضرب  
 سهمين وهكذا الى ان يصيب سهمان اذله بعد المضرب ثمة ولهذا  
 ضرب ما كان له من اصل المسئلة في المضرب فالك ربحه الله اذا  
 اردت ان تعرف نصيب كل واحد من اعداد الفرق فاقسم ما كان لكل فريق  
 من اصل المسئلة على عدد رؤوسهم ثم اضرب الخارج في المضرب فالحاصل  
 نصيب كل واحد من اعداد الفرق وذلك لما يتباينان كل سهم من اصل المسئلة  
 قد صار في التصحيح مثل المضرب في اصل المسئلة فاذا قسم الحاصل لكل  
 فريق من اصل المسئلة على اجماعه خرج لكل سهم من المسئلة نصيب



فأخذ من المضروب بحسبه قال  $\frac{1}{2}$  رحمه الله وجه آخر ان يسمي المضروب  
 على اى فريقين ثم اضرب الخارج في نصيب الفريق الذي قسمت عليهم  
 المضروب فلما حصل نصيب كل واحد من اجزاء الفريق وهذا هو الجواب  
 الوجه الاول ويستقى على هذا قاعدة مهمه في الحساب انه متى احتج اربعة اعداد  
 يكون ستة الاول الى الثالث كنسبته المائت الى الرابع وعلم من ذلك الاعداد  
 ثلثه وجه الباقى ان كان استخراج المجموع من المعلوم ونما يخرج منه اربعة  
 نصيب الفريق من اصل المساله وعدد الفرق والحاصل لكل واحد من اجزاء الفرق  
 من المبلغ والمضروب ونسبة نصيب الفرق من اصل المساله الى عدد نصيب الحاصل  
 لكل فرد الا المضروب الاول والثاني والرابع معلوم والثالث مجهول فاشترط  
 وفي مثل هذا الاستخراج المجموع اطرق ان شئت ضربت الطرق في الفرق  
 وقسمت الخارج من المضروب على اعداد الشاى فلما خرج من النسبة  
 هو الثالث وان شئت قسمت العدد الاول على الثاني وضربت الخارج  
 في الرابع فلما خرج هو الثالث وان شئت قسمت الرابع على الثاني وضربت  
 الخارج في الاول فلما خرج من اضرب هو الثالث وهذا ان اضرب  
 مما للدان ذكرهما الوقت مضروب النسبة لتخرج اونها ايضا قال رحمه الله

وهو

وجه آخر بطريق النسبة وهو الا فحق وهو ان تنسب سهام كل فريق  
 من اصل المساله الى عدد رؤسهم وتعطى مثل تلك النسبة من المضروب  
 وهذا الوجه لما استغنى عن المضرب كان ارفع لكن وبما عسر النسبة  
 فبعض القصور وما كان العلم بالقرب ليس وكذا الطريق هذا الفصل  
 في نهاية المقصود والعلم ان المضرب لهذا الجملة مثالا لرجل ترك اربع  
 وثلاث اجزاء لاب وعين اصلها من اثني عشر ونصيب من ضرب  
 ستة في اثني عشر فمبلغ المصنع اثنان وسبعون فاذا اردنا معرفة  
 نصيب الزوجتين ضربنا ما كان لها من اصل المساله وهو ثلثه في  
 المضروب وهو ستة فخرج ثمانية عشر وكان للاختات ثمانية عشر  
 في ستة فخرج ثمانية واربعين للعينين سهم مضروب في ستة  
 فلهذا الحاصل لكل فريق واذا اردنا ان نعرف نصيب كل واحد من  
 اجزاء الفرق فلما كان الزوجتين ثلثه قسمناهما على وسهما لكل  
 واحدة سهم ونصف وضربناهما في المضرب خرج تسعة ايضا وان  
 نسبنا نصيبهما الى رؤسهما كان مثلا ونصفا فاذا اعطينا كل  
 واحد مثل المضرب فنصفه كان تسعة وكان للاختات ثمانية

اي ان كل واحد من الزوجتين

قال في هذا المضرب على ما  
 وضربنا الدالة الخارجة  
 من النسبة في عدد رؤسهم  
 وهو الخارج

فان سبنا ما على رؤسهم خرج سهمان فليشان فخص بهما  
 في المصروف خرج ستة عشر وان قسمنا المصروف على سهمان  
 فاذا صارها في نصيبهم من اصل المسئلة وهو ثمانية على ستة عشر  
 ايضا وان سبنا نصيبهم الى رؤسهم كان مثلثين فليشوا فاعطينا  
 كل واحد مثل المصروف وثلثه كان لها ستة عشر وان استعملنا  
 الطرق المثلثة في العين كان لكل واحد ثلثا سهم ولعن نصيب كل فرد  
 طرقا اخرى فان نسب الحاصل لكل فرد من اصل المسئلة الى اصل المسئلة  
 وعطين من المبلغ مثل تلك النسبة ووجه آخر ان تقرير المبلغ في الحاصل  
 لكل فرد من اصل المسئلة فالمع نفسه على اصل المسئلة فالحاصل هو ذلك  
 الفرد ووجه آخر ان قسم الحاصل لكل فرد من اصل المسئلة على  
 اصل المسئلة فخرج نصيبه في المبلغ فالحاصل هو النصيب  
 آخر ان خرج الحاصل لكل فرد من المبلغ ونقسمه على عدد سهم  
 النصيب ووجه آخر ان تقرير الحاصل لبعض الرؤس من المبلغ  
 لبعض الوجوه المذكورة ثم اعطى الباقي من هذا الحاصل مثل النسبة  
 حاصلا لكل واحد من اصل المسئلة الى الحاصل المعروف حاصلا لكل واحد

فقد

# في قسم الميراث بين الورثة

قال رحمه الله اذا كان من الميركة والمصحح مواصلة فاصرب  
 سهام كل وارث من المصحح في وري الميركة ثم اقسم المبلغ على وري المصحح  
 فان كان بينهما ساسه فاصرب سهام كل وارث من المصحح في كل الميركة  
 ثم اقسم المبلغ على المصحح فالحاصل نصيب لكل الوارث في الوارثين  
 وهذا ايضا شئ على ذلك القاعدة في الميراث والمتساوية التي ذكرناها  
 من اصل الاربعه المتساوية هنا ولها سهام كل وارث من الميركة  
 واربعا جميع التركة لان سهم السهام الى المصحح كنسبة الحاصل  
 له من التركة الى جميع التركة والناث محمول على التركة معلوم فاذا  
 ضمنت الطرف في الطرف كان كسر الثلث في الغالب فلهذا اذا  
 قسم المبلغ على الثاني خرج الآخر كائنه عشر لما ركب من ثلثه  
 في اربعة مئة قسمت على ثلثه خرج اربعة والعكس يتأني الطرف

المصلحة التي ذكرها المعروف نصيب كل واحد من احوال الفروع  
 فان سبنا سهام كل وارث من المصحح ونصير الحاصل  
 كل وارث من الميركة او تنسب سهام كل وارث من المصحح واحد

على المصحح من الميركة  
 فان سبنا سهام كل وارث من المصحح ونصير الحاصل  
 كل وارث من الميركة او تنسب سهام كل وارث من المصحح واحد



التركة بقدر تلك النسبة متى كان من التركة والصحة موافقة فالعمل يقع  
في الوقتين لانه اخضر الان يكون اعظم في بعض المواضع ويكون في المواضع  
التركة والصحة ولا يفرق في الطريق المصنف ثمانية وخمسين في ذلك الاحكام  
لا يبين اصلها من اثني عشر ويصح من اسن وسن لكل زوجة  
تسعة ولكل اخية ستة عشر والاعم يلد عشرة فلو كانت التركة ستة دنانير  
واردنا ان نعرف الحاصل لكل اربعة منها فقول من التركة والصحة  
موافقة بالسدين وكان لكل زوجة من الصحة تسعة مضربها في التركة  
وهي دينار يكون تسعة ونقسمها على ثلث الصحة وهو ثلث عشرة يخرج  
نصف دينار وربع دينار فهو الحاصل لكل زوجة وكان لكل اخية  
من الصحة ستة عشر فاذا ضربناها في ثلث التركة وصفتنا الخارج  
على ثلث الصحة خرج دينار وثلث فهو الحاصل لكل اخية وكان لكل  
عيم من الصحة يلد فاذا ضربناها في ثلث التركة وهو دينار وصفتنا الخارج  
على ثلث الصحة خرج ربع دينار فهو الحاصل لكل عيم وهذا مثال الخواص  
ومثال المباشرة لو كانت التركة خمسة دنانير وهذا نجعل العمل  
في جميع التركة والصحة يحصل لكل زوجة اذا ضربت سهامها من الصحة  
بثلث

في كل التركة ثم قسمت المبلغ على جميع التصحيف نصف دينار ودينار  
ولكل اخية دينار وتسع ولكل عيم ثمن دينار ونصف سدين دينار  
هنا المعرفة مضرب كل فرد بما المعرفة مضرب كل فرد  
فا ضرب ما كان لكل فرد في اصل المسئلة في ثلث التركة ثم قسم المبلغ  
على ثلث المسئلة ان كان من التركة والمسئلة موافقة وان كان بينهما  
فا ضرب في كل التركة واقسم الحاصل على جميع المسئلة فالحاصل في ذلك  
الفرد في الزوجين بعض الطريق الذي تسلكه في التصحيف مع التركة  
لمعرفة تصيب كل فرد سلكه هنا في اصل المسئلة مع التركة لانه اخضر  
ولو جعلت سهام الفرد من الصحة وعملت كما عملت في سهام كل فرد  
خرج الجواب لكن الغرض ايسر فتمتسك القسمة فليجعل العمل  
هنا في اصل المسئلة كانه في معرفة تصيب كل فرد من التركة  
فواعتبرت الواجب له من اصل المسئلة وضربته في التركة او في فقها  
وقسمت المبلغ على اصل المسئلة او فقها خرج الجواب لكل المالك  
عمر اسبغت الكسر الواقعة في تصيب كل فرد جعل العمل في التصحيف  
وان كان في التركة كسر فاضرب التركة كلها فيخرج الكسر اقله

من المصحح اواصل المسئلة فخرج الكسرا ايضا ثم بعثت عاقلهم كما كان  
 في المثال المقدم الزكاة ثلثة دنانير ثلثا صرته ثلثة ثلثا في الثلث  
 مصر عشرة فوضب بمخرج الكسرا ايضا في اثنين وسبعون ان كيطلب  
 معروفة صيب كل فرقة ثلث فاشد ستة عشر وان كنت تطلب معروفة صيب  
 فرق ضربت المخرج في اثنى عشر الف واصل المسئلة بثلث ستة وثلثين  
 ثم كل من ثلث سن المصحح وهو اثنان وسبعون او من اواصل المسئلة  
 وهو اثنان عشر بمخرج عشرة والخارج مقسوم على اثنى عشر وستة  
 او على ستة وثلثين على حساب اختلاف المطلوب قال **رحم الله**  
**امامنا** الدون من كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في العمل  
 ومجموع الدون بمنزلة المصحح مطلقا لموافقة مخرج الدين  
 ومن الزكاة ثم العمل على ما دلنا **فصل في الخراج**  
**قال** رحمه الله ومن صالح على شيء من الزكاة فاطرح سهمه  
 من المصحح ثم اقسيم باقي الزكاة على حصص الباقيين كخرج وانهم جميع  
 صالح الزوج على ما دلته من المهر وخرج من الميراث مقسوم باقي الزكاة  
 من الزكاة والعم الا ان قدر سهامها سهمان للام وسهم للام لان ما وقع عليه

الصالح

ذهب عن الزكاة وسواء كان له زوج بدله منه والتميز به كما روي  
 والعم منه بينهما الا ان قلنا ذلك بدله ويسلم لهما نصيبهما من الاصل الا ان  
 او يقول الزوج بالمصاحبة صار مستوفيا لنصيبه من الزكاة وهو نصف  
 بقى الباقي من الزكاة النصف الاخر فيكون ثلثه للام لانه ثلث الكل  
 وثلثه للعم لانه سدس الكل **قال** **رحم الله**  
 الذي صد العول لان العراض على ثلاثة اقسام اما مساوية لمجاها  
 فتكون فرضه حادله او زائدة على مجاها فتكون عالية او ناقصة  
 فتكون رديئة والنزادة والمقصان ضدان لانهما محتملان الاحتمال  
 وهو نقصان **قال** رحمه الله ما فصل عن فرض وفي العراض  
 ولا مستحق له يرد على وفي الزوج بقدر حقوقهم الا على الزوجين  
 وهو قول الصحابة وبه اخذاه طائفة منهم الله وقال رديت ثابت  
 انفاصل النساء ما لا يربيه احد ما لك الثلث ففي رحمة الله بعض الزكاة  
 الخراف المشهور وسكت عن المال الذي يوزع الذي يملك من الخراف  
 عن الصحابة على ثلثي اجزاء منهم من قال يرث الجميع وفي الميراث  
 وهو مقول عن عثمان بن عفان رضي الله عنه وان كان هذا المقول

عامة









وسدسان وثلث الحرات متفرقات او بنت بنات ابن وام اوصفت  
وثلث كاخت لاب وام وام واخت لاب واشنين من اولاد الام  
واقصنا رالمولف على ثلثه اجناس دلمل على اثة الصورا اكثر من ذلك  
لانه لو زادت طائفة اخرى لم تق رد بل تكون المسئلة اما عللا واما  
قال رحمه الله والباقي ان يكون مع الاول من الاررد عليه  
اعط فرض من الاررد عليه من اقل بخارج فان استقام الباقي على رد  
من رد عليه فيها كوفج وثلث ثبات لان الزوج اذا احدث فضة وطول  
من اقل بخارج كس من اربعة كان الباقي وهو ثلثه منقسمه على  
البنات الثلثة وان لم يستقم فاقسم عدد درهم على باقي من خرج  
فرض من الاررد عليه من اقل بخارج فيخرج فرض من الاررد عليه ان اقسام  
وان لم يستقم عدد درهم على الثلثة من بخرة فرض من الاررد عليه من  
عدد درهم يخرج فرض من الاررد عليه فالملع يصح المسئلة او  
ومثال الاول بزوج وقسم ثبات ومثل الثاني زوج وعشرة بنات وقسم  
المولف فيقسم ههنا ما يقسم عدد درهم على الثلثة من المخرج وعدد  
الاقسام واما زاد الاقسام ان يكون بين درهم والباقي ثمانية اقسام

في انهم لم يردون فرضاً على ارض لهم وانما اخذون المائة نظر لوقوع  
عندنا والجواب عن حجة ابن مسعود ان ما ذكر من حجة الرجاء غير معتبر  
في نظر الشارع ولهذا اقول المنقضى على الجميع عند القول بالجماع المض  
البعض عن الفرض ثم هذه الجهة من الرجاء قلنا في تفصيل حال  
استحقاق الفرض من الحرمان فكذلك لو كان تأثيرها في حق المزايد  
عن الفرض قال رحمه الله ثم مسائل الباب فسام اربعة  
اصها ان يكون في المسئلة حسن في احد من برده عليه عند عدم  
عليه فاجعل المسئلة من عدد ووسمها اذا تركت شيئين او احداً وجعلت  
فاجعل المسئلة من لا تهما لما استويا في الاستحقاق وصارا كائناً ما كانا  
قال رحمه الله والثاني اذا احتج في المسئلة جنساً او بملك  
اجناس ممن برده عليه عند عدم من الرد عليه فاجعل المسئلة من سوام  
اعني من شئ اذا كان في المسئلة سدسان مثال الخ لام وبيده او ثلثة  
اذا كان في المسئلة ثلث وسدس كأم وخال لام او ام واخوة لام او ابن  
اربعة اذا كان نصف وسدس كبنيت وبنيت ابن او بنت ام او خمس  
اذا كان ثلثان سدس كبنيت وام او اخوة لام واخوة لام او نصف

مسند





فرض من الارء عليه على مسئلة من برء عليه اذا كانت مسئلة من برء عليه  
 من لثة لان الباقي بعد فرض من الارء عليه ما واحد ولثة او سبعة على ما مر  
 وسئل من برء عليه اذا زاد على جنين واحد اصلها من اثنين ولثة  
 فالواحد لا يستقيم على شيء منها وكذا الثالث جده ولا يستقيم الثلاثة على  
 منها غير اللثة قال واذا لم يستقم فاضرب جميع مسئلة من برء عليه  
 في مخرج فرض من الارء عليه فالمبلغ مخرج فروض الفرض كاربعة زوجات  
 وتسع بنات وست حلات لان الباقي بعد فرض الزوجات سبعة وهي  
 لا يستقيم على خمسة التي هي مسئلة من برء عليه فاذا ضرب خمسة في ثمانية  
 كان المبلغ اربعين ومنها يخرج فروض الفرض ثم يقسم على مخرجها  
 كل فرض من هذا المبلغ فقال **رحمة الله ثم اضرب سهام الارء**  
 عليه في مسئلة من برء عليه واضرب سهام من برء عليه فيما به فرض مخرج  
 فرض من الارء عليه فاذا اردت معرفة سهام الزوجات فما ضربت في المثال  
 فاضرب سهامك في خمسة فهو صيدهن واذا اردت معرفة نصيب البنات  
 فاضرب سهامهن في خمسة وهي اربعة في الباقي من ثمانية بعد فرض الزوجات  
 يكون ثمانية وعشرين والحالات سهم مضروب في سبعة بسبعة كما لا يخفى

وانما كان الفرض على اذكر الارء الخمسة لما ضربت في الثمانية وجعل فرضها  
 كل فرض من الثمانية في خمسة وسهم الزوجات من ثمانية واحد مضرب  
 في خمسة يكون خمسة والباقي سبعة لمن برء عليه مضرب في خمسة  
 خمسة ولتين فصارت السبعة مضربا بالنسبة الى اصل لثة  
 من برء عليه كل من لثة في منها مضروب في المضرب قال **رحمة الله**  
 وان انكسر على المضرب صح المسئلة بالاصول المذكورة يعني في الانقسام  
 الثلثة والثلثة والرابع لان السهام اذا لم تنقسم احتج الى التصحيح  
 في القسم الثالث والرابع من الضرب تاكان لاجل مسئلة من برء عليه  
 ومن ارء عليه من اصل واحد لا يصح السهام على الوارث وطبق  
 يصح السهام على الوارث مذكور في باب التصحيح والمثا لان المذكور  
 في القسم الرابع او لها صحت من ثمانية واربعين والثلثة صحت من ثمانية  
 واربعين **بأ** مقاسة الجسد للمائة

قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه ومن رابعه من الصحابة بنوا الجسد  
 والحالات المذكورة مع الجسد ونقول ان خمسة رحمه الله وبقي قال  
 علي بن ابي طالب رضي الله عنه وهو قولها ونقول انك والشافعي رحمه الله  
 على وندب ثابث بن ثور مع الجسد وهو قولها ونقول انك والشافعي رحمه الله  
 على وندب ثابث بن ثور مع الجسد وهو قولها ونقول انك والشافعي رحمه الله

والصوم في يومها راجع الى قول يوسف في قوله ان الكثر الصيام  
رضي الله عنهم وروى عنهم مثل يهياي يكرهني الله عنه مثل اي موسى السري  
وابن مريم وابي الدرداء وابي الطفيل عاصم بن ابي الياء وعبد الله بن عبد  
عبد الله بن الزبير وعلاء بن الصامت وعمران بن الحصين بن معاوية  
جابر بن جابر بن عبد الله وابي بن كعب وعائشة رضي الله عنهم وحكا  
بعض المتأخرين عن طلحة بن عبيد الله وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن  
وقاص وعبد الله بن عمر وعمار بن ياسر رضي الله عنهم واحده بن  
عطاء وابي المسيب ومجاهد وطاوس وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة  
ابن مسعود والحسين بن علي وسعيد بن جبير وجابر بن زيد وروان  
ابن الحارث وغيرهم وكان عمر بن الخطاب يقول ان كل من رضي الله  
ثم خالفه في ذلك علمت ان الله قد رد عنه من غير جنح حيث روى عنه انه قال  
على المنبر ثلاث ودرت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي  
فمن عبد الجدة والكلاله وابواب بن ابوبابا وعن عبيدة قال عرو  
صلى الله عليه وسلم في الجدة ما يحلها كماله الا في موضعين احدهما ان  
منه بقضاء تقضي به المرأة على ذيلها قال فما تالحة وقد اصيب  
التيها

عن عبد الله بن عباس قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الجدة  
احدا ولم اقل في الكلاله والجلد شيئا يعي به والله اعلم انه لم يقض بفساد  
جنتهم به يجب على من بعده المصرا له وكان علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
يرى نور شيا لاهوته مع الجد على اوى ان ابن عباس كتمان له من المص  
انقوة وجدته كتب له ان اسم المال منهم سواك وانما كتمان لا تحله  
وانما امر بمحو الكتاب والله اعلم كمالا بن موفى عليه انه نزل في ذلك  
عن توقيف واجماع فخير بلحكمة المكاتب اولانه لما فعل في ذلك احتياط  
من الجحان ان يتبدل له محكمه واقعة اخرى خلاف ذلك اصاب ذلك  
عمر فحق خطه حجة عليه ولبس الحال على من بعده فلا يذكر في القدر  
كان الحق له به وامر ان يذكر في رضي الله عنه كان توريثه وقاس  
عمر في ذلك قابله على رضي الله عنه على اوى عن الشعبي قال كان عمر  
يكره ان يذكر في رضي الله عنه كان هو جده فلما صار جده عرفه لا بد  
النظر فيه وعار فيه ثلث فقال انه كان من ابي واخي من قبل  
ان الجدة من اخ الخزانة قال ليسوا المؤمنين لا يحل لهم خلع  
عصن فخرج من الغرض عصان فاحل الجدة من الخ وصامد

عن عبد الله بن عباس قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الجدة  
احدا ولم اقل في الكلاله والجلد شيئا يعي به والله اعلم انه لم يقض بفساد  
جنتهم به يجب على من بعده المصرا له وكان علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
يرى نور شيا لاهوته مع الجد على اوى ان ابن عباس كتمان له من المص  
انقوة وجدته كتب له ان اسم المال منهم سواك وانما كتمان لا تحله  
وانما امر بمحو الكتاب والله اعلم كمالا بن موفى عليه انه نزل في ذلك  
عن توقيف واجماع فخير بلحكمة المكاتب اولانه لما فعل في ذلك احتياط  
من الجحان ان يتبدل له محكمه واقعة اخرى خلاف ذلك اصاب ذلك  
عمر فحق خطه حجة عليه ولبس الحال على من بعده فلا يذكر في القدر  
كان الحق له به وامر ان يذكر في رضي الله عنه كان توريثه وقاس  
عمر في ذلك قابله على رضي الله عنه على اوى عن الشعبي قال كان عمر  
يكره ان يذكر في رضي الله عنه كان هو جده فلما صار جده عرفه لا بد  
النظر فيه وعار فيه ثلث فقال انه كان من ابي واخي من قبل  
ان الجدة من اخ الخزانة قال ليسوا المؤمنين لا يحل لهم خلع  
عصن فخرج من الغرض عصان فاحل الجدة من الخ وصامد





لا يقتصر صديها عن المسدس في حقها الفضل لذلك لا يكتفي في رحمتها عن ضعف  
 صديها كما أن الأب ذلام لما أساءوا له لا يرجع لمقتضى صديها عن عدم  
 الولد عن ضعف صديها لا م ولا ت لوانفراد الجدا جميع المال لو كان معه  
 اخوان حجاباه الى المثلث فلذلك كثر الاخوة لا في الرحمة بل في العدل  
 انما ارض منية على الترتيب بحيث يعتبر بعد جميعكم الا من بها زاد عليها  
 سواء كافي حجب الاخوة للام من المثلث الى المسدس لاشان ما في ثما  
 وكذا غير الحجب مثل استحقاق المثلث فانه للمثلث ما في ثما لغيره  
 ولا اخوات استحقاق المثلث فانه للمثلث ما في ثما من اوله والام ولا لغيره  
 لو ورثت بالفرع من طلق او بالعصب طلقا لم ينضم جميع الاخوة والاعوات  
 عاين في كثير من الصور لا فائدة **قال** رحمه الله بنو العلات  
 يدخلون في القسمة مع بنو الاعيان اضر الى الحد فاذا اضر الحد يصيب  
 صبي العلات محمدا من بنو امير بنو بني والباقي مني لاجل  
 الاولاد كان من بنو الاعيان اخوة واحدة اخوة واحدة فمنها بعد صبي الحد  
 نصف الثلثان فربما فليكن العلات والاعيان لهما الحد واخوة لان وام  
 واحتسب اب بقى للاحد الى عشرة المال وصح من عشرة واذا كان هناك

يقوم مقام الاب في حق الحجب ولو لم يكن الله عليه وسلم اوصكم بزيد  
 على انه ورد في صديته خصوصية ليلالتم العارض منه ومن قوله واقتصر  
 على واعلمكم بالحلاك اجماع معاذ من جبال اصدقكم لبعثه اوتد من  
 المعلوم ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه قضى في العارض عالم من زيد فلو كان ذلك  
 على الإطلاق لزم المناقض فلا بد من تقدير ذلك بعضا ما يخصه من قول  
 انما يحرم رضي الله عنه في الحد اطهر والعوا عليه كثر فلها الاختار المقتضى  
 وهذا الباب لبيان ذهب زيد وقد اشتهر بعض المشايخ للعقوبة بعضهم  
 ما لا يوافق الصانع لكن في الاختلاف بين الصحابة كما لا يوافق في مسألة الجبر  
 المستزك لاذ المثلث لما في دونه غير منع لوقوع الاختلاف فيها بل في الجمل  
 ان الاختلاف ثم اهل من الاختلاف الى بعض المشايخ اختار عودت  
 لراخوة ان كانوا اجمع من الجدة وعدم القود ان كان اجمع اجمع  
**قال** رحمه الله وعند زيد الجدة مع بنو الاعيان العلات  
 اصل الامر من المقاسمة ومن جميع المال يعني اذ لم يكن معهم صاحب فرض  
 عزم لان الجدة تصلح ان تكون مصلح فمصر مصلح ان يكون عصبه بنو زوت  
 مانع الطريق له ولا يقتصر صدي عن الثلث لان رحمة الحد كذا رحمة

لا يقتصر صديها عن المسدس في حقها الفضل لذلك لا يكتفي في رحمتها عن ضعف  
 صديها كما أن الأب ذلام لما أساءوا له لا يرجع لمقتضى صديها عن عدم  
 الولد عن ضعف صديها لا م ولا ت لوانفراد الجدا جميع المال لو كان معه  
 اخوان حجاباه الى المثلث فلذلك كثر الاخوة لا في الرحمة بل في العدل  
 انما ارض منية على الترتيب بحيث يعتبر بعد جميعكم الا من بها زاد عليها  
 سواء كافي حجب الاخوة للام من المثلث الى المسدس لاشان ما في ثما  
 وكذا غير الحجب مثل استحقاق المثلث فانه للمثلث ما في ثما لغيره  
 ولا اخوات استحقاق المثلث فانه للمثلث ما في ثما من اوله والام ولا لغيره  
 لو ورثت بالفرع من طلق او بالعصب طلقا لم ينضم جميع الاخوة والاعوات  
 عاين في كثير من الصور لا فائدة **قال** رحمه الله بنو العلات  
 يدخلون في القسمة مع بنو الاعيان اضر الى الحد فاذا اضر الحد يصيب  
 صبي العلات محمدا من بنو امير بنو بني والباقي مني لاجل  
 الاولاد كان من بنو الاعيان اخوة واحدة اخوة واحدة فمنها بعد صبي الحد  
 نصف الثلثان فربما فليكن العلات والاعيان لهما الحد واخوة لان وام  
 واحتسب اب بقى للاحد الى عشرة المال وصح من عشرة واذا كان هناك



اخت الاب لم يتق له انما دخول بني العلات في النسبة فلا يوارثون النسبة  
 الى الجد فمضت الجدة وحدهم ثم بنوا العلات انجبوا المعنى فيهم  
 ولا يظهر ذلك بالنسبة الى الجد كما لا يظهر المعنى في الاب الاظهر حجمهم بالنسبة  
 بآدم بل يقتضون صدمها من المثلث الى السدس فاذا استوفى الجد نصيبه  
 خرج من البنين سواء اخذه مقاسمه او باعتبار كونها بنتا وهو المصنف  
 رحمه الله طارح كونه تلو الملقاسمة وبقر المصنف في حال بني الاعيان الى العلات  
 وان كان الموجود من بني الاعيان حاجبا لبني العلات كان الموقوف من المال

اى دكوكا نوا انا  
 لوكا لو كان اخا الواحدين ضاعدا اما اذا كان اخا فظاهر لان الذكر  
 ينحى الاعيان بحجب بني العلات مطلقا وانما اذا وجد نشان فيه اعتدا  
 فانما لا يكون لبني العلات شي لان بني العلات اما ان يكون مادكوا او انا  
 او محططين وان كانوا دكوكا او محططين فانما لهم الباقي بعد فرض الاختصاص  
 والاسبق هنا شئ لان الجد باخذ الثلث واكثر والاختصاص للمثلث الثلث  
 است اذا كانا نوا انا فلان لا يصح من شئ الاعيان بحجان الاخرات  
 اب وان لم يكن الموجود من بني الاعيان حاجبا لبني العلات كما لا يخفى  
 وهو عليه الكتاب بنظران في شئ بعد صيد الجدة صيد الاب وصيف

الكل

الكل كان لبني العلات فان لم يتق شئ فلا ميراث لهم الا الى الاحل الواحد  
 لا محب في العلات (الاذا صار من عصبته مطلقا ولا يصح عصبته مطلقا)  
 الامع البنات او بنات الابن فلهذا كان الباقي لبني العلات وان يتق  
 ان لا يكون لبني العلات هنا شئ اصلا او يكون للامات من الميراثات  
 السدس ذلك لان الاخوات مع الجد اما ان يصر عن عصبه او لا فان  
 عصبته حجت لاخت الواحد جميع شئ العلات كما اذا صار عن عصبته  
 مع البنات وان لم يصر عن عصبته كان لآلات لبني العلات السدس لان  
 مع الواحد السدس فليست الاخوات يصر عن عصبه بالنسبة الى الاجل اظهر  
 بصيه بالمعاسمة ولا معنى لعصبته من سوى هذا اما ان يصر  
 مع البعض لا بصوته فهنا يسبق صاحب الفرض الى ما اخذ الواحد  
 فلهذا ويكون الباقي لبني العلات وان تال لما اذا دخل النقص على  
 لبني العلات في جميع استوفى الكافي وراشهم مع الجد لان يتق ان يتق  
 الباقي بعد صيد الجد من الاخت الواحد فانما شئ العلات على اربعة  
 اسهم بل انما للاحدة سهم للباقي لان رصهم من ستة كما انك تسلم احدا  
 لمن على ذلك كما لو كان كان الجد مع كان ليكامل الاخوات حصونا

باب في بيان  
الاعتناء بالاعتناء  
في الالقاء والاعتناء  
في الالقاء والاعتناء

منه الاختسار في الاعيان وبين العوات الاربعة كذا هنا  
القص من السدس في العوات اذا كان مع الاخت الوحدة اختان  
لا يحسب اما اذا رزق على ذلك حصل من السدس كلا لان الحاصل للجد  
حينئذ ثلث المال للاخت الاربعة المصنف من السدس يعني العوات  
ثم نقص او الجرحان حسب ثبوت لبنى العوات في صور اجتماعهم مع  
الاب والجد كما كان لان اراحت مقدمة في استحقاق النصف للسدس عليه  
في الكتاب العزير وثبوت السدس لثلاث بنى العوات معها كما كان  
بالسنة كجمله للثلثين ولهذا لا يذكر السدس فريضا لهم في المقر هنا  
الوصف وليل المستحق للاخت هنا مع الجد للثلثين ثلثا والعجاة  
رضي الله عنهم ما عند الصدق ومن باعة فظاهر اما عند جدنا  
فلاهم الارون نور شمس مع الجد فريضا وانما من الباقي اربعة سهم  
اقل او اكثر ولا يلجئ شذوذ اتباعه كالباقي والاخت مع الباقي  
لا من فريضا واما عند علي بن ابي طالب فالاخت اربعة سهم  
مع الجد فريضا وكنى لانه اسمهم من الجد فكان القول باستحقاق الاخت  
الفرض ومقاسمة الجد تقنيا بانفاق الصحابة رضي الله عنهم وصار

الكل

الحاصل انه لا يمكن نور شمس السدس في هذا الفصل لانه لا خلافا ان  
كلمة للثلثين او لا لاسبيل الى الاول لعدم اجماعهم ولا لاسبيل للمالك  
لان ميراث من السدس شرطه ذلك الوصف ولا يثبت مع ايقاب  
وهذا يظهر الفرق بين هذا الفصل وبين اداهم سهمي آخر كما ذكر في النظر  
لانه امكن نور شمس الاخت سهمه المثلثين فما كان للاخت لار السدس  
المكمل ايضا بالنقص سهمه ستة المجمع ويكون المثلث عايله ولا ذلك هنا  
اذا لم يكن منقص ليجد عما هو الاية له ولو ورثت العوات لار السدس  
ليخص نور شمس من نقصا فرض الاخت لار وام والاطم له سهم  
اذا كان ذلك ما نص من عشرين لار اصلها من خمسة للجد سهمان  
باغبان والمقاسمة والاخت سهمان ونقص بق نصف سهم من الاختين  
الاب والجد اربعة سهم فانكسر على الاخت نصف وعلى الاخت الربع  
وجميع النصف داخل في مخرج الربو فاكفيين باربعة فرضها  
في اصل المقاسمة ثلث عشرين كما ذكر من اربعة من خمسة يعني في اربعة  
قال رحمه الله وان اختلف سهمهم فليجدنا اصل  
المثلث بعد فرض ذي السهم ايا المقاسمة كزوج وخذوا من اربعة

باب في بيان  
الاعتناء بالاعتناء  
في الالقاء والاعتناء  
في الالقاء والاعتناء









فاولم يجعل الاخ صايحه فمن لم يسطع بسبب الجدة زيد لا يرى  
 حرمان الاخ بالجد واعطيت فريضة وهو النصف ثلثه من ثمة  
 المسئلة الى السعة ثم يضم لمحصل الجدة والاخ فيقسمان له لا يوسلم  
 للاخ ما فرض الاخر تحت الميراث على الجد لا يرى زيد ذلك فان  
 سكا هذا الميراث ترك جده واخا الابن ام واخو الاب فان للجد الثلث  
 وللأخ النصف والباقي للاخوين ولو كان معهم جده كان لها السدر  
 وللجد ثلث الباقي للاخ النصف فحصل نصيب الاخ على الجد  
 ولم يسم الحاصل لهما منه فقلت الفرق بين المصغر للجد وجدة من الحكم  
 به وهم اولاد الاب لانهم وارثون بالحق الميراثي الحاصل للاخ <sup>الزيادة</sup>  
 انما هي من اولاد الاب لانهم لا يسمون نصيب الجد عما كان بخلاف  
 لان المنقص محدود وما يحصل للجد صغير بسبب فرض الاخ ان  
 كان سدرضا نصرا فتساووا ولم يسم الحاصل الا يحصل للجد الا ربع  
 من الامور الثلثة والاشبه هذه المسئلة المعقدة العالمة الى التمسك  
 لان سقوط الاخ ثم انما كان بعد رجوعها صلح في فرض <sup>وجده</sup>  
 الميت وهنالم معززة كرجعة لو كان مكانها اخ لسقط بعد رجوعه

صلح

صاحب فرض قال رحمه الله وسميت اكدية لانها واقعة  
 امرارة من خا اكد هذا الجدل اقوال وقيل انه سأل عنها عبد الملك بن  
 فقهها يقال لها اكد فاحطوا فيها فسميت اكدية كذا عن الامش  
 السبستان على وفق القياس في النسب وقيل انه ذكر فيها مذهب زيد  
 وهذا القول يحكى عن وكيع بن جراح ولست هذا النسبة قياسية  
 قال صلح المحط قال مشا غنا لولادة المسئلة والا كان  
 اصح الاول بعد قول الميرضى الله عنه قول زيد قوله وقدر  
 عن الشعبي انه قال سألت قبيصة بن ذؤيب عن قضائه زيد الكد  
 فقال لا والله ما فعل هذا زيد قط وقبيصة كان من كبار اصحاب زيد  
 فحتمل الكارهة هنا وجهين احدهما ان يكون مذهب زيد فيها  
 مثله مذهب علي رضي الله عنه وهو ان يفرض للاخ ثلثه والباقيهما  
 الجد فقول المسئلة الى السعة الوجه الثاني ان يسقط الاخ يستقر  
 على اصله انها عصب مع اجدك الاخ الا ان المشهور للمد في المسئلة  
 عن زيد فاحتمل كاهله خا وجدة عنه وهو الذي قد ساءه في عمل  
 الفقهاء الآخرين بقوله وقيل سميت اكدية لانها اكدية مذهب زيد

المدونة

المعاسية فان عليا رضي الله عنهما لم يكن يفرض الجدة السدس للجمع الى المادى  
 عند كونه الاخوة والاخوات وتريد المقاسمة على ستة وهذا فرضه السدس  
 بدون الميراث وان سعى رضي الله عنه جبالا ام هنا من الميراث الى السدس  
 بالاختار الواحد مع الجدة ولم يفعل ذلك في ام وجدواخ واظهره وايات  
 انه جعلها من ربعة للاختار النصف والبلدة من الام والجد نصفين  
 واما ان جعل الاختار لصاحبه فرض هنا ولم يفعل ذلك في باقي المسائل  
 واكثر رحم الله ولو كان مكان الاختار واختار الماعول  
 والاكثرية ام الاختار فلما امتد انه سقط بعد جعله لصاحبه فرض  
 واما الاختار فلان وجوده مما جعل للام السدس من فرضه الام  
 والزوج سهمان فاخذ منها الجدة سهمين للاختار سهم واحد لو فرض  
 اكثر من اختار لان سهم الجدة لا يسقط عن السدس وقد انتهى ما ذهب  
 زيدا والآن شرع في بيان مذهبه على ابن مسعود رضي الله عنه في الجدة  
 ليطلع الفقهاء على احوال الصحابة وقد قبلوا فقهاء الناس عنهم  
 بما عملوا الناس انما مذهب على وضع فانه يقسم المال بين اخوة والاخوة  
 من اخوات مادامت المقاسمة حيية ثم السدس وكان سؤله واكار

السدس

السدس خزانة احد السدس ونقسم الثلث من الاخوة والاخوات هذا  
 هو المهور عنه والاعتدال والاداء مع بنى الاصناف في مقاسم الجدة  
 فاذا كان مع الجدة وسهم سوي الميراث اخذ سهمه ثم الجدة خزانة  
 من المعاسية ومن سدل التحسين فان كان محمد بن كان الجدة السدس  
 لا عبر ولا يكون عصبه ومن مذهبه ان يجعل الاخوات للمنفرد اب مع الجدة  
 اصحاب فرض الواحد النصف والمثني فصاعدا الثلثان الباقي في  
 الجدة ما لم ينقص عن السدس فان نقص فرضه السدس كذلك لو ذكر  
 اختار الاب وام واختار الاب فصاعدا يكون للاختار اب وام النصف  
 والاخوات لا السدس كماله للثني والباقي للجدة فان كان مع اولاد  
 الاب ذكر كالزوجة اختار او اختار له ام واخا واختار الاب اختار  
 او الاختار الفرض والباقي من الجدة واولاد الاب لم ينقص احد  
 عن السدس وان نقص كماله السدس ومن مذهبه جواز تقضي الام  
 على الجدة وامها مذهب ابن مسعود فانه يوافق عليا رضي الله عنهما  
 فانه لا يعتد باولاد الاب مع اولاد الاب والام عند المقاسمة مع الجدة  
 وان كانت الاخوات المنفردات مع الجدة اصحاب فرض لا الميراث



احد من اولاد الابح احد من اولاد الام سواء كان اولاد الابا نانا  
 او ذكورا او عذرا من بل محل البلية قد فرض الاخوات لارام الجدة ونوا  
 زيلة ان الجدة خير الام من الماسة ومن يلد الكفا اذا اضع  
 معهم دوهم فعند روايتنا فاحدها كذهب على رضي ابنة رواها اهل  
 العراق والثانية كذهب زيد بن رواها اهل الحجاز وكان افضل  
 اما على جدي فقال بنت وجد اخوت زوج وام وجد الكفا وجد  
 البنت والزوج المصفى الباقي من الجدة صاحبة بصفان وهاتان  
 من مرتبات ابن مسعود رضي الله عنه واعلم بان شر الخلاف  
 بين الصحابة رضي الله عنهم في ميراث الجد مع الاخوة والاحواز فظهر  
 في ست مسائل كلها مروية عنهم احدها ام وجد واخت الاب وام  
 اولاب عندنا بكر رضي الام المثلث والبنة الجدة ولا شيء للاخت وعند  
 رضي الام المثلث والاخت المصفى للجد السدس وقال عثمان رضي الله عنه  
 المماثل منهم ثلاث لان لا يرى بعض الام على الجد وعند زيد بن  
 الثانية بعد فرض الام وهو المثلث من الجدة والابا ما ومن ابن جدي واما  
 في رواية للاخت المصفى للام السدس والباقي للجد وفي رواية المصفى

البكر من خط الام

من

الام المصفى للام

غنم غنم

من الام والجد بصفان وسعي من الماسة مثله ومن ربه وسدس  
 الزوجة عثمان بن علي بكر رضي الله عنه للام المثلث وللزوجة المصفى  
 وللبكر السدس وللأخت المصفى وتقول ابنة السبعة ولا تقسم الجدة والاخ  
 فاحصل لها من عتق من مسجود ربه وهو رابع عمر رضي الله عنه المصفى  
 وللأم السدس للجد السدس وتقول ابنة الثانية الثالثة زوج وام وجد  
 واخ لابي وام اولاب فعند الصديق رضي كافر في الأخت لا شيء للاخ وفتة  
 على وزيد على قول ابن مسعود للام السدس وللزوجة المصفى للجد  
 والبنة للاخ الرابع زوج وام وجد واخت لابي وام اولاب عند  
 ابن بكر رضي الله عنه وللأم المثلث والبنة الجدة وعند زيد بن  
 بين الجد والاخت لا شيء للاخت الا ابنة بكر المفاضة جرة البنة  
 وعلى قول علي رضي الله عنه للاخت المصفى وللجد السدس وتقول ابنة السبعة  
 قول ابن مسعود رضي الله عنه وللأخت المصفى للام السدس وللجد  
 السدس وتقول ابنة السبعة للاخت صاحبة فرض والجد  
 عن السدس الا فضل المصاحبة الخامسة زوجة وام وجد واخ لابي

84  
 وسعي من الماسة  
 اختلاف الناس

اولا ب عندنا ويكر الحوايب كما مر في النسخ وعند علي وزيد للزوج الربع  
وللام الثلث والباقي من الجدة والاب نصفان لان المقاسة خير للزوج منها  
وعلى قول ابن مسعود رضي الله عنهما للزوج الربع وعنه في الامروايمان في رواية  
لها الربع وفي رواية السديس والباقي من الجدة والاب نصفان ومثلهما بين  
الرواشين عن عمر رضي الله عنهما وهو ما مر في مسند الحسن  
في ميراث الام الاعطاء والربع في المسئلة الاولى على احدى الروايتين  
عن ابن مسعود رضي الله عنهما ميراث الجدة فلا يحط عنه فضله استمر  
عليها في السادسة بنت وجد واخت اب ام اولاد عندنا في كل معنى  
للمثل لنصف والباقي للجد والاشي للاخت وعند زيد البنت من الجدة  
ولاخت ابلاث وعند علي رضي الله عنه لنصف والجد والسديس والباقي للاخت  
وعند ابن مسعود رضي الله عنه الباقي بعد من البنت من الجدة والاب نصفين  
وهذه من مرعاته وقد رت باب المناخنة  
المناخنة مناعله من النسخ وهي تستعمل للاموال والغير في الثلث والقبول  
قال الحسن الشسلي لطل لى زالتة ونحو التراج رسوم الدوا اذا  
كان لا تار وبحث الكتاب اذا هلت منه الراغبين مثله واستعمال الخط

المناخنة

المناخنة والنسخ في القراض اذا مات بعض الورثة قبل قسم القرض  
امناخنة من قول الاموال الصحيح ان القرضه الثامنة او لما لا تار النسخ  
من الكثرة وقد حصلت لكثرة في الورثة قال رحمه الله واذا  
صار بعض الانصبا وميراثا قبل القسمة كزوج وبنت وام فالزوج  
قبل القسمة عن امراءه وابوين ثم ماثنا البنت عن ابين وبنت حدة  
ثم ماثنا الجدة عن زوج واخوين فالاموال فيه ان تصح مثل المسئلة  
وتعطى سهام كل وارث من النقص ثم يصح المسئلة الميت الثانية  
فان استقام ما في يده على الصحيح الثاني والواجبة الى الورثة المستقيم  
فايظان كان بينهما موافقة فاضرب وفق الصحيح الثاني في الصحيح  
الاول وان كان بينهما مباينة فاضرب كل الصحيح لثاني في الصحيح  
فالمخرج المستقلين وان مات راع او ثالث فاجعل المبلغ مقام اول  
والثالث مقام الثاني في العدة ثم فالربعة والخامسة كذلك الى غير نهاية  
فاسهام ورثة الميت الاول تضرب في الميراث راعه في الصحيح الثاني وفي  
وفقه وسهام ورثة الميت الثاني تضرب في كل ما في يده وفي وفقه  
العدل في هذا الباب ما خذ من باب صحيح للمناسخه من باب الرضا الما المقصود

الحسن المصطفى الثاني  
ما في من الصحيح الاول  
في النسخ



فلو انظر في سهام الميت الثاني هل هي مقسمة على الصحيح مسئلة  
 او موافقة او جبانة وهي الاصول الثلاثة التي هي السهام والروث المذكورة  
 في باب الصحيح وكان مبلغ الصحيح المذكور الثاني هنا فاما انما يقع الرث  
 ثم لان المقسوم عليه هنا انما هو مبلغ الصحيح كان المقسوم عليه ثم  
 انما هو الرث ثم يعرف سهام كل وارث من المسئلة الاولى بعد ضرب  
 الصحيح الثاني او وفق في الصحيح الاول بالطرف المذكور وامسا  
 معرفة سهام كل وارث من المسئلة الثانية انه فهو كذا ذكر في باب الرث  
 كان له من مسئلة من يرده عليه رث في الميت بعد فرض الارث عليه  
 والوجه ما ذكرنا ثم وذلك لان الصحيح المسئلة الثانية او وفق في  
 مضروب في الصحيح المسئلة الاولى الباقى مضروب سهام كل وارث من  
 الاولى في ذلك المضروب من حصة ورثة الميت الثاني مضروب ما كان في يده  
 وانتهى في ذلك المضروب انما مضارب ما في يده مضروب بالنسبة  
 في الصحيح مسئلة ان كان المضروب الاول كل الصحيح الثاني وان كان  
 وفي الصحيح الثاني كان كل ما في يده مضروب في وقف الصحيح مسئلة  
 وهو مثل قولنا وفق ما في يده مضروب في مبلغ الصحيح مسئلة اذا صار  
 كل

كل ما في يده او وفق مضروب بالنسبة الى الصحيح مسئلة كل من رث  
 من هذا التصحيح فهو مضروب في ذلك المضروب وهذا الباب يحتاج الى الطائفة  
 الخ لثلاثة التدرب تصويير المسائل ضبط الحاصل للميت فقد جعل  
 الثالث والرابع من المسئلة الاول سهام ومن المسئلة الثانية سهام  
 ورثا يكون سهامه من احدى المسائل من كسره على الصحيح مسئلة  
 والماكون مجموع السهام منقسما او بالعكس فاذا اهل جميع ذلك  
 ونظر الى سهام من احدى المسائل اختل العمل وكثيرا ما يتلى به  
 المتبدلون في هذا الشأن فلهذا الخيرة قال المؤلف فان اسقام  
 ما في يده على الصحيح الثاني ولم يقل فان اسقام الحاصل المسئلة  
 لان ما في يده قد يرد على الحاصل له بان يملك بعض سهام الورثة  
 وقد نقص من يخرج عن ملك بعض سهامه ولهذا جعل العمل على افراده  
 حال موته ويبقى ان ينظر عند استاء الورث اعطاه كل وارث  
 من الموجود من سهامه من مبلغ التصحيح ان كان من الصحيح  
 ومن الحاصل لكل وارث سوا ذلك كالحصص والرابع مثلا  
 ردت الصحيح الى جزء الوفق كذلك الحاصل لكل من رثها

من المسئلة الاولى  
 والثانية

للتحصا وكما كان يبلغ الصصح ستين واحصا بعض الورقة بثلثين  
 وللآخر عشرة وللآخر ثمانية وللآخر اثنين فهنا الستون توافق  
 كل فرد من هذا الحاصل المصف وقد هال المثلث وتعطى كل وارث نصف  
 ما كان له ومثل هذا الباقي في المناجحة وسببه ان يجمع للوارث منها م  
 من اموال شتى فصار الحاصل له موافقا لمبلغ الصصح وان كان الحاصل  
 له من كل واحد غير موافق كما في باب صصح المناسبة فلا يكن ذلك المثال  
 الذي ذكره المصنف يحتوى على كل الاحوال الثلاثة من الانقسام والتوافق والباقي  
 وستين مبلغ الصصح في اخره الماوية ثمانية وعشرين فان المسئلة الاولى  
 وديرة تقع بعد الصرح من ستة عشر المسئلة الثانية مسئلة الزوج من اربعة  
 وتقع منها وسهامها اربعة فانه قسم عليها والمسئلة الثالثة مسئلة البنت  
 تقع من ستة وسهامها تسعة من ستة عشر لا تقسم على ثلثها لكن  
 توافقها بالثلث فاذا ضربنا ثلثها وهو اثنان في ستة عشر تبلغ اثنان وستين  
 ومن كان له من ستة عشر شيء فهو مضروب في اثنين ومن كان له من ستة  
 شيء فهو مضروب في واحد التسعة وهو ثلثه والمسئلة الرابعة مسئلة الاخوة  
 وتقع من اربعة وسهامها ثمان من اثنان وثلثين تسعة لان الحاصل لها ثلثين

والله

من اولى ستة ومن بيت منها في المسئلة الثالثة ثلثة وتسعة المستقيم  
 على اربعة والتوافق من اربعة في اربعة وليس تبلغ مائة وثانية  
 وعشرين ومن له من اثنان ثلثه مضروب في اربعة ومن له من اربعة  
 مضروب في تسعة فجميع الالياء اصله الروح والواو وابنا البنت  
 وبناتها وروح الجد واحوالها الامثلة لزوج ثمانية والتمثلها  
 والابنة ستة عشر والاولاد البنت ستون اثنا عشر للبنت ولكل  
 ابن اربعة وعشرين لزوج لخمسة مائة عشرة لكل اخ تسعة واعلم  
 ان هذا المثال ناقص اذا كانت البنت الاولى من غير ذلك الزوج  
 اما لو كانت منه كانت البنت في المسئلة الثالثة خلفت ابنتي بنت  
 وعدد من امهما وام ابها وذلك هو خلاف الموضع اللهم الا ان  
 يقال بان البنت من كل من اعترض على الوى الزوج فانه انهما  
 من البنت من كفا وتباين ديارا وقتل ابقا ما فاقبلت البنت لان  
 المسئلة كثر فحتاج مسئلتها الى بيان والله اعلم بالصواب  
 ما به تدبر ذوى الارحام  
 قال رحمه الله ذوالرحم هو كل قريب له من ذى سهم والاعصبة



اعلم ان هذا ليس بمن يوث له هذا الباب اما ذوالرحم والموت على الطلاق  
وحته بله اقسام قريب هن ذوسهم وقريب هو عصبه وقريب هو ليس ذوسهم  
ولا عصبه فاعلم ان الاولان معنى الكلام في احكامها وفي الثالث فافهم  
له هذا الباب **قال** رحمه الله كان عامة الصحابة رضي الله عنهم  
يرون ثورث ذوى الارحام وبه قال اصحابنا وجمهورهم الله والصحابة  
المشاهير والهم على ابن مسعود وابن عباس في اشهر الروايتين عنه ومعاوية  
جبل ابو الدرداء وابو جبير بن الحجاج والخلفاء الاربعة على الحق عن  
القاضي الحازم انه قال لم يكن في مت مال الخلفاء الراشدين وهم  
الخلفاء الاربعة شيء من اموال الاموات الذين لهم ذوارحام واقرب  
برذ اموال ذوى الارحام من بيت المال حتى يباح للصحابة في ذلك  
عشر رطلين ثابت فامر المعتز بربذها ونقل عن ابن عمر رضي الله عنهما  
انه قال لا انا سأل على شيء كنا سأل على ان نسال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن ثلث احدها ثورث ذوى الارحام فاني لم اسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولكن وثبتهم رايي يعني الله اعلم رايته في ثورث ذوارحامهم وقدم البعض  
اما اصل الثورث فهو مستغنى عن الرأى لثبوتها بالكتاب بقوله تعالى لا ارث

نصيب

نصيب ما ترك الوالدان والاقرنون وقوله تعالى ولكم حلال مما ترك  
ما ترك الوالدان والاقرنون وقوله تعالى وان لوالد الارحام حصلا ولكم نصيب  
في كتاب الله تعالى فلهذا النصيب نصيب ثورث الاقارب بعضه من بعض  
مطلقا الا ان اصحاب الفرض قد موافق اسحق والفرق بينه والوارث  
في اسحق ان الباقي عند عدم العصبه لقوله قرأتم على ما تبين  
وكذلك قدمت العصبه من جهة النسب عليهم لقوله قرأتم في حصة النسب  
لانه يلحق بالنسب المستور وهو قوله صلى الله عليه وسلم الواحدة  
كلية النسب صغر ووالد الارحام على نصيبه النصيب اما السند بقوله صلح  
الحال وارث من الارث له رواه عمر عايشه وروى ابو هريرة رضي الله عنه  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الحال وارث وروى ابن ثورث  
الدجاج مات فقال النبي صلح العاصم بن علي هل تعلم ابيني  
والعيب قال لا يا رسول الله كان اباينا فتزوج عبد المذخر ابنته  
فولدت له ابنا لسانه دخل رسول الله صلح ميراثه لابي لينا وهو ابن  
أخته وفي الباب آثار عن ذكرنا من الصحابة واما المعقول **قال**  
الاقارب شاكوا المسلمين يسواهم في الانساب الى البيت النبوية

بها سلامه وامساوا عنهم والقراءة بالنسب واجتمع في الافراد  
 سبسان فكانوا اول بالميراث كما تقدم الاجل ثم على الاجل  
 والثالث ان اختيار الميراثان صرفه الى قرينه فوق اختياره  
 صرفه المال الى الاجانب فكان صرفه الى موضع اختياره او قصته  
 يكون المال ساجد كسبه قال **قال** رحمه الله وقال يدرى ان  
 الميراث لدوي الارحام وبوضع المال في المال وفيه قال مالك  
 رحمه الله والمحجة له ان آية الميراث عينت اسماء الميراث  
 فلو ردنا عليهم وارثا كان ذلك نسخا للنص الاستيماء على اصدان  
 واصحابه رحمه الله ان الزيادة على النص نسخ ومن حيث النسب  
 المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم **قال** المحقوا اولي الارض باهلها **قال**  
 فلاولى عصبه ذكر وليسخ والارحام عصبه فلا نسخ في المال  
 بعد فرض الزوجين وهم يقولون به وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 في الرقة والخالة فقال الميراث لهما والارحام من اجتنابهما  
 لا يملك انما لانهم الزيادة على النص لروى في دوا الارحام  
 وقد لان الآية انما سقت لسان الفرائض انما اذا ورنوا على احد

فلا

وبذلك عليه اتفاق الاجماع على ان المحجة اذا اجتمع مع النسب  
 فرضا والبيان بعد فرض الميت بعصبته ولم يكن له زيادة على النص  
 ولا نسخا ولما الحديث ولا محجة فيه لكم لانه مبني على ما في النص  
 الى العصبه عند وجوهه محيى بقوله والكلام عند عدم العصبه  
 ولم يعرض للميراث واما الحديث الاخر فهو غير ملائم لعارضه  
 من الاخبار هنا وفي باب الرقة وليس صحيحا على نفي الارث  
 فرضا او كان ثم من هو اول عنها فوفق من الاخبار بعدد المكان  
 على ان من شئ وجماعة من اصحاب المشافعي ذهبوا الى تورث  
 ذوي الارحام واختاره اكثر فقهاءهم للمنفوق في رهاها لفساد  
 احوال من المال وعنده وعنده وصاروه **قال** رحمه الله  
 ثم دوى الارحام اصنافا اربعة الصنف الاول ينتمي الى الميت  
 وهم اولاد الميت واولاد بناته لان بناته وان سقط الابن  
 والصنف الثاني ينتمي اليهم الميت وهم الاجداد الماصطرون والجدات  
 السادقات وهم المشهورون عرفا الفرض من الجدات والجدات  
 مثل ابوي الام وام ابوي الام ويحويها الصنف الثالث ينتمي الى الميت

الميت



ومنهم اولاد الاخواب وسائر الاخوة وسوا الاخوة من الام ذكر لفظ  
 الام والاولاد واليهما المذكور والاشخ وذكر الاخوة مطلقا لا استواي  
 الكثرة كون نسايتهم من ذوي الارحام وقيد الاخوة في الآخر من  
 الام لان بني سواهم من الاخوة عصبية الصنف الرابع سمي الي  
 جدى الميت او جدتيه ومنهم العيات وراعيهم الام والاولاد والاولاد  
 وهو لا وكل من يدعيهم من ذوي الارحام بمعنى المولى بهم اولادهم  
 في سوى الصنف الثاني وفي الصنف الثالث يعني به اصولهم والمراحم  
 الميت و جدتيه من اهل بيته ويراد في المداخل فيه علم الى الميت  
 الام وعمه ابي الميت وكذلك عمه الجد والجد الميت وصالتهم  
 وكذلك حال الجد وخالته وان علا واولادهم مرد ذوي الارحام في  
 كون الاصناف الاربعة ذوي الارحام لو حو المخرج الذي قسرت  
 ذوي الارحام من عدم الفرض والعصب فالكسر رحمه الله  
 وروى ابو سلمان عن محمد بن الحسن قول الحسن رحمه الله  
 ان اقرب الاصناف للصنف الثالث وان علوا ثم الاول وان سفلوا ثم  
 الثالث وان سفلوا ثم الرابع وان بعدوا وروى ابو يوسف والحسن

بن زياد وابن سماعة عن محمد بن الحسن ان اقرب الاصناف  
 الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع كقرب العصبية  
 فهو الماخو به قلت الرواية في ذوي الارحام على ما سطره  
 ذكر ابو يري سرح محطه الجواي كما ذكر المؤلف رحمه الله ذكر شمس  
 السائمة السرخسي رحمه الله في اخباره العاشر من الاجاد والحداد  
 اذا ترك اباب ام ومعه عمه او خاله فعندنا العدة والحالة اول  
 لانها اقرب وكذا ذكر في المحرط من كان اقرب من صنف كان اقرب  
 حتى لو ترك سب سب و ابام فالمرات لا الام ولكن  
 لو ترك اباب ام وعمه او خاله فالمرات العدة والحالة كل سب  
 ايضا ان على قول يوسف محمد يقدم من الصنف الثالث  
 بنات الاخوة واولاد الاخوات يعني ابنة ام اولاد على الحد الام  
 لان من اصلها ان في حقيقة العصبية يصير من الجد والافق  
 لا سواهم في الازالة الى الميت الاب وهن بنات الاخوة  
 واولاد الاخوات يدلون الى الميت الاب الحد العاشر من  
 بالام وامسك على قول الحسن رحمه الله يقدم من الصنف الثالث





والا مالم به **بسم الله في القصة** والمخالفة موافق لنا لان البعثة قرابة  
 الابوة والمخالفة قرابة الابوة والقرابة الاوثة بفضل على قرابة الابوة  
 وقول ابن سحر رضي الله عنه في رتبة المنة ونبذ الاحتجاج بقول  
 علي رضي الله عنه ان المال كله لمتنا بعد المسئلة على من الصواب على من  
 ولا يصح بقول البعض على البعض وقدم ولد الوارث لقوة قرابة لكنه  
 مد لي بابا الوارث الابا فامته مقام ابيه وما احتج به اهل الرحم من عموم  
 الآية فهو عموم واصله الخصيص فادوا ان الفرع ضرب العصباء ايضا  
 محصور عند المنان ع فيه لانه في معنا **عص** **الاصول**  
 قال رحمه الله اولهم الميراث اقربهم الى الميت كنبذ الميت وفي  
 من نبت بنت الابن وولد كذا ميتا ان الارث هنا بمعنى العصبية  
 وقدم الارث على الابعد قال **رحم الله** وان اسوقوا في الدرة  
 فولد الوارث اولى كنت بنت الابن اولى من ابن بنت الميت من  
 فب ان الميت كان الوارث اقوى قرابة من غير الوارث ولذا هو  
 عليه في اسحق والميراث المذكور اقوى اقوى كان الاخ الارثام  
 راقى قرابة من الاخ الاب كان ابن الاخ الارثام اقوى من الاخ  
 لار

لاب وفي تقدم ولد ولد الوارث **رحم الله** **عص** **الاصول**  
 رخصهم الله والطاهر عدته **قال** **رحم الله** **عص** **الاصول**  
 وجايتهم ولم يكن فيهم ولد وارث **رحم الله** **عص** **الاصول**  
 تعتبر بدان الفرع ان انفقت **رحم الله** **عص** **الاصول**  
 افاضت وحمد الله **رحم الله** **عص** **الاصول**  
 موافقا لهما واعتبر الاصول **رحم الله** **عص** **الاصول**  
 ميراث الاصول مخالفا لهما فان لو ترك ابن بنت بنت بنت عندهما  
 المال بينهما للذكر من اخذه **رحم الله** **عص** **الاصول**  
 كذلك لان صفة الاصول صفة ولو ترك ابن بنت بنت بنت  
 عندهما المال من الفرع ابا ابا باعتبار الابان لثلاثة لان كل ولد  
 للابنة وعند محمد رحمه الله **رحم الله** **عص** **الاصول**  
 اثلاثا لثلاث **رحم الله** **عص** **الاصول**  
 نصيبا من حصة **رحم الله** **عص** **الاصول**  
 قولنا يوسف واهله **رحم الله** **عص** **الاصول**  
 وقال وهو قولنا حنيفه واهله **رحم الله** **عص** **الاصول**





والجواب على قول أبي يوسف رحمه الله في هذه الصورة ظاهر  
 لانه يقسم المال بين اربعة افرع من خمسة عشر سهم الكلايين  
 ولكل بنت سهم وعلى قول محمد رحمه الله يقسم المال والاعلى اول بطن  
 اختلف من خمسة عشر سعة للبنات يجعل على حدة وسنة للبنين  
 يجعل على حدة ثم يقسم ما اصاب البنين على اربعة الخلاف في اولادهم  
 وذلك في البطن الثالث هم ابن بنتان للابن ثلثه وفي لفرجه وثلثه  
 للبنين يقسم على اربعة الخلاف في اولادهم وهم في البطن الخامس ابن  
 وبنت وللان سهمان فهو لفرجه وللبنات سهمان وفي لفرجهها هذا حصلا  
 ما حصل للذكور من البطل الاول واما الحاصل للبنات فهو سبعة  
 مقسم على اربعة الخلاف في اولادهم في البطن الثالث يلم  
 بين بنت بنات فاكسرت السعة على ابني عشر لان الابن يسوق بنتين  
 ومنهما مواضع بالثلاث فخرنا اربعة في اجد المثلث وهو خمسة  
 تبلغ سنتين فمن كان له بنتي خمسة عشر ضرب في اربعة فاصيب  
 كل واحد من ذكرنا من فروع البنين اربعة امثال المجموع له اسداه  
 واصاب البنات التسعة ستة وثلثون تقسم بين اولادهم في البطل الثالث

الثالث ومن ثلث بنين وسب بنات للبنين المثلث من ذلك ثمانية عشر  
 مقسم على اولادهم في البطل الرابع بنان بنين والابن سبعة بنت  
 بنته وللبنين سبعة تقسم من فروعها في البطل السادس ابنا  
 للابن ستة وللبنات ثلثه وكان للبنات الستة في البطل الثمانية عشر  
 مقسومة بين اولادهم في البطل الرابع ومن ثلثه سن وثلثه بنت للبنين  
 اثنا عشر مقسومة بين ابني بنتين في البطل الخامس للابن ستة  
 وفي بنته وللبنات ستة مقسومة من فروعها في البطل السادس  
 للابن اربعة وللبنات اثنا عشر للبنات الثلث من البطل الرابع ستة  
 تقسم بين ابني بنتين في البطل الخامس للابن ثلثه وفي بنته وللبنين  
 ثلثه فمخرج الابن والبنات المثلث ايضا والحاصل لكل واحد للفرع  
 على ما ذكره الاول سهم وثلثه سهمان وللثالث ثلثه وللرابع اربعة  
 والخامس ستة والسادس سهمان واللتاسع ستة واللتاسع ثلثه  
 واللتاسع سبعة واللتاسع اربعة والحادى عشر ثمانية واللتاسع عشر  
 اثنا عشر ومجموع ذلك ستون واما اطلنا الكلام في هذه المسئلة فنقسم  
 اسحقا اجماعا على اكثر من المعصين هذا الفرع واعلم انه متى اكسر على طاعة

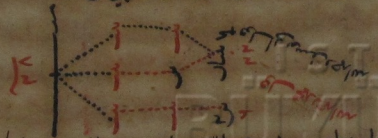




على اربعة للابن سهران ستة ولبنيت ستة ايضا وبصره في الحاصل  
 لكل واحد من اولاد فاك رحمه الله وفي محمد رحمه الله اشهر  
 الروايتين عن ابي حفصة رحمه الله في جميع ذوي الارحام وقيل حكينا  
 ذلك فيما سبق **فصل** قال رحمه الله  
 كلما وانا بعبرون الجمات في التورث عيران ابا يوسف رحمه الله بعبر  
 الجمات في اهلان الفروع ويحجر رحمه الله بعبر الجمات في  
 ولدت عن ابي يوسف رحمه الله واثان في ذلك احد  
 رواية اهل العراق واهل خراسان عنه انه لا يورث الابحمة  
 واحدة كما في الجدات عنده والثالثة رواية اهل اورواء التبر  
 انه يورث ابجيات كما حكاه المؤلف وهو الذي صححه في نسخة  
 السرخسي رحمه الله فيصالح على هذه الرواية الى الفرقة بين  
 الجدات ووجهه ان المارث في باب الجدات سمي باسم الجدات  
 والشمية في حق ذات القرابة وذات القرابتين على السواء اما هنا  
 الميراث سمي بالقرابة مع تعدد سعة لها ثم ضمن المؤلف المثال  
 وقال كذا ذكر بن بنت بنت وما اياها ثانيا بن بنت وابن  
 بنت

في ورثه في الارحام

بن بنت عن ابي يوسف المال بينهم المائتا صار كانه ترك اثنتي  
 وابنا لثلاثة للبنين وثلاثة للابن عند محمد رحمه الله فيقسم المال بينهم  
 على ثمانية وعشرين سهران للبنين ثمان وعشرون سهران  
 من قبل ابيهما وستة اسهم من قبل ابيهما وستة اسهم للابن في صورة  
 المسئلة رجل له ثلث بنات انت واحدة منهم بنان وانت كل واحدة  
 من الباقيتين بنت وزوج لابن بنت خاله منها فولد لها بنت  
 فلهما قرأتان من حنتين وولد للبنيت الاخرى ابن فله قرابة واحدة كل هذا



استأخذني يوسف رحمه الله مضاعف عدد البنين فجعلها  
 اربعة لان ثلثا حصة اولى فيقسم المال بينهم على ستة اسهم ثلثاها  
 للبنين وثلثاها للابن واما محمد رحمه الله فانه يقسم المال  
 اولا في البطن الثلثة بين البنين وثلث بنات لانه يعتقد ان اسنير  
 وزوجته بنتين في الثلث الله تعالى هما فيكون للابن اربعة اسباب

والبنين ثلثة اسباع يقسم على ابن وبنتين فانكسر عليهم وهم  
اربعة قصر باربعة في سبعة سلغ مائه وعشر من الابن في البطل المأخوذ  
منها ستة عشر فهي لبنتيه ولزوجته والاخرى اثنا عشر مقسومة بين  
ابن وبنتين للابن ستة وللبنين ستة واجتمع للبنين اثنا عشر وعشر  
وللابن ستة كما ذكرنا ويتصور المسئلة ايضا لو كان للرجل بنتا ورجل  
احد منهما ابان في الاخرى بنت فزوجت البنت بالناسان فحواث ابن  
ثم مات زوجها او فارقتها وتزوجت بان خالها فجاءت بنتها  
لاحلف فصل في الصنف لثاني وهو الصلاد  
الساقطون والجلالات الساقطات قال رحمه الله تعالى  
الميراث اقربهم الى الميت من اى جهة كانت معنى ان اب الام او ابى  
من اب ام الام وان كانت الاولى انتمى بمدة اية عن لس واث  
والثاني ذكره هو مثل واثه لان قريبا للدرجة اقوى في السببية  
من الحي الوارث لان الاول معنى في نفسه المستحق والثاني  
معنى في غير وعمل الشيء في عمله اقوى من عمله في غيره وكذلك في الدرجة  
اقوى من صنف المذكورة والاثوة في هذا الباب لان الالة والذكران

١٢١  
١٢٢  
١٢٣  
١٢٤  
١٢٥  
١٢٦  
١٢٧  
١٢٨  
١٢٩  
١٣٠  
١٣١  
١٣٢  
١٣٣  
١٣٤  
١٣٥  
١٣٦  
١٣٧  
١٣٨  
١٣٩  
١٤٠  
١٤١  
١٤٢  
١٤٣  
١٤٤  
١٤٥  
١٤٦  
١٤٧  
١٤٨  
١٤٩  
١٥٠  
١٥١  
١٥٢  
١٥٣  
١٥٤  
١٥٥  
١٥٦  
١٥٧  
١٥٨  
١٥٩  
١٦٠  
١٦١  
١٦٢  
١٦٣  
١٦٤  
١٦٥  
١٦٦  
١٦٧  
١٦٨  
١٦٩  
١٧٠  
١٧١  
١٧٢  
١٧٣  
١٧٤  
١٧٥  
١٧٦  
١٧٧  
١٧٨  
١٧٩  
١٨٠  
١٨١  
١٨٢  
١٨٣  
١٨٤  
١٨٥  
١٨٦  
١٨٧  
١٨٨  
١٨٩  
١٩٠  
١٩١  
١٩٢  
١٩٣  
١٩٤  
١٩٥  
١٩٦  
١٩٧  
١٩٨  
١٩٩  
٢٠٠  
٢٠١  
٢٠٢  
٢٠٣  
٢٠٤  
٢٠٥  
٢٠٦  
٢٠٧  
٢٠٨  
٢٠٩  
٢١٠  
٢١١  
٢١٢  
٢١٣  
٢١٤  
٢١٥  
٢١٦  
٢١٧  
٢١٨  
٢١٩  
٢٢٠  
٢٢١  
٢٢٢  
٢٢٣  
٢٢٤  
٢٢٥  
٢٢٦  
٢٢٧  
٢٢٨  
٢٢٩  
٢٣٠  
٢٣١  
٢٣٢  
٢٣٣  
٢٣٤  
٢٣٥  
٢٣٦  
٢٣٧  
٢٣٨  
٢٣٩  
٢٤٠  
٢٤١  
٢٤٢  
٢٤٣  
٢٤٤  
٢٤٥  
٢٤٦  
٢٤٧  
٢٤٨  
٢٤٩  
٢٥٠  
٢٥١  
٢٥٢  
٢٥٣  
٢٥٤  
٢٥٥  
٢٥٦  
٢٥٧  
٢٥٨  
٢٥٩  
٢٦٠  
٢٦١  
٢٦٢  
٢٦٣  
٢٦٤  
٢٦٥  
٢٦٦  
٢٦٧  
٢٦٨  
٢٦٩  
٢٧٠  
٢٧١  
٢٧٢  
٢٧٣  
٢٧٤  
٢٧٥  
٢٧٦  
٢٧٧  
٢٧٨  
٢٧٩  
٢٨٠  
٢٨١  
٢٨٢  
٢٨٣  
٢٨٤  
٢٨٥  
٢٨٦  
٢٨٧  
٢٨٨  
٢٨٩  
٢٩٠  
٢٩١  
٢٩٢  
٢٩٣  
٢٩٤  
٢٩٥  
٢٩٦  
٢٩٧  
٢٩٨  
٢٩٩  
٣٠٠  
٣٠١  
٣٠٢  
٣٠٣  
٣٠٤  
٣٠٥  
٣٠٦  
٣٠٧  
٣٠٨  
٣٠٩  
٣١٠  
٣١١  
٣١٢  
٣١٣  
٣١٤  
٣١٥  
٣١٦  
٣١٧  
٣١٨  
٣١٩  
٣٢٠  
٣٢١  
٣٢٢  
٣٢٣  
٣٢٤  
٣٢٥  
٣٢٦  
٣٢٧  
٣٢٨  
٣٢٩  
٣٣٠  
٣٣١  
٣٣٢  
٣٣٣  
٣٣٤  
٣٣٥  
٣٣٦  
٣٣٧  
٣٣٨  
٣٣٩  
٣٤٠  
٣٤١  
٣٤٢  
٣٤٣  
٣٤٤  
٣٤٥  
٣٤٦  
٣٤٧  
٣٤٨  
٣٤٩  
٣٥٠  
٣٥١  
٣٥٢  
٣٥٣  
٣٥٤  
٣٥٥  
٣٥٦  
٣٥٧  
٣٥٨  
٣٥٩  
٣٦٠  
٣٦١  
٣٦٢  
٣٦٣  
٣٦٤  
٣٦٥  
٣٦٦  
٣٦٧  
٣٦٨  
٣٦٩  
٣٧٠  
٣٧١  
٣٧٢  
٣٧٣  
٣٧٤  
٣٧٥  
٣٧٦  
٣٧٧  
٣٧٨  
٣٧٩  
٣٨٠  
٣٨١  
٣٨٢  
٣٨٣  
٣٨٤  
٣٨٥  
٣٨٦  
٣٨٧  
٣٨٨  
٣٨٩  
٣٩٠  
٣٩١  
٣٩٢  
٣٩٣  
٣٩٤  
٣٩٥  
٣٩٦  
٣٩٧  
٣٩٨  
٣٩٩  
٤٠٠  
٤٠١  
٤٠٢  
٤٠٣  
٤٠٤  
٤٠٥  
٤٠٦  
٤٠٧  
٤٠٨  
٤٠٩  
٤١٠  
٤١١  
٤١٢  
٤١٣  
٤١٤  
٤١٥  
٤١٦  
٤١٧  
٤١٨  
٤١٩  
٤٢٠  
٤٢١  
٤٢٢  
٤٢٣  
٤٢٤  
٤٢٥  
٤٢٦  
٤٢٧  
٤٢٨  
٤٢٩  
٤٣٠  
٤٣١  
٤٣٢  
٤٣٣  
٤٣٤  
٤٣٥  
٤٣٦  
٤٣٧  
٤٣٨  
٤٣٩  
٤٤٠  
٤٤١  
٤٤٢  
٤٤٣  
٤٤٤  
٤٤٥  
٤٤٦  
٤٤٧  
٤٤٨  
٤٤٩  
٤٥٠  
٤٥١  
٤٥٢  
٤٥٣  
٤٥٤  
٤٥٥  
٤٥٦  
٤٥٧  
٤٥٨  
٤٥٩  
٤٦٠  
٤٦١  
٤٦٢  
٤٦٣  
٤٦٤  
٤٦٥  
٤٦٦  
٤٦٧  
٤٦٨  
٤٦٩  
٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤  
٤٧٥  
٤٧٦  
٤٧٧  
٤٧٨  
٤٧٩  
٤٨٠  
٤٨١  
٤٨٢  
٤٨٣  
٤٨٤  
٤٨٥  
٤٨٦  
٤٨٧  
٤٨٨  
٤٨٩  
٤٩٠  
٤٩١  
٤٩٢  
٤٩٣  
٤٩٤  
٤٩٥  
٤٩٦  
٤٩٧  
٤٩٨  
٤٩٩  
٥٠٠  
٥٠١  
٥٠٢  
٥٠٣  
٥٠٤  
٥٠٥  
٥٠٦  
٥٠٧  
٥٠٨  
٥٠٩  
٥١٠  
٥١١  
٥١٢  
٥١٣  
٥١٤  
٥١٥  
٥١٦  
٥١٧  
٥١٨  
٥١٩  
٥٢٠  
٥٢١  
٥٢٢  
٥٢٣  
٥٢٤  
٥٢٥  
٥٢٦  
٥٢٧  
٥٢٨  
٥٢٩  
٥٣٠  
٥٣١  
٥٣٢  
٥٣٣  
٥٣٤  
٥٣٥  
٥٣٦  
٥٣٧  
٥٣٨  
٥٣٩  
٥٤٠  
٥٤١  
٥٤٢  
٥٤٣  
٥٤٤  
٥٤٥  
٥٤٦  
٥٤٧  
٥٤٨  
٥٤٩  
٥٥٠  
٥٥١  
٥٥٢  
٥٥٣  
٥٥٤  
٥٥٥  
٥٥٦  
٥٥٧  
٥٥٨  
٥٥٩  
٥٦٠  
٥٦١  
٥٦٢  
٥٦٣  
٥٦٤  
٥٦٥  
٥٦٦  
٥٦٧  
٥٦٨  
٥٦٩  
٥٧٠  
٥٧١  
٥٧٢  
٥٧٣  
٥٧٤  
٥٧٥  
٥٧٦  
٥٧٧  
٥٧٨  
٥٧٩  
٥٨٠  
٥٨١  
٥٨٢  
٥٨٣  
٥٨٤  
٥٨٥  
٥٨٦  
٥٨٧  
٥٨٨  
٥٨٩  
٥٩٠  
٥٩١  
٥٩٢  
٥٩٣  
٥٩٤  
٥٩٥  
٥٩٦  
٥٩٧  
٥٩٨  
٥٩٩  
٦٠٠  
٦٠١  
٦٠٢  
٦٠٣  
٦٠٤  
٦٠٥  
٦٠٦  
٦٠٧  
٦٠٨  
٦٠٩  
٦١٠  
٦١١  
٦١٢  
٦١٣  
٦١٤  
٦١٥  
٦١٦  
٦١٧  
٦١٨  
٦١٩  
٦٢٠  
٦٢١  
٦٢٢  
٦٢٣  
٦٢٤  
٦٢٥  
٦٢٦  
٦٢٧  
٦٢٨  
٦٢٩  
٦٣٠  
٦٣١  
٦٣٢

ام ۳

五

محض العصبية لأن الذنوب إنما هي في الفضائل ومقابل للدرجة  
تؤثر في الأستقلال للميراث وكان أقوى منها قال رحمه الله  
وعند الاستواء في الدرجة فمن كان يدلي وارثا في العض  
والأرجح له عند الأخيرين أما الذين يرجحونهم منهم أصحابنا على  
ما حكى أبو سليمان في المتوسط في باب الهم وأبام الهم أن المال بينهما  
الثلاث ثلثاه لأب أب الأم وثلثه لأبام الأم وذكر شمس الأئمة في باب  
أب الأم وأبام الأب على قياس قول محمد رحمه الله المال بينهما الثلثا  
يخص لثلاث الأب أم الأب وثلثه لأب أب الأم قال لأن أب الأم يدلي  
بالأم وأبام الأب يدلي بالأب على قول أهل التنزيل المال كله لأب الأم  
لأنه يدلي بصاحبة فرض وكذلك قولهم في المسئلة الأولى المال كله لأب  
أم لهذا المعنى وقال عيسى بن إبان في المسئلة الأولى المال كله لأب الأم  
لأنه عصبية الأم وأختلف المساع رحمه الله على قول عيسى في المسئلة  
ثمة من يقول المال كله لأب أب الأم لأنه عصبية أم وبصاحبة فرض  
في حقه ولا يوجد ذلك في حق الآخر قال شمس الأئمة رحمه الله  
أن عند المال كله لأب أم الأب لأن اتصاله إلى الميت بقرانه الأب في نسبه



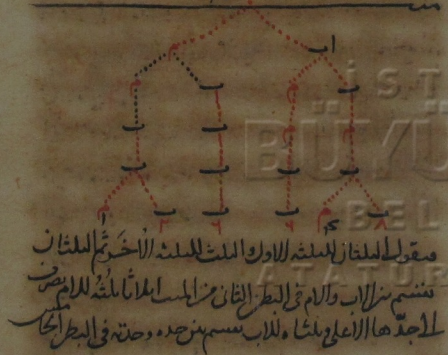
العصور المتوالية من قرانه الاب من قرانه الام وانما اعتبر العصور في الام  
 عند اتحاد الحجة لانه معتد باعتبار معنى العصور في النسبة الى الميت  
 فان تكلم بالام والام والام والام والام فقد ذكر ابو سلمان في المبال  
 تقسم بينهم ثلاثا الثلاثان الاب ام الاب الله يدلي بالاب لاخر ان  
 تدليان بالام فلهما الثلث ثم الثلث الذي لم يذكر يقسم بينهما بالام والثلاث  
 الاب ابل الام وثلثه الاب ام والام وعلى قول اهل النبل يسقط ابل الام  
 ويكون المال من الاخرين نصفين وعلى قول عيسى يسقط ابل الام باب  
 اب الام يسقط ابل الام وابل الام الاب وقد سبق في اختلافه على قوله  
 فان ترك مع هؤلاء حصة فاسد فكل الام وهو ابل الام فعلى قول اهل  
 النبل وقول عيسى هذا الاول سواء ويسقط الحصة فاما على ما ذكر  
 ابو سلمان عن محمد رحمه الله فلا ابل للثلاثان الثلثة الباقي ثلث  
 الاب ام والام وثلثه من ابل الام ومن ابل الام الثلثة الثلاثان المذكور  
 والثلث الباقي يقسم بين سبعة وعشرين لما احتسبوا من ابل الثلث  
 ثلثه ثلثه وامل ذلك سبعة وعشرون فيكون ابل الام اثنا عشر  
 وابل الام الام ثلثه وابل ابل الام اربعة والام ابل الام اثنا عشر فان  
 لم يذكر

بهذا ان محاسن جميعهم الله لا يحصى بهذا الصنف المدلل بوارث على عمر  
 والنرجع والقدم على قول اهل النبل وصاح الى الفرق في هذا الصنف  
 ومن الصنف الاول خمسة ثم فله المدلل بوارث ووجهه ان الوارث  
 منه اصل الفروع فتتوي الفروع به امثا في هذا الصنف الوارث مع  
 فلا يسوي به الاصل فاما **باب** رحمه الله وان استوفوا ذلهم  
 وليس فيهم من يدلي بوارث وكان كلهم يدون بوارث ولا يصح صفة من  
 يدون بهم واتخذت قرايتهم فالنسبة على ايدانهم بعضه فالصفة المتفق فيها  
 المذكورة والاثوية واتحاد القرابة ان يكون احييما من جهة ابل الميت  
 او من جهة امه وهذه الاوصاف تحت مع ابل الميت فيهم من يدلي بوارث  
 كاب ابل الام فلم ابل الام فقد استوفوا في المنزلة وفي عدم الادلاء بالوارث  
 وفي صفة المدلية واتحاد القرابة يستقيم المال بينهما الثلاثا ثلثه للذكر  
 وثلثه للثلاثين المذكورة ما شره الرجحان عند اتحاد القرابة كما في  
 ام والاد وامثا استوفوا في المنزلة والادلاء بالوارث فافوا الصفة المذكورة  
 واتحاد القرابة فلا يصور احصاها الا ان يفرض ذلك في أصلها  
 نسب ولقد قصص في نسبة منها ثم ما ناعا ولكن لا يجد ابوام ثم ما بالولد

وهنا عتق ملك الاوصاف لكن هذا النسب لا ثبت جماعة من اهل العلم  
 قال رحمه الله وان اختلفت صنفين يدلون بهم جمع مع  
 اتحاد القراءة قال تقسم المال على اول بطن احلف كما في الصنف  
 الاول ونصوّر اختلاف صنفين يدلون بهم مع الادلاء بالوارث مع  
 عدم الادلاء بالوارث وقد يكون احدهم مدعيًا بالوارث دون الآخر  
 كل ذلك مع اتحاد القراءة مثال الاول ام اب اب اب ام اب  
 ومثال لثلاثة اب اب ام الام واب اب اب ام ومثال الثالث  
 اب ام ام الام واب اب ام الام وقسمة المال هنا على اول بطن احلف  
 ظاهر على قول محمد رحمه الله كانه الصنف الاول وحلف ابو يوسف  
 لا الفرق وجه لغير الاختلاف هنا تغير الحجة لا يجعل الشخص الواحد  
 من جهة ام واخرى من جهة اب والتمسك بالارث فيما احلف او ما  
 الاختلاف في الصنف الاول لا تغير الحجة لانه لا يخرج به الشخص كونه  
 ولدًا لميت ولا اختلاف الحجة في الاب وام اعتبار في غير هذا الموضع  
 كما في العتق والحالة وكذلك هنا قال رحمه الله قال احلفت  
 قرانتم في اللسان لم يلزم الاب اللسان لقراءة الام ثم ما اصاب كل واحد من قسم

تقسم

كما لو اختلفت قرانتم بعضه اذا اختلف صنف واحد من جهة الام  
 من جهة الام كان اللسان لقراءة الاب والمثل لقراءة الام ثم الذي  
 اصاب لقراءة الاب ينقسم على اول بطن احلف فهم وكما ما اصاب لقراءة  
 الام وان لم يختلف فهم بطن كانت النسبة على اذن كل صنف مثال ذلك  
 اب اب ام اب اب وام اب ام اب واب اب ام اب واب اب اب  
 ام واب اب ام ام وام اب اب ام على هذه الصو



وقول اللسان للثلاثة الاول والثاني للثلاثة الاخر ثم اللسان  
 ينقسم من الاب والام في البطن الثاني من الميت اما ثلثة للام  
 لاجدها الاعلى وثلثة للاب ينقسم من جهة واحدة في البطن الثاني





المذكور على الخلق لصعق الواسط منهم ومن الميت وهو الامم فيسرى ذلك  
 الى اولادهم لم يادف الصعق في الواسطة فان قتل السكك عليك  
 الجحش الفاسد والحد الفاسد اذا كانا من قبل الامم وان الذكر  
 يفضل على الحية وان كانت الواسطة من الامم فلتا التفضيل ثم  
 نشاء من كون الجد والد والجد والد والد والجد والد والد  
 المصنف حكمه لو كان احدهما اب والآخر الام لان ذلك يصح  
 بما سبق وبما لا يعقب هذا الكلام لان الذي هو الاب فيكون  
 الاخ بنت ابنة او ابنة لانها ولد الحصة فان كانت الاخ عند محمد  
 الربع لم تكن ابنة الاخ صلب حدها وولدت الاربع لان بنت الاخ  
 نصيب حدة لانه تعتبر الاصول وعندنا في يوسف والمالك  
 لان بنت الابن لا تعتبر الاقوي على المذكور لان قال رحمه الله  
 وان استوفى في القرب والسبب فابو يوسف يعتبر  
 ويحمد فيقسم المال على الاباء والاعمام مع اعتبار عدد الفروع  
 في الاصول فما اصاب كل فروع بقسم من فروعهم كانت الصنف الاول  
 وذكر شمس الامم رحمه الله لئن قلنا يوسف هو الظاهر في قول اب  
 حصة

الى حصة رحمه الله وعنه رواية مثل قول محمد رحمه الله فمحمد  
 على اصله في اعتبار الاصول لان القرابة منهم يستفادوا يوسف  
 نظر الى الارث مستحقها معنى العصب مقدم الاقوي في الامم كما  
 في حصة العصب قال رحمه الله فان تركت  
 اخوة مسقر قس وثلثه بنين وثلثه بنات اخوات مسقرات عندنا  
 يوسف رحمه الله فيقسم كل المال من فروع بني الاعيان ثم من فروع  
 بني العلات ثم من فروع بني الخفاف للمذكر مثل حظ الانثى باعتبار  
 اربابان ارباعا فعنه اذا علم الفرق الاول قسم من الفروع التي في ابو  
 عدم المال فيقسم من الفروع الثالث والعسمة من فروع بني الاعيان  
 للمذكر مثل حظ الانثى في قولنا يوسف رحمه الله عليه ما هو علي  
 الرواية المشاهدة وظاهر الرواية انه يعقسم بينهم على السواء قال  
 وعند محمد رحمه الله يعقسم ثلث المال من فروع بني الخفاف اذا لم باعتبار  
 ارباباء والمائة من فروع بني الاعيان ايضا فاذا اعتبار عدد الفروع في الاول  
 نصف ثلث الاخ نصيب ابها والصنف الآخر من ولدي الاخ للمذكر مثل  
 حظ الانثى باعتبار اربابان بقص من تسعة والاكاد شفع الاشكال حصة

في الاول  
 حصة









وبنحوه وبقوت العصف وانما هو باعتبار معنى العصف  
 في الاصطلاح **قال** رحمه الله  
 الحكماء انه اذا انفرد واحد من اصحاب المال كله هذا الحكم فاما  
 نحن فاصناف لان الارض انتم في بعض الارض بالصوبه والصبيبة  
 اخذ المال كله **قال** رحمه الله وان اختلفوا وكان جميع الارض  
 متحدة كالتات والحالات والاحوال لا يورثونهم ولا يورثون  
 بعض من كان الارض ام او من كان الارض من كان الارض  
 لام اعتبارا بالصوبه فان الارض في ام او في من الارض  
 بين ان يكون في بعض الارض في ام او في من الارض  
 في القوة وبعضهم ذكر وبعضهم مات فالما لا يورثون  
 لا يشترط كالحالة كالمال ام او في ام او في من الارض  
 عن ابي يوسف رحمه الله ان الذكر والامثلي اذا كانا في المال بينهما  
 بصنان اعتبارا بالارض والارث ام والفرق ان الارض هي العصف  
 وفي مثله فضل الذكر ولا يورث امه فالارض ثبت نصا على  
 سهم مقدرا فلا يجوز غير من قيل على اصل الكلام ان  
 تقدم

ان تقدم الحالة لام على الحالة لاني لان الارض في ام او في من الارض  
 صحه وارثه ولا يورثون في ام او في من الارض فاصف الميراث والارث  
 كما ان الصنف اموال وان الارض المعتبر لاداء الى الميت والارث في  
 الحالة الى الميت انما هي الام انما يسمى حاله لكونها اختلاط واستتار  
 في هذا الصنف تقدم من كانت الاختبة لها في ام او في من الارض  
 ان ارثت الارض في هذا الصنف من ارثت لام لكون الارض في ام او في من الارض  
 لا يورثون في النسب لهذا المعنى تا هلت الاخت لار العصفية مع النسب  
 دون الارث من ام والوجه الثاني ان قوة القرابة ترجح في  
 المسحوق والاداء بالوارث ترجح من خارج واعتبارا بالاولى  
 عند تعاضدهما لما بيننا **قال** رحمه الله وان كان  
 حيدر قريتهم مختلفا فلا اعتبار لقوة القرابة كعمه الارث وخالة  
 لام او خالة الارث ام وعمه ام فالملثان لقراءة لار نصبت لار الملث  
 لقراءة لار وهذا طاهر الرواية وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه  
 جعل المال الذي لقراءة لار اعتبارا بما اذا اجتمعت الجمدة ووجه ظاهر  
 ما روى عن الصحابة رضي الله عنهم انهم اعتبروا عمه وخالة للملث

والحالة المثلث ولم يفضوا لان قوة القراءة انما تظهر عند الجلاء  
حينئذ القراءة انما من باب الفضل والزيادة فلا يظهر ذلك في حنين  
وصار هذا كما لو حلفت للدرجة فلانة لا تعين قوة القراءة لعمدة  
وان عمدة الارحام المال كله للعمه لان القرب درجتها ولم يعتبر قوة القراءة  
واذا لم يعتبر قوة القراءة هنا كان للعتبر صحتها القراءة صاخذ كل وقت  
منهم بصفت قرابته كما لو كان في الصنف الثالث قال **رحم الله**  
هم ما اصاب كل فريق منهم بقسم بينهم كما لو اتحد حين قرأتهم مثاله عم  
وعمه لام وقال وخاله لارام بقسم المال بينهما اذا لم يولد لعمه  
بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين بثلثه من احوال الخاله كذلك الارض  
ورين في حقهم كانه جميع التركة ولو اقر ذوا صنف التركة بينهم كذلك  
فكذلك هذا النصيب وقص من سبعة فادعيت المذكر في ثلث الميت واخواله  
فكذلك في ثلث الميت واخواله وخالاته وهما جزءا **فصل**  
او لحدهم قال **رحم الله** الميراث فيهم كما حكم في السنة الاولى  
اعني اولاهم بالميراث اقرهم للميت من اي جهة كانوا مثاله  
بنت عم لام وبنت عمه وبنت ابن عم الارحام اولاد الاولى والى القربى

داركان

وان كانت الثانية بدلي من عم وهو عصبة وكذلك خال  
مع بنته ان عمر بنت الخال ولم يملك قال **رحم الله**  
وان استوفى القرب وكان حنين قرأتهم متحد من كان له  
قوة القراءة او لي الاجماع بعضه بالتحاد القراءة ان يكونوا جميعا  
من قرابة الاب ومن قرابة الام حكمة ترك ثلث ثلث عاتقها  
اولت خالار متفرجات المال كله لمن كانتا ام الارحام ثم كانت لاب ثم لمن كانت لام  
لام لما سبق عرو من ان انهم كانوا العصباء مقدم الاقربى  
قال **رحم الله** فان استوفى القربى العصباء  
وحين قرأتهم متحد من ولد العصبه او في كبت العم وابن العمه كلامها  
لاب وام اولاد المال كله ابنت العم عن بقوله في القربى كونها الارحام  
اولاد اولام وبقوله في القرابة في الدرجة وحينئذ القراءة ظاهر  
واحتج ذلك بما ذكرنا من التدبير وقدم ولدا العصبه الخاصه  
بقوة زائد الكتب بها من قوة اصله كما سبق في الصنف الاول  
محال بنت الخال لام ومع بنت لارام فان من الارحام  
لان لا تحت تساوي لارام في كنهها وارثه والعمه لا تساوي العم لارام

مع



**قال** رحمه الله وان كان احد المراتم والآثار والمال  
 لمن كان له قوة القراءة في طاهر الرواية قماشاً على الجملة لا يجمع كونهما  
 ولذا في إجماعهم على قوة القراءة من الخاتمة لا مع كونها ولذا لو اراد  
 ان يخرج لمعنى منه وهو قوة القراءة او من الترخيص في معنى هو الاداء  
 بالوارث وقال بعضهم المالك لم يثبت العلم في اذا كان لا لانهما ولذا  
 هكذا ذكر المصنف لتعليق الخلاف وذكر شمس الامّة الشيرازي رحمه الله  
 في طاهر المذهب لدا العصبية في سؤا احللت الحجة او احدى وعلم  
 مان ولذا العصبية او رتبة تصال الوارث الميت فكانه اقررت تصال الميت  
 ولم يفصل بينهما اذا استواء في قوة القراءة او اختلفوا على ذلك في  
 من مصله الكتاب ومن الخالفين اسحق بن المخلد ان رتبة الوارث اسطة ثم  
 الميت في رتبة ولم يلفظ الى نصف الاداء لوارث اخر واعتبر قوة  
 القراءة فمنها من لم يراه امّا هذا اثر كل واحد من رتبة العلم  
 امّا هو بواسطة اصله فاعتبرت صفة الاداء بالوارث كما لو اد  
 البنات وصلى الوارث في شرح مختصر الطحاوي في الحكم في نعت عم الروام  
 اولاد ومنت عمه ان المالك لم يثبت العلم لانهما يتصل بعصبية  
 البنت

لا يثبت العلم لانهما متصلان في الارحام ولم يخل خلافاً لقوله صرح  
 العدة من غير ان يكون الابن ام **قال** رحمه الله وان استوفوا  
 في القرن ولكن خلفت حينئذ منهم فلا اعتبار بقوم القرابة والاولاد  
 العصبية في طاهر الرواية قماشاً على عمه الارام مع كونها دار ولتين  
 ولذا لو اراد من الميتين لست بالوارث من الخاتمة لا رتبة الفاء في  
 القراءة عند اختلاف الحجة فصحة وتعليقه ما سبق في آياتهم  
 نسبة المؤلف في اعتبار ولدا العصبية في طاهر الرواية فهو مخالف  
 للحكام في شمس الامّة في نعت عمه ومنت حار او خاله **قال** رحمه الله  
 لم يثبت العلم للثلاث ولست بحال الميت قال هذه رواية عن حماد  
 عن ابن يوسف رحمه الله واما في طاهر المذهب لدا العصبية  
 سواء اختلفت الحجة او احدى تشهد لذلك الحكم او اذ لا خوة  
 ولا حواشي وان نسب ابن الاخ لا يراه من ان نعت الاخ لا يراه لان  
 الاولاد لا يوارثون ولا يورثون لكونهم لم يثبت لهم نعت رتبة في القرابة  
 فان قلنا الذي من قوة القرابة وصحة الاداء بالوارث في نعت  
 القوم عند اختلاف الحجة واعتبر في الصفة على ذلك حصل الامية







خمسة عشر من قبلهما وخمسة من قبلهما والبنى من الحالة  
 بينهما عشرة فكانت التسعون قال رحمه الله  
 ثم يسفل هذا الحكم الى خمسة عمومة ابويه وخوولهما ثم الى اولادهم  
 ثم الى خمسة عمومة ابويه وخوولهم ثم الى اولادهم كما في العصبية  
 وهذا ظاهر لان الاقرب مقدم على الابدال لانه اذا اجمع عمومة  
 لراب مع عمومة الام وخوولها لارب خوولها لم واو لا هو لارب مع  
 اولاد هؤلاء كان اللسان لغيره من يدلى بالارب يقسم بينهم على اعتبار  
 من الاعتبار والشروط والملك لقوله لارب يقسم بينهم على الاعتبار  
 المقدم ونظيره اذا اجمع لارب من قبل الارب والجداد من قبل  
 لارب وقد سبق في الصنف الثالث وقد استوفى المصنف بيان الاحكام  
 المحصنة بمصارف الميراث التي صدر بها الكتاب من اصحاب الفرائض  
 ثم العصبية النسبية والمسببية ثم الورثة ثم ذوي الارحام ثم  
 منها موالي الموالات والمفترقة بالنسب من جهة الغير الموصولة  
 بالاباء على الملك وتنتهي لما لم يشر لها بالذكر انفسا الكتاب  
 بالمذكور وذلك في كتب العفة ولما يطول هذا المختصر ذكره اسفل  
 من

الربيع

بيان احكام الاستغنى عن معرفة حكمه عند الفروع  
 وكيفية القسمة في ذلك من الحنفى والمحققين والحنابلة والمزني  
 والفرقي الهدي في الميراث في كتاب الحنفى  
 قال رحمه الله للحنفى المشكل اقل التصديدين اعف  
 أسوء الحالين وعندنا حنفية وصاحبة وعليه القسمة  
 ومراده بالحنفى المشكل من لم يعرف كونه ذكرا كان ابني  
 وذلك لان حكمه لما له الرجاء كآله النساء ثم لم ينسج  
 جانب انه يكون على جانب لونه بظهور رحيمة او اجبال وانزال  
 او سبق بولي من الذكور كونه على قوله ما لم تنسج جانب  
 لونه بلسبق البول من الفرج او كونه على قوله ما لم تنسج  
 الحوض او الجبل او ظهور الذئب كذئب النساء ولا اشكال  
 انما يكون قبل البلوغ اما عند البلوغ فيسبب حاله  
 ظاهره او ما لا يظهر بذلك من عري عن الرأيتين جميعا ولم يظهر  
 فيه العلاقات المذكورة وحكم ميراث الحنفى عندنا حنفية  
 ومحمد رحمه الله في قوله يوسف راو ان ينظر الى عصبه

اعف المشكل هو الذي  
 لا يفرق بين ربه والاب  
 عليه لانه من الذئب  
 المذبح او عند البلوغ



ما نصيبه مقدور كونه ذكرا والى نصيبه مقدور كونه أنثى معطى التام  
منها وان كان محروما على احد المقدرين فلا شيء له وفي قول ابو يوسف  
الاخر له نصف ميراث الذكر نصف ميراث الانثى هو قول الشعبي وحكى  
عن ابن عباس وجوه ان حاله في الذكور وانثى فهو له والنزاع  
والقسمة على الاوجه الطريق معروف في مثلك ككافة الحق للمهر والطلاق  
والاستحقاق للمهر اذا عذر فيها البان موت الزوج وجه قول ابو يوسف ومحمد رحمهما الله  
ان الميراث مبناه على التيقن بسبب الاستحقاق اما ان يكون بطلان الذكور  
او بطلان الانثى ولا يمكن احتمال راسين وقد حملنا كل واحد منهما  
والا يكون له الاما وقع اليقين به وهو قولنا نصيبه لا يستحق اعلى كسر  
مقدرا ما النصيب من هذا والنصف من هذا فعين محقق به بخلاف  
ما ذكر من النظر لان ثمة سبب الاستحقاق مستقر به وهو الاستدلال  
المتتابع وتحليل كل واحد من العبدتين او المملكتين بحكم ذلك الاشياء  
ثابتة من غير ترجيح احد منهما على الآخر وهذا المشكوك اوضح السبب  
لان وصف الذكور وانثى سبب الاستحقاق والمقدار وان كان اصرار  
الفرقة سببا لاصول الارث والمراجحة للخنثى في الميراث مستقر بسبب

ايضا

ذاتية  
محمدا والذوات  
استحقاق

فعل هذا الاعتبار وهو له اسوة بالحالين لو تركت المرأة زوجها اختا  
لاب وام وشخصا اب وهو خفي مشكوك في الروح التصرف له النصيب  
ولا لا الخنثى وقد رهنه اذ لا ابنة اسوة بما جاز اذ لو قد رأت في كل المثل  
فرضا موقوف المسئلة الى سبعة ولو ترك الميت ابنا خفي في كل الخنثى  
المثل وقد ذهبنا بنا لانه اسوة بما لا راعى قول ابو يوسف وآخر  
وهو قول الشعبي لو في المسئلة لراول نصف ميراث انثى منهم من راعى  
في الثانية نصف ميراث الذكر ونصف ميراث انثى واختلاف ابو يوسف ومحمد  
في خنثى قول الشعبي فقال ابو يوسف المال بينهما على سبعة اسهم  
الاسوة للذكر وللمن الخنثى وقال محمد المال بينهما على اربعة عشر سهما  
سبعة للابن وسبعة للخنثى قال تفسير لامة خرج محمد  
قول الشعبي ولم ياحد به محمد رحمه الله اعتبر احوال في خنثى قال  
جميعا معقول لو كان الخنثى ابنا كان لكل واحد منهما نصف المال ولو كان  
نثا كان للملأ المثلان والخنثى المثل ففعل كل واحد نصف  
ميراثه في الحالين جميعا فحصل للخنثى نصف النصيب وهو الربع ونصف  
المثل للابن ربع ومثلث اذ له المثل ربع اشاعة الابن منها ثلثها

محمدا

وربعها سبعة والخمسة في ربعها وسدسها خمسة والثلثون في ربعها  
 اعتبروا الخواص في الخمسة في ربعها فيقولون لئلا يكون لهم الخواص الخمسة  
 ان كان اياها فله مثله سهم وان كان منها فله معه نصف سهم  
 الخمسة نصف هذا ونصف هذا وثلثه اربع سهم وللان سهم  
 كامد يجعل كل ربع سهم اربع المال سبعة للان اربعة والخمسة  
 الحاصل الخمسة على قول اي يوسف اكثر ويعرف ذلك من ضرب سبعة في اثنين  
 ومن له شيء من سبعة يضرب في اثنين ومن له شيء من اثنين يضرب  
 في سبعة فيسلك المسئلة الكتاب **قال** رحمه الله  
 اذا ترك ابناء وبنات وخمسة في الخمسة ضربت يعني عند خمسة  
 وفي قول اي يوسف الاول لانه متفقين وعند السبعة وهو قول  
 الخمسة نصف الصدين بالمنازعة يعني ان قد يورث الابن سهم له بلا  
 منازعة وورثت المنازعة في الزايد الى تمام ميراث الذكر في نصف  
**قال** رحمه الله واختلف في خروج قول السبعة قال يوسف  
 للان سهم والبنات نصف سهم والخمسة لثلاثة اربع سهم في الخمسة  
 سبعة هما ان كان ذكر او نصف سهم ان كان انثى وهذا متفق

في ربعها سبعة والخمسة في ربعها وسدسها خمسة والثلثون في ربعها  
 اعتبروا الخواص في الخمسة في ربعها فيقولون لئلا يكون لهم الخواص الخمسة  
 ان كان اياها فله مثله سهم وان كان منها فله معه نصف سهم

مائة

ماخذ نصف الصدين او نصف المتقين مع نصف النصف المسافر  
 ثم مضارب ثلثه اربع سهم لانه يعبر السهام والعول وتقع من سبعة لانا فله  
 كل ربع سهم **قال** رحمه الله او يقول للان سهم والبنات  
 سهم والخمسة نصف الصدين وهو سهم ونصف سهم وهذا ربع السبعة  
 ايضا لئلا يكون الكسر **قال** محمد رحمه الله ماخذ الحق في المال ان كان  
 ذكرا وربع المال ان كان انثى فماخذ نصف الصدين وذلك من  
 باعتبار الجاهات وتقع من اربعين وهو الحق من ضرب احد المسلمين  
 وهي اربعة في الاخرى في الخمسة ثم في الجاهاتين ومعنى هذا الكلام  
 ان مسئلة المذكور من خمسة ومسئلة لانا فله من اربعة مصر  
 احد سهم في الاخرى صارت خمسة والخمسة نصف الميراث في كل واحدة  
 من الجاهاتين مصر ليعبر في اثنين التي يخرج النصف بل اربعين  
 وكان الخصم ان يقال حصل الخمسة خمس من صحاح الى العشر  
 ومن **قال** في اربعة اربعون **قال** فمن كان له شيء من اربعة  
 مضروب في الخمسة خمسة ومن الخمسة سهمان مضروبان في اربعة  
 يكون ثمانية فاحقه له ثمانية وللان ثمانية ثمانية من ضرب

111

في ربعها سبعة والخمسة في ربعها وسدسها خمسة والثلثون في ربعها  
 اعتبروا الخواص في الخمسة في ربعها فيقولون لئلا يكون لهم الخواص الخمسة  
 ان كان اياها فله مثله سهم وان كان منها فله معه نصف سهم



في خمسة والبنيت تسعة خمسة من ضربهم في خمسة فاربعة من  
 سهم في الربعة ولو كان معهم صاحب من مثل الجاهل او جفن او ام  
 او جده فاحد صاحب الفرس فربعه وقسم الباقي بين الاولاد على  
 ما ذكرنا من الاختلاف اعني من تسعة عبد الله يوسف في اربعة عشر  
 على قول محمد بن زكريا ولو ترك الميت ثلثا وخنثى فخلى قول الحنفية <sup>عليه السلام</sup>  
 المال بينهما نصفان فرضا وردا وعلى قول ابو يوسف رحمه المال <sup>عليه السلام</sup>  
 على خمسة للخنثى ولبنه والبنيت سهان لان البنيت لها سهم والخنثى  
 ان كان ذكرا فله سهان وان كان انثى فله سهم ونصف فصار المال  
 على سهمين ونصف فيصنف لزوج الكسرة صان خمسة كما ذكرنا على  
 قياس مخرج محمد رحمه الله لقول الشيعي المال بينهما على انثى <sup>عليه السلام</sup>  
 للبنيت خمسة وللخنثى سبعة لان الخنثى تسع نصف المال كان  
 انثى وبناته ان كان ذكرا فنصف المصبيين ثلث ربع ومحمد <sup>عليه السلام</sup>  
 من انثى عشر وعلى طريق المصنف له الذكورة ثلث <sup>عليه السلام</sup>  
 للاثون من ابنين فضرها اثني عشر فصار سهم ستة <sup>عليه السلام</sup>  
 في الحال ثلث ثلث اثني عشر ومن كان لثني من ابنتين مضر في ثلثه

ومحمد بن زكريا

فله نصف المصنف في  
الحالين وذلك سهم

والكسرة وان كان مع البنيت والخنثى عصبه مثل العم والابن فعلى قول  
 الحنفية ومحمد رحمه الله له والبنيت الثلثان بينهما نصف  
 لانه يدرى ثلثا منها والبنيت العصبه وعلى قول ابو يوسف وآخر للثلث  
 والخنثى النصف والباقي للعصبه لان البنيت لها سهم والخنثى اركان  
 ابنا فله سهان والابن للعصبه ولان كان انثى فله سهم وللصبي سهم  
 فله نصف الحالين وهو سهم ونصف والعصب نصف سهم كان المال <sup>مقسوما</sup>  
 من ثلثه ولاجل الكسرة يدين الى ستة ومخرج محمد رحمه لقول الشيعي  
 ووافق هذا في الحكم ايضا لان البنيت لها ثلث المال على كل تقدير وللخنثى  
 سهم له الثلثان على تقدير المذكورة والثلث على عذر الاوثة فلا يصح لك  
 جميعه نصف وهو نصف المال والعصبه له ثلث المال على تقدير <sup>الاوثة</sup>  
 والاشبه له على تقدير المذكورة فاحذف نصف الثلث وهو الباقية ضا ولو  
 ترك البنيت والخنثى والباقي قول ابن حنبل ومحمد رحمه <sup>عليه السلام</sup>  
 للخنثى النصف وقفا بقفا والباقي للاب ومحمد رحمه <sup>عليه السلام</sup>  
 فصار ثلثا للخنثى الثلثان والاب الثلث لان الخنثى تسع <sup>عليه السلام</sup>  
 خمسة الاسداس بقدر المذكورة والنصف بقدر الاوثة ونصفها

والكسرة

بلثان وهذا هو الحق يخرج محمد وحمه الله وعلى خدج ابي يوسف  
 لقول الشعبي يعني ان يكون للحنثي ثلثة ارباع المال للاب والربع للابن  
 سهما والحنثي له سهم بقدر كونه متقا وخمسه انهم بقدر كونه ابنا  
 ونصف الابن لثلاثة اسهم مضطربا سهم الاب مضطربا للمال بينهما  
 ارباعا كالمثل ويمكن ان يتقال هذا انما يصار اليه في موضع جهل عند  
 الاستحقاق اجملا واما ما ههنا السدس حتى للاب بقدر النصف  
 وسبق للحنثي سقين بقى سمان من ستة استوت من اربعة فافها  
 معتم بينهما نصفين فصار للحنثي الثلثان وللأب الثلث صار  
 هذا كما اذا ترك ما دونه لدا حنثي واحدا لآب كان للام السدس  
 وللحنثي الثلثان والاب السدس فبناصب الاب عاد الى الاب لو ترك احدا  
 اب وابنه وحنثي الاب عصبه مثل العم وابن الاب ولا لحنثي النصف  
 وللحنثي السدس والاب الثلث لعصبه وهذا قول الحسن بن محمد  
 وعلى قياس قول الشعبي للحنثي النصف للحنثي الثلث  
 والاب في العصبه ولو ترك والدا حنثي وولدا حنثي فليقول  
 ويحمد حمهما الله المال بينهما نصفان لانهما ثلثان ولا لحنثي

البن

البنت عصبه وفي قياس قول الشعبي للولد ثلثة ارباع المال  
 ولولد الاب الربع لان الولد يتبع النصف سقين واستحقاقها  
 في النصف الآخر مقسم بينهما فان ترك اخا وولدا حنثي  
 وولدا حنثي وعما وعصبة فعلى قول الحسن بن محمد حمهما الله  
 المثلث النصف والمثلث للعصبة لان اسوء الحال لمن ان يكون  
 اثنين حنثا لا يكون لابنة الاخ شيء وان لم يكن ثمة عصبه  
 للحنثي فضا ورذا وفي قول الشعبي للحنثي الثلثان ولولد الاب السدس  
 والمثلث للعصبة لان النصف للحنثي سقين وبناصب الاب في النصف  
 بواحد لان هذا الشخص اركان ذكره وله وان كان لحنثي ولدا حنثي ذكر  
 هو ولولد الاب وان كانا اثنين فعلى العصبه فاستوت من اربعة الكل  
 في هذا النصف فحجل بينهم اثلثان وان لم يكن ثمة عصبه فليلا لحنثي  
 ثلثة ارباع المال ولولد الاب الربع لان النصف للعليا بلا شك  
 ولها النصف الآخر على لطف فادي ويحيى ان كانا ذكرا وابنه  
 او العليا ذكر او السفلى انثى وعلى بقدر واحد يكون النصف  
 الآخر لولد الاب وهو ان يكون العليا انثى والعليا ذكر كما عند

كان  
 النصف  
 السدس



من سقط من وجه من سقط من وجه سواء كان ذلك من برت من وجه  
 مع من برت من وجه فكون المصنف الآخر بينهما وهذه المسائل  
 اعلمت وتفرعات موضعها المتوسط والمعناني ما فيه منسها  
 على طرق ادراكها ان شاء الله تعالى **فصل في الجمل**  
**والله** رحمه الله اكثر من الجمل ستمائة سنين وعند الشافعي  
 يعني مع اصحابه وعند ليث بن سعد ثلث سنين وعند الشافعي  
 رحمه الله اربع سنين وعند الزهري سبع سنين واقلها  
 ست اشهر والحق لهذه الاقاويل موضعها كتاب الطلاق  
 واما نعت المصنف رحمه الله اكثر من الجمل واقلها تسعة وعشرون  
 بعد هذا من اينها اذا جازت بالجمل لتمام الاكثر من مائة الجمل والاطل  
 سن الاخر والاصل في توريث الجمل وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قضى في الحين بغير عيدين امة وحملها سبعة اشهر ولما كان  
 اهلا لان يورث غيره كان اهلا لان يورث لكن الشرع لا يورث  
 انقصا له جبا والعلم بوجهه في البط يوم موت المورث على  
 ما ياتي من الله تعالى **قال** رحمه الله بوقف الجمل نصيب

التم

اربعة سنين او اربع سنين منها اكثر ونعت ليعية الورثة اهل النسياء  
 وعند محمد راج بوقف نصيب منسها وراه لثمن حد عنه وفي رواية اخرى  
 نصيب اسير وهو احد من المؤمنين عن ابي يوسف رحمه الله ورواه هشام  
 وروى الحشاف عن ابي يوسف نصيب بن واحد وعليه الفتوى  
 وبهذا الكنفيل على قوله وجهه بوقف نصيب اربعة وهو رواية  
 ابن المبارك من الميراث سفي على الميثق وولادة الاربعة متصور ما زاد  
 عليها ما زاد جدا فوقف ذلكا اقدر احتياطا والاضر على ابي الورثة  
 لان الحال يتبين عند الوضع وهو قريب وجهه بوقف نصيبه انه  
 اذ في الجمع الصحيح واول جد الكثرة وجهه بوقف نصيب الابنين  
 انه غالب الوقوع وجهه بوقف نصيب واحدانه اظهر واغلب  
 من غيره ميدان الحكم عليه الا ان يظهر خلافة ولهذا اختاره للفتوى  
 واخذ الكنفيل من الورثة للاحتياط في مماثلها اكثر من واحد وسحق الجمع  
 على الورثة وقيل بوقف وبهذا الكنفيل على قوله بوقف نصيب ابي يوسف  
 لان ابا حنيفة رحمه الله يرى هذا الكنفيل من الورثة على غاير **قال** رحمه الله  
 فان كان الجمل من الميت وجاءت بولادتها اكثر من الجمل او اقل منها

والوَرثَ عَنْهُمْ ولم تكن اقرب باقضاء العدة بثت وورث عنه وان جاءت بالولد الكثير  
من اكثر منه الحمل الارث وان كان الحمل من غيره نجاشت بالولد لست  
اشهد او اقل بث وان اقربت باقضاء العدة ان جاءت بالولد اكثر  
من اقل منه الحمل الارث معناه في غير المعتدة او في معتدة اقرب بالانصاف  
وجاءت بالولد اكثر من ستة اشهر من يوم الاقراء اما في المسئلة الاولى  
فلان الحكم يثبت بنسبه دلنا على جرحه وقت الموت اذ لو كان  
جادا باعلا الموت لما لحق به واما المسئلة الثانية فلا معناه  
الشرط وهو وجوده وقت الموت اذ لو كان وجوده الزاد في وقت  
على سنتين واما المسئلة الثالثة فلو جرحه في بطر وقت  
الموت وقبل الاقراء باقضاء العدة اذ لو كان جادا ثابته لقصت  
مدته اقل الحمل عن ستة اشهر وايما كان فهو محكوم بغير جرحه  
وقت الموت اما اذا جاءت به ستة اشهر من يوم الموت فطاهر  
واما اذا جاءت به اقل من ستة اشهر من يوم الاقراء علمنا  
بوجوده وقت الاقراء سطل الاقراء لان الحمل لا يفتنى عندنا  
الا بوضوح الحمل وبثت بنسبه لولدا في تمام سنتين في المسئلة الاولى  
ن

للمع

ومن ضرره انه يحكم بجرحه وقت الموت واما المسئلة الرابعة فلانه  
لم يوجد بعد الاقرار بالكدية لان المدة بعد تحمله فيها تحدد الحمل  
وكذلك ان لم تكن حقة وجاوت به اكثر من ستة اشهر من يوم الموت  
لانه وجد بعد الموت زمان يحتمل فيه تحقة الحمل والاصل في الحوادث  
اضافتها الاقرب الاوقات لعدم قوة فلا تظهر وجود الحمل وقت الموت  
وانه شرط لارثه لان المعدوم الارث وبسبب المصنف رحمه الله و  
هذا الكلام بقوله فان كان الحمل الحلت للسنة في بطر هذه الاحكام  
فان الحمل لو كان من الحائض اعتبر فيه ايضا اذ كثر اكله اذا ما الرضا  
وله الحق من الاوحي وام حامل من غير اسه وجمعة جاءت بالعم بالولد  
فان لم يكن لزام معتدة من طلاق وغيره اسطر لارثه فحينها به  
لستة اشهر من يوم موت الاخ او اقله ان كانت معتدة فان لم تقرب  
بالانصاف المدة اسطر لارثه فحينها به لتمام سنتين او اقله ان اقربت  
ثم اثبت به الاوحي لان ما به لستة اشهر او اقل من يوم الاقراء كما  
فلا رحمه الله وان خرج اقل الولد ثم مات الارث وان  
خرج اكثر من مات بث لان انفصال الحمل من البطن شرط لارثه

اذ

حياته



١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠

والكلس  
 وهذا السان الاكثر في حال الاحكام  
 فان امره انما كان في حصة الله

لان هذا ليس يستدل على حيوة وقت موت المورث اذ الحال شاهد  
 على اقبله ثم الاكثر يقع بمقام الكل فاما اذا مات قبل خروج الكثر  
 كان كونه قبل الانفصال بالكلية قال رحمه الله اراصل  
 في صفة مسابيل الاحكام في المسئلة على التقديرين على تقدير  
 ان الحمل ذكر وعلى تقدير انه انثى ثم انظر في المسئلة فان كان  
 بين حصصهما مباينة فاضرب احدهما في الآخر وان تفاوتا ضرب  
 وقت احدهما في جميع الآخر فالخامس يصح المسئلة ثم كان  
 له شيء من مسئلة ذكورة ضرب في مسئلة انثى او في وقتها  
 ومن كان له شيء من مسئلة انثى في مسئلة ذكورة او وقتها  
 كما مر في الحاشية ثم انظر في الخاص من الضرب بما امل على  
 لذلك الوارث والفضل الذي بينهما موقوف من نصيب ذلك الوارث  
 فاذا طرأ الحمل فان كان مستحقا لم يكن الموقوف فيها وان كان مستحقا  
 للبعض ماخذ ذلك والباقي مقسوم بين الورثة مع كل دارس الورث  
 ما كان موقفا من نصيبه قال رحمه الله كما اخبرك شيخنا  
 وابون اسرائيل حاملا فامسأله من اربعة وعشرين على يهدر  
 الحمل

الحمل ذكر وتصح من اثنين وسبعين وهي من مائة وعشرين  
 على تقدير انه انثى وكذا نصرت وفي احداهما جميع الآخر متاركة  
 وستة عشر على تقدير ذكورة لكل اربعة وسبعين وللانثى  
 لكل واحد ستة وثلاثون على تقدير انثى للمراة اربعة عشر  
 ولكل واحد من الاولين اثنان وثلاثون فمقتضى المسئلة اربعة عشر  
 ويوقف من نصيبها الثلث اسهم ومن نصيب كل واحد من الاولين  
 اربعة اسهم ويعلق الثلث بثلث عشر سهما لان الموقوف حصتها  
 نصيب اربعة من عشرين <sup>ان هذا التقدير</sup> حصة محمد الله واذا كان البنون  
 اربعة فصير ساهم واربعة السباع سهم من اربعة وعشرين  
 مضروب في خمسة فصا رلثة عشر سهما في كل واحد الباقي  
 موقوف وهو مائة وخمسة عشر سهما فان ولدت ابنا واحدا  
 اكل ربع مولى للمراة والاولين ما كان موقفا من نصيبهم وعاقبة  
 سهم من الاولاد والارث من كل واحد اثنان وان ولدت بنتا  
 معطى للمراة والاولين ما كان موقفا من نصيبهم والثلث  
 الاقام للثقف خمسة وتسعون سهما والباقي وهو تسعة ايام

انظر في

او الكثر  
 بنتا واحدة  
 الموقوف للبنات  
 ولزولرت

ان هذا التقدير  
 ما اذا ضاع  
 صار نصيبه

حلاية عصبية وهذا كله يعرف بالعدول من الدليل ولا يظهر  
 الخلاف من أبي حنيفة وأصحابه في هذا المثال إلا في المنة  
 لأن أبا حنيفة يوقف للملك نصيبا أربعة سنين فيكون للمنة  
 من أربعة وعشرين شهرا وأربعة اشباع منهم مائة وثلثون  
 السبعة والعشرين وهو تسعة نصيبا ثلثه عشر وعلى قول  
 محمد بن ربع لها من أربعة وعشرين شهرا من ثلثها مائة وثلثون  
 نصيبا في تسعة بناء على أن الموقوف للملك أربعين على قول أبي حنيفة  
 للمنة من أربعة وعشرين شهرا أربعة اشباع وثلث مائة في تسعة  
 لأنه يوقف نصيبا لزوج واحد الباقي من السهام على قول الملك موقوف  
 لأن ميتين جبالا لملك كذا ذكر المصنف والخلاف إلى أبي حنيفة  
 المرأة وأبو بن علي قول الملك إذا تزوج في حقها ولكن من أن يكون  
 الحمل ثوبا أو جذا أو الذكر أو بنتا واحدة أو الذكر فانه إن كان ثوبا أو جذا  
 أو ذكر فقد للمرأة العنق والذكر أحد من الإبنين السيد والمحرر  
 وإن كان بنتا واحدة أو أكثر كان للمرأة ثلثه من تسعة وعشرين  
 والذكر واحد من الإبنين أربعة من تسعة وعشرين قال رحمه الله

المفقود

المفقود حتى حث ماله الارث منه اجد ووقف ماله حتى يموت  
 أو يمضي ملك وأجملت الروايات في ذلك المدة في طاهر الرواية  
 إذا مات من أحد من أولاده حكم بموته وروى الحسن بن زياد  
 عن أبي حنيفة رحمه الله أن تلك المدة مائة وعشرون سنة  
 من يوم ولد فيه وقال محمد بن محمد رحمه الله مائة وعشرين  
 وقال أبو يوسف رحمه الله مائة وعشرين وقال بعضهم  
 تسعون سنة وقال بعضهم موقوف على اجتهد الأمام  
 أمّا يوقف ماله فلان حيوية باقية ما يصحها الحال  
 وأنه محبة للفقير فلا سحاق فلا سحوق ماله ورأى إلى أن يظهر  
 موقفا ما باليتية أو بعض المدة التي ذكرها على اختلاف الأهل  
 الطعن بموتها حاصلة حسنة وسبب الاختلاف في مدة المدة  
 اختلاف الناس في عليه لظن فلهذا كان الاختار المفضل في  
 رأي الأمام اختلاف الراي والاختلاف حال المفقود فإن  
 الرجل المشهور من الناس كملك عظيم إذا قطع حبسه في  
 وقد دخل ماله كما غلب على الظن مائة في إرادته قال رحمه الله



وهو موقوف الحكيم حتى عينه حتى توفى نصيبه من مال مورثه  
 كما في الجواز اذا مضت المدة قاله لورثته الموقوف عنده  
 الحكيم مائة وما كان في يده الاصل يرد الى المورث ان لم يوفى  
 من ماله وانما توفى للمفقود نصيب من المال الميت في حال الفقد  
 لانه لما اتمعت منه دليلا استتم الحصة ودل المورث على انقطاع  
 الخبر ووقع التعارض فقف نصيبه كما يحكم لم يحكم له بل ارث بناء  
 على استصحاب الجاهل لانه ليس بحجة في الاستحقاق فان ارث  
 وظاهر خبره اعطى نصيبه وان حكم بعودته كان له لورثته المورثين  
 يوم الحكم لانهم سيقفون سقن ومن طرقت قبل الحكم في رثته  
 فلا شيء له لان الحصة كانت مستمرة الى الآن على ما مر في رواية  
 موفى الجاهل للمفقود الى ارث مورثه لانه يتبين ان المستحق  
 لم يرث ذلك المورث غير المفقود لان المفقود لم يكن وارثا وانما في  
 نصيب لرحمته العود وقد اقبل النجباء قالوا رحمه الله  
 فالصلة في نصيبه مساوية للمفقود في نصيبه المستحق على قدر حصته  
 ثم يوفى على قدر وفاته وبذلك العمل ما ذكرناه الجاهل يعني به اذا مات

ارز

مورث المفقود في حال فقد صح المسئلة على المفقود ونظر  
 ان كان من المصححين مساوية نصيب احد من المورثين وان  
 قوا نصيبه في احد من المورثين فافترق من لم يبق على قدر  
 الحصص فمضرب في المصحح على قدر الوفاة اوفى وقعة كذا  
 بالعكس وقطع على كذا ارث لغير المصيلين وتوقف المالك الى  
 ان يتبين الامر مثاله تركت المرأة زوجها واملا واختا لابن ايم  
 واذا كذا لم ينفذ اعلى بقدر حصته المسئلة من ستة وثلاثين  
 عند وعلى بقدر وفاته المسئلة من ثمانية فاذا مضت وقعة احد  
 في الآخر صارت ثمانية وسبعين للزوج على بقدر الحصة تسعة وثلاثين  
 مضروبة في اربعة ستة وثلثين وعلى بقدر الوفاة ثلثة من ثمانية  
 مضروبة في تسعة تسعة وعشرون فمضرب في تسعة  
 وتوقف من نصيبه تسعة اسهم وللأم على بقدر الحصة ثلثة من ثمانية  
 مضروبة في اربعة ثلثة وثلثون فمضرب في اربعة ثلثة من ثمانية  
 مضرب في تسعة ثمانية عشر وقطع على بقدر وفاته تسعة  
 ستة اسهم ولاخت على بقدر الحصة ثمانية عشر مضرب

يصير

يصير

يصير

في الربعة ثمانية ولها على نذر الوفاة ثلثه من ثمانية مضر مربي  
سبعة وعشرين فرغ على ثمانية وتوقف من صيدها تسعة عشر  
فان ظهرت حيوة اخذ كل منهم ما كان حقيقا على ذلك التقدير  
مكمل للزوج ستة وثلاثون وعلى الذي اصاب الام والاخت  
بحاله لان الحاصل على تقدير الحيوة هو الاقل الباك للاخ  
وهو ستة عشر شهرا وان حكم بموتة بقي الزوج بحاله وكل للام  
واختا كان يوقفان من صيدهما فصل في الميراث  
قال رحمه الله اذا مات الميراث او قتل ولحق دار الحرب  
وقضى القاصر للحاقه فما اكتسبه في حال سخطه فهو لورثته  
المسلمين وما اكتسبه في حال دونه فهو عندنا حصة رحمة الله  
وعندنا الكسان جميعا لورثته المسلمين وعندنا في  
الكسان جميعا ستمائة ما اكتسبه بعد النكاح فهو  
بالاجماع وكسب ميراث جميع نوزتها المسلمين لا خلاف  
من اصحابنا اعلم ان الخرافة تنوزع ميراث الميراث في بعض  
اصحابنا الميراث نورث عندنا خلافا للشافعي رحمه الله

رحمة

حجته قوله صلى الله عليه وسلم لا ميراث للمسلم الكافر والميراث  
اشد الكفر لفر ابدليل الاحكام لاننا نأقفتنا على انه لا ميراث  
مع موافقة الحق استقلا المع فانه ما علم اولنا ان عليا كان  
مثل المشرك الجاهل بالورثة وقسم ماله ميراث المسلمين  
وروي عن عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت انهم قالوا بعقد  
الميراث ويقسم ماله ميراث المسلمين على فراض الله تعالى  
والان حكم ميراثا لم يأت في حقيقة دليل الجبر عليه فكان هذا الفعل منه  
مردودا الا فيما اضطررنا فيه حتى لو ادرك كان لم ير لمسلم الميراث  
حتى لو لم يمتد له ميراثه ابنه الميراث الكافر الاصل ايضا والوجه  
انما ميراث الورثة ميراث الموت لانها من المطالبين من الحيوة وهو الام  
وتوات من المطالبات فهو كما لعدم ادع عليه من الله تعالى شي الكافر  
ميراثا لغيره او ميراثا ميراثا احسنه لكن هذا المطالب من جوارحه  
بواسطه المذكورة اعتبارا والوجه على ان الميراث لا ينظر في الموت  
حتى يقطع الرجاء بالقتل والموت وانفصا به الموت فميراثه ميراث  
ميراث المسلمين وهذا هو الحق ان هذا نورث المسلم

بجمله

ل



من المسلم لاشك في خلافه لكسب بعد الحق لجن النور من معذر  
اذ جاز من اصل الحرب وجعل المبتلى بالدار صار ميتا بالنسبة  
طال من هوانه الى الاسلام والحظ الثاني ان كسب الحرب في حال الردة في  
البورث عندنا في حنفية وعند ما نوردت كالكسب المقتضى على الردة  
وهذا بناء على خلاف اخر وهو ان بعض فاضل المال الردة مثل  
البيع والشرى ويجوز ذلك هل هي نافذة ام عندنا في حنفية رحمه الله عليه  
هي موقوفه ان سلم فذنت وان مات او قتل وقضى يلجأه بطلان  
نافذة وجه قولها ان نفاذ النكاح باعتبار صحة العبارة في صحتها  
يصدر ورها عن الموضع وعقل فوجب القول بنفاذها كما قيل في الرداد  
ولا في حنفية رحمه الله ان المرد من قبل الميت من وجه الله يستحق القتل  
على وجه الاستغناء عن نكاح الردة وهو في حنفية مقرر في بعض  
من الفقهاء وعنده موقوف بوقف الكسب الحاصل منه فاذا مات  
كان ذلك قسما منه بمنزلة كسب الحرب في الدنيا بخلاف  
المرد ان ملاك ما صححه انها لا تشمل عندنا في الردة الذي يرد من الردة  
من كان حيا وقت الموت لا يعتبر وجوده يوم الردة في ظاهر الروايات

عن ابن حنيفة رحمه الله حتى لو ولد له ولد بعد الردة من نسبه  
لا كسب فيه شيئا منه عن وقت الردة ورثته ولو كان له ولد من الردة  
ومات قبل وقت الموت لم يورث منه وكذلك اراى عدة روضة في وفاة  
لم يورث منه وفي رواية عنه وهو قول رضى رحمه الله تعالى في يوم الردة  
وجه هذه الرواية ان الردة بمنزلة الموت اذ عقبها الموت فوجب  
ان يعتبر الموصي وقت الردة وجب ظاهر الرواية في كل المراتب  
في حق الميراث انما يورث وقت الموت لان الاستحقاق يمتنع على الموت  
حقيقا وحكما كالقضاء بالحق فاعتبر الميراث في ذلك الوقت لا في  
زمان الاستحقاق وهذا معنى الذي ذكرنا حكم الاسلام باق  
في ما له يوم الموت الملة لئلا يردده اعتقد سبب الميراث الا انه لا يفسد  
الاستدلال بالموت فاحدث بعد الاعتقاد قبل الميراث كالموت  
في زمان الاعتقاد كالزيادة في الحادثة بعد البيع قبل القبض كالموت  
عنه في البيع ويكون له ما يوصي به من الميراث اما في الميراث من الحرب  
فولد له ولد بعد الحق قبل القضاء يلحقه مال يورث منه عند ابن حنيفة  
روايتان في رواية لثمنه وبعثه وقت الجان وهو قول محمد

وشواهم عنه بث منه وعقبه ورثه وقت القضاء وجماع الوارثين  
 ان الحق بمنزلة الموت وجه الوفاة الناس ان الحق لا يمتنع  
 حكمه الا القضاء لان الموعد ان لا يمتنع من الموت قطع اعتبار  
 هذا التعلق وهو القضاء فاصبح الوارث يورثه في وقت وفاته  
 من الموت الحق لان المال المورث يقع عند موته وان لم يقض به الكفاية  
 الحق قال رحمه الله واما المرتد طارث من اجد ان  
 والامن من ذلك وذلك لان الارث ينحى على الولاية لان الوارث على  
 حال موته خلافة عنه منه وليس له ولد ولا ولد المرتد يقع حكمه الاسلام  
 فصار له انما يقع بقوة له فلم يرث من المسلم الكفر المحتجب والمرتد  
 لان الموت يجعله مسلما لان المرتد من كالموت من غير والارث  
 اجد منهم من اخر قال الا اذا ارتد اهل الجعية بجماعة الجعارة  
 بالله شخصين سوارثين وذلك لانهم بمنزلة اهل البيت ليس لهم  
 عليهم ولا جبر ولا غنم ضارفة عن الوارث كالموت  
 من اصله في حكمه الاسير قال رحمه الله حكم الاسير  
 يحكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق دينه فاذا فارق دينه

والاسلام

كالمرتد

حكم المرتد ان لم يعلم ردة والجنون والاموتة وحكم حكمه المفقود  
 وهذا طاهر في حكمه في الغنم والحق والمرتد قال رحمه  
 اذا ما جماعه ليدل على ما بهات او لا يحلوا كانهم ماتوا احصاءا  
 قال كل واحد منهم لو رثه لاجبا والارث بعض الوارث بعض هذا  
 هو المختار واما احتسابه لانه فلول كل واحد من عموم ولد واحد  
 الرواسين من على رضاعهم ووجه ان الارث يستحق على  
 النسب لسبب الاستحقاق شرطه وهو جبا الوارث بعد الموت  
 ولم يثبت ذلك في حق كل واحد منهم فالارث بعضهم بعضا بالشك قال  
 رحمه الله وهو احدى الرواسين من على رضاعه عن الله عنه من بعض  
 الاما ورثه كل واحد من صاحبه ووجه لرجوع كل واحد منهم  
 يمتنع الاصل بقاها الى ما بعد موت الآخر ويرثه الاما ورثه  
 منه ضرورة العتق وعوان يرد الانسان حيا ويمتنع اياه له واصل  
 والحوارب ان المتكفل بالارث كل واحد بما ورث من صاحبه كذا  
 في غيره لان سبب الارث عقد فاذا انقضت على بطلان العقد فمضى  
 مثله اذا اصدق بطلان ابنه تحت جابطا واهدم عليها الوحي



فمن قاولم بعلم تمامات اولاول للرجل امرأة وابن آخر للامام امة  
وابن وترك كل واحد منهما ستمه عشر دينار اعلی قول الصدوق  
وعز بعد قسم تركه الابن زوجة ابنه الحی للزوج الميراث الباقي لابن  
الحی وتركه الابن كذلك لم تكن زوجة الاب اما الابن ارادت  
امامه فلها السدس للزوجات الخمس والمارك للابن وعلى قول عبد الله  
واحدي الرواس من على رضي الله عنه تقسم تركه الابن الميراث  
والسائر من الميراث والملت نصفان فاصاب الميراث ستة  
وتركه الابن تقسم الميراث للابن السدس للزوجات الاربع  
اما الابن الميراث السدس ايضا والمارك للابن وما اصابه الابن  
تركه ابنة وهو دينار وان ولد له دينار تقسم بينه وبين ابنة  
الميراث وما اصاب الابن الميراث من تركه امه وهو سبعة دنانير  
تقسم بينه وبين ابنة الميراث مثال آخر اعان تركه الابن  
عزوا وترك كل واحد منهما اما وبنتا ومولود تركه كل واحد منهما  
اسع عشر دينار اعلی قول الصدوق وقسم تركه كل واحد  
بين امه وبنته ومولود الميراث النصف والامام السدس والمارك للمولود  
وعلى

وعلى قول عبد الله واحدي الرواس من عزوا على رضي الله عنه  
تركه امه ابنة وبنتا تقسم للامام السدس خمسة دنانير والمارك  
عشر دنانير دينار والابنة نصف دينار وذلك لعنه بنتا  
وكذلك تركه الامام السدس لستة النصف والمارك  
ثم الجاهل لكل واحد من اخوة قسم ميراثه وبنته ومولاه الامام  
عشر دنانير والميراث النصف خمسة عشر دينار والمارك للمولود

والعصوبة والميراث للميراث

والعاقبة والميراث للميراث

ميراث امه والميراث للميراث

اصول الله عليه السلام

وفرض من ميراثه اربعة اضعاف

حصه رجل من سائر الرجال

للزوجة والزوج من ماله

للميراث والميراث

للميراث والميراث

للميراث والميراث

محمد بن

شخصی موقوف شد چهار روز و هفتاد و پنج روز و پانزده جده و شش نیم کلاست در حکم است  
 در میان و نشان و رسد و باقی هرگاه که در میان و نشان و رسد و باقی باشد آمد  
 که از چند باشد از نیست و چهار بخش سه سه زوجات نشان شازده شازده  
 دختر سرش چهار چهار حدات باقی یکی یکی اعلام تا این زمان عواقبت می کردیم بعد از این  
 میان سهام و روس سه حالت نظر کنیم اسقامت موافقت میانیت سهام زوجات و اوصاف  
 سه و در نشان چهار میان سه و چهار در حال نظر کنیم اسقامت موافقت میانیت میانیت  
 اسقامت موافقت نیست میانیت هرگاه که میان سهام و روس میانیت نزد و طائفه باشد  
 حکم است حکم است که کل روس از طائفه موقوف از هم کل روس از طائفه چهار و موقوف سهام و روس  
 و اوصاف که شازده و در نشان میانیت و شازده در حال نظر کنیم اسقامت موافقت  
 میانیت میانیت شازده اسقامت میانیت موافقت موافقت نصف هرگاه که میان سهام و روس  
 موافقت باشد و اگر سر و طائفه آن باشد حکم است حکم است که موقوف و در طائفه موقوف از هم  
 و در روس از طائفه موقوفه موقوف سهام حدات از اوصاف که چهار و در نشان پانزده میان چهار  
 و پانزده در حال نظر کنیم اسقامت موافقت میانیت اسقامت موافقت نیست میانیت هرگاه که  
 میان سهام و روس میانیت نزد و طائفه یا بیشتر حکم است حکم است که کل و در طائفه  
 موقوف از هم کل روس حدات ازده پانزده موقوف سهام اعلام از اوصاف که کل و در نشان  
 میان یکی شش در حال نظر کنیم اسقامت موافقت میانیت اسقامت موافقت نیست میانیت هرگاه که  
 میان سهام و روس میانیت نزد و طائفه یا بیشتر حکم است حکم است که کل و در طائفه  
 موقوف از هم کل روس اعلام شش موقوف تا این زمان میان سهام و روس در حال نظر کردیم  
 بعد از این میان روس و روس موقوفه چهار حالت نظر کنیم مانند داخل موافقت میانیت میان  
 چهار و شش مانند داخل میانیت نیست موافقت هرگاه که میان و روس موقوفه چهار موافقت  
 باشد حکم است حکم است که موقوف از حدی را در حدی یکی نیم و در حدی و کل یکی یکی  
 شش دو و شش و ازده میان ازده و نه در چهار حالت نظر کنیم مانند داخل موافقت  
 مانند داخل میانیت نیست موافقت موافقت بالکلیت هرگاه که میان و روس موقوفه باشد

و در میان و نشان و رسد و باقی هرگاه که در میان و نشان و رسد و باقی باشد آمد  
 که از چند باشد از نیست و چهار بخش سه سه زوجات نشان شازده شازده  
 دختر سرش چهار چهار حدات باقی یکی یکی اعلام تا این زمان عواقبت می کردیم بعد از این  
 میان سهام و روس سه حالت نظر کنیم اسقامت موافقت میانیت سهام زوجات و اوصاف  
 سه و در نشان چهار میان سه و چهار در حال نظر کنیم اسقامت موافقت میانیت میانیت  
 اسقامت موافقت نیست میانیت هرگاه که میان سهام و روس میانیت نزد و طائفه باشد  
 حکم است حکم است که کل روس از طائفه موقوف از هم کل روس از طائفه چهار و موقوف سهام و روس  
 و اوصاف که شازده و در نشان میانیت و شازده در حال نظر کنیم اسقامت موافقت  
 میانیت میانیت شازده اسقامت میانیت موافقت موافقت نصف هرگاه که میان سهام و روس  
 موافقت باشد و اگر سر و طائفه آن باشد حکم است حکم است که موقوف و در طائفه موقوف از هم  
 و در روس از طائفه موقوفه موقوف سهام حدات از اوصاف که چهار و در نشان پانزده میان چهار  
 و پانزده در حال نظر کنیم اسقامت موافقت میانیت اسقامت موافقت نیست میانیت هرگاه که  
 میان سهام و روس میانیت نزد و طائفه یا بیشتر حکم است حکم است که کل و در طائفه  
 موقوف از هم کل روس حدات ازده پانزده موقوف سهام اعلام از اوصاف که کل و در نشان  
 میان یکی شش در حال نظر کنیم اسقامت موافقت میانیت اسقامت موافقت نیست میانیت هرگاه که  
 میان سهام و روس میانیت نزد و طائفه یا بیشتر حکم است حکم است که کل و در طائفه  
 موقوف از هم کل روس اعلام شش موقوف تا این زمان میان سهام و روس در حال نظر کردیم  
 بعد از این میان روس و روس موقوفه چهار حالت نظر کنیم مانند داخل موافقت میانیت میان  
 چهار و شش مانند داخل میانیت نیست موافقت هرگاه که میان و روس موقوفه چهار موافقت  
 باشد حکم است حکم است که موقوف از حدی را در حدی یکی نیم و در حدی و کل یکی یکی  
 شش دو و شش و ازده میان ازده و نه در چهار حالت نظر کنیم مانند داخل موافقت  
 مانند داخل میانیت نیست موافقت موافقت بالکلیت هرگاه که میان و روس موقوفه باشد

İSTANBUL  
 BÜYÜK  
 BELEDİYE  
 ATATÜRK

حکم است حکم است که موقوف از حدی را در حدی یکی نیم و در حدی و کل یکی یکی  
 شش دو و شش و ازده میان ازده و نه در چهار حالت نظر کنیم مانند داخل موافقت  
 مانند داخل میانیت نیست موافقت موافقت بالکلیت هرگاه که میان و روس موقوفه باشد



ما في هذا من الجدة والجدد من المال واحد منها نصف لاولادها وواحد ثلثها  
 من المال اقل من ذلك ما نصف كل واحد منها في الاولاد على ما نصحتهم  
 من ان يتراب ولا كل واحد منها الا الاكثر نصفه لاولادها ثلثين من ماله منها نصف  
 عن نصفه الثلث من ماله الثلث من ماله نصفه لاولادها ثلثين من ماله منها نصف  
 من ماله الاخر من ماله الاخر من ماله الاخر من ماله الاخر من ماله الاخر من ماله الاخر  
 احدها على اربعة ماله على اربعة ماله على اربعة ماله على اربعة ماله على اربعة ماله  
 الاخر من ماله الاخر من ماله الاخر من ماله الاخر من ماله الاخر من ماله الاخر  
 في الثلثين واما دور الاولاد من احداهما فبهم العنق ذلك بنات اثنى عشر منهم  
 لواحدة سهم وللثانية سهمان وللثالثة سهمان عشرين ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله  
 قال الربيعية المثلثان اثنى عشر من ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله  
 السبعة ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله  
 ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله  
 ولصاحبه الثلث ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله  
 التي اشرت في الثلث لاربعة ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله  
 ولواحد المية الثانية ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله  
 المية التي اشرت في الثلث لاربعة ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله  
 في المية لاربعة ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله  
 المية الاولى ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله  
 واما ما كان اقل من الاولاد اثنى عشر من ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله  
 اشرت في احداهما ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله  
 سبعة ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله  
 والباقي لثلاثة ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله  
 كان ماله لاربعة ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله  
 في الثلث لاربعة ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله  
 واما ما كان اقل من الاولاد اثنى عشر من ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله  
 اشرت في احداهما ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله  
 سبعة ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله  
 والباقي لثلاثة ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله  
 كان ماله لاربعة ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله ثمانية ماله

[illegible]

مرکز ابراهیم شجوه  
المراعی سرائه ملعمه

بوصلة وكرجته

هذا الكتاب

حلياً بنت الخواجه

علي عفر الله له اصد حبيها

ولقرها ولكتبها والجميع

احصين امير

وصلى الله على سيدنا محمد  
والآله الطاهرين

سبحان الله الذي خلقنا من غير حساب ولا عجز ولا ملأنا شئنا في الدنيا والآخرة  
لا نأمن ولا نأمن من اجل انهم لا يسمعون ولا يرون ولا يحسبون ولا يعلمون ولا يفتقرون  
الباقي من انما اشترى الابن كان من مبرات انما التفتت بالذنب والحق الباقي لان ذلك لم يزلها والمحيي لاهلها  
الابن طشحات اشترى شجرة من الابن الثانية لام والهاثة لغيره فأتى الابن الجيد واختار من حدهم التي  
اشترى الابن الثانية اشترى الجيد ونفت التي اشترى الام وصدعها مع الام كان للام المثلث للابن الجيد  
والباقي لست المثلث لاولاد عليها من قبلها وانما الاولاد عليها من قبلها ولديها لاهلها فان اذرت  
معززة على السمع جعلت الباقي وهو السد لمولاهام ومولاه التي اشترى الابن فكانت مسته والاصغر  
كان ذلك لمولاهام ومولاهام من المينة الخبز فخرج منها وقدم بها وبمهمه الدور لذكر جعلت  
الحال على المشهور وتزوج عليها والمابع الاول وهبة لاهلها المشهور من هبة العجايز عن عثمان  
ومعونة زوجة التي عليه الصلوة والسلام انه يرضى بيع وهبة والتمس في حالة لاهلها

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي خلقنا من غير حساب ولا عجز ولا ملأنا شئنا في الدنيا والآخرة  
لا نأمن ولا نأمن من اجل انهم لا يسمعون ولا يرون ولا يحسبون ولا يعلمون ولا يفتقرون  
الباقي من انما اشترى الابن كان من مبرات انما التفتت بالذنب والحق الباقي لان ذلك لم يزلها والمحيي لاهلها  
الابن طشحات اشترى شجرة من الابن الثانية لام والهاثة لغيره فأتى الابن الجيد واختار من حدهم التي  
اشترى الابن الثانية اشترى الجيد ونفت التي اشترى الام وصدعها مع الام كان للام المثلث للابن الجيد  
والباقي لست المثلث لاولاد عليها من قبلها وانما الاولاد عليها من قبلها ولديها لاهلها فان اذرت  
معززة على السمع جعلت الباقي وهو السد لمولاهام ومولاه التي اشترى الابن فكانت مسته والاصغر  
كان ذلك لمولاهام ومولاهام من المينة الخبز فخرج منها وقدم بها وبمهمه الدور لذكر جعلت  
الحال على المشهور وتزوج عليها والمابع الاول وهبة لاهلها المشهور من هبة العجايز عن عثمان  
ومعونة زوجة التي عليه الصلوة والسلام انه يرضى بيع وهبة والتمس في حالة لاهلها

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي خلقنا من غير حساب ولا عجز ولا ملأنا شئنا في الدنيا والآخرة  
لا نأمن ولا نأمن من اجل انهم لا يسمعون ولا يرون ولا يحسبون ولا يعلمون ولا يفتقرون  
الباقي من انما اشترى الابن كان من مبرات انما التفتت بالذنب والحق الباقي لان ذلك لم يزلها والمحيي لاهلها  
الابن طشحات اشترى شجرة من الابن الثانية لام والهاثة لغيره فأتى الابن الجيد واختار من حدهم التي  
اشترى الابن الثانية اشترى الجيد ونفت التي اشترى الام وصدعها مع الام كان للام المثلث للابن الجيد  
والباقي لست المثلث لاولاد عليها من قبلها وانما الاولاد عليها من قبلها ولديها لاهلها فان اذرت  
معززة على السمع جعلت الباقي وهو السد لمولاهام ومولاه التي اشترى الابن فكانت مسته والاصغر  
كان ذلك لمولاهام ومولاهام من المينة الخبز فخرج منها وقدم بها وبمهمه الدور لذكر جعلت  
الحال على المشهور وتزوج عليها والمابع الاول وهبة لاهلها المشهور من هبة العجايز عن عثمان  
ومعونة زوجة التي عليه الصلوة والسلام انه يرضى بيع وهبة والتمس في حالة لاهلها



الحمد لمن من على عباده وعباده بأرسال وسنن وهداية سبيله  
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله هذا كتاب من منج القرائين  
 لا يجل لدقائق وأفهام من أتبعه فان ألف واللام في قول  
 الحمد الاستغراق الجسري للمعظم عند المعترلة للمعظم  
 أهل السنة والجماعة الاستغراق الجسري وهذا الاختلاف منج  
 على اختلاف آخر هو ان العبد هل يكون خالفا لأفعاله أم لا فعند  
 المعترلة يكون خالفا لأفعاله من جهة صفات الحمد وعند أهل السنة والجماعة  
 لا يكون خالفا لأفعاله فيكون خالق لأفعاله من جهة صفات الحمد لله تعالى  
 محمداً يكون مجموع الحمد لله تعالى لأن معنى حمد المجدد للكونه  
 خالق كل شيء كما قال تعالى الله خالق كل شيء وعند المعترلة  
 الله تعالى خالق لإعيان نفسه يكون محمداً للمعظم الحمد في قول  
 وأنما قال الحمد لله ولم يقل للمجد لله لأن الحمد هو صنع المجدد لله  
 والمجد مشترك لما بعد البعده وقبله واختار المصنف قوله الحمد لله لأن  
 الله تعالى هو لعباده وأعطي عتته يكون المجد الإتيان لله تعالى  
 لأن عتته وصلت إلى عباده فيكون الحمد لله تعالى بعد الله خاصه  
 ولو قال المجد لله لما كان محمداً بعد الله ولما علم أن عتته وصلت إلى عباده  
 أو لا فذا قال قوله الحمد لله على قوله الحمد لله أن عتته في الدنيا جعلت  
 إلى عباده كما تاتوا وأما اختار قوله الله بعد الحمد لأن الله عز وجل  
 البارئ قول الرحمن وعنه من أسماء الصفات ومنه استزال العبادة في  
 قوله الله الشريك حتى لو سمى قوله الله لم يكن كفر واختار أهل السنة

المعظم

والأفعال الغير

الاختيارية

الواجبة

المتعلقة

المتعلقة

المتعلقة

شكر الله

الحمد

لآيات البارئ قول الحمد للشاركين مضروب لتزج خافض وهو حمد  
 الشاكرين أو مثل حمد وفي هذا القول إشارة إلى أن المصنف يترك  
 بقوله حمد الشاكرين حمد نصيب مقيبلة الحمد الشاكرين ومعناه الحمد  
 كما نواصم الحمد للشاركين والمراد من الشاكرين الأتباع والأولياء فهو المصنف  
 الشكر عند الله والمصنف يترك بقوله حمد ٢٧ نصيب حمد مقيبلة  
 بينكم قول والصلاة معطوف بقوله الحمد والوقف للامضه أيضاً  
 الاستغراق الجسري جميع الصلوات وجميع السلامات الصاعلة خير  
 وهو حمد عليه السلام على سبيل القصد على من زلله على سبيل التبع  
 لأن الصلوة شأن الرسول على سبيل القصد وإنما يدخلهم عندهم على سبيل  
 التبرع فيكونوا محضين بهذا الشأن من الله تعالى بقوله تعالى أن الله  
 ولا يكتم بصلة على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا  
 قوليته على خير البرية المراد بالخلو على الخلق قول حمد  
 خير البرية قوله والذالك النبي عليه قيل الهدى منه وعترته وقيل  
 كل شيء من مؤلف لقوله عليه حين سئل عن ذلك فقال الحمد لله في قول  
 قوله الطيبين الطاهرين واختلف في قوله الطاهرين فالتعظيم  
 الطاهر يعني الطيبين لأن المصنف ذكر في كتابه الطيبين في تعظيم  
 بالظاهر في كتب العاقبة فيمن واستثنى على المتكلمين هل هو من  
 المتكلمين لا قال بعضهم منه وقال بعضهم لا والصحة أنه من المتكلمين  
 لأن الطاهرين والطيبين خير لأن الطيب قد سئل عن الطاهر وقد  
 على العكس لأنهم محمديون لأن طاهر كالسك والعين لأن العبد  
 يكون من دونه بقوله الماء والمسك كونه من الحجة ولما انصاف من طاهر

كل من

المعظم

منج

الحمد

الحمد

الحمد

لأن

عنه الرجل

الادوية

كل

ب

ب

ب

ب

ب

ب





فانها جالزة ووردة ومع هذا لا يقدم الدين على حاجته والارزاق الضعيف  
 العام اولى من الضر الخاص فسترا العورة واجب الحل العام قضاء  
 الدين لاجل الخاص في تركها اجتماع اجتماع الضر من الضر العام  
 والضر الخاص رعاية الضر العام حتى من رعاية الضر الخاص  
 كالمكارم الفلاس الطبيب لاجل فان كلهما يصيران محجورين لاجل  
 دفع الضر والعامة فكذلك هذا فان قيل قضاء الدين قد يقدم على  
 تجهيز الميت وبكيفية كل في العبد الجاني والعبد المهرمون فلو كان  
 التجهيز والمكفر مقدم على قضاء الدين سفي ان ينزل الكاف اذا قدم  
 قضاء الدين في العبد المهرمون والعبد الجاني علم ان التجهيز والمكفر  
 غير مقدمين على قضاء الدين قل انما قدم قضاء الدين على التجهيز  
 والتكفير في العبد الجاني المهرمون لان قوله قد تقدم التجهيز والتكفير  
 على قضاء الدين انما يتأتى في الدين التي ثبت ادائها في الذمة ولا يتعلق  
 بالتركة جهة من ذلك وفيها من الصور من قد يتعلق بها اعتماد  
 بالتركة وهو ما لا يدفع في العبد الجاني واستيفاء الدين في العبد المهرمون  
 فلا يصل هذا قدم على التجهيز والتكفير الا ان قضاء الدين مقدم على  
 التجهيز والتكفير وانما قدم قضاء الدين على سفيذ الوصية لا الزاوي  
 في جالزة واحدة وهي بعد الموت بالسني الذي كان واجبا في الجاني  
 راجع على الشيء الذي كان واجبا في جالزة واحدة ولا ان قضاء الدين  
 من حوائج الميت وسفيذ الوصية ليس من حوائج الماهة وانما هو واجب  
 من جهة التركة مقداة على حاجته ملك الميت في قد واجبه  
 فصار كان الميت حتى في قضاء الدين في التقدير ولو كان الميت حيا

حق

حقيقته لقدم قضاء الدين على سفيذ الوصية فكذلك هذا وانما تقدم سفيذ الوصية  
 على جهة التركة لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين لان الله تعالى قيم الميراث  
 في هذه الآية من الوصية بعد الوصية فعمل بهذا ان الوصية مقدمة على حق التركة  
 قوله من غير تذييل ولا اعتبار بالجهنم والتكفير لان العبد حرام لقوله تعالى  
 ان المذنب كان اخوان الشياطين وكذا المذنب حرام بمعنى قوله تعالى  
 والذين اذا افعلوا سوءا لم يعتروا وكان من ذلك قوله تعالى ان من جمع  
 ما بقي من ماله في قضاء الدين قوله ما بقي اي من التجهيز والمكفر وانما قال  
 من جميع ما بقي لان الدين لا يتعلق بجميع التركة فبعض من جميع التركة  
 قوله من يترك ما بقي من ماله في سفيذ الوصية لان جعل سفيذ الوصية الثلث  
 على ذلك بقوله عليه السلام الثلث الثلث فلو لم يترك ما بقي من ماله في  
 دين ورثته الى اخره وانما قال بالكتاب والسنة واجماع الامة لان مح  
 السند عن هذه الثلث على البتات والدين ولم يدخل المصنف القياس  
 في تسمية التركة من المقدرات للاسراع للقياس في المقدرات فنزل لاجل هذا  
 قوله فبيده باء اجاب القاريض وهذا متصل بقوله ثم تقسم الباقي  
 بين ورثته الى اخره بانه ان ترتب فسترا التركة مستقيم على تسعة اقسام  
 او خمسة باء اجاب القاريض ومم للدين ثم سهام مقدرة في كتاب الله تعالى  
 انما قدم اجاب القاريض على العصابات النسبية بالعلق العقل ما قبل  
 وقوله عليه السلام الحقوا القاريض بها فانما باءت فلا اول نصبة ذكرها  
 العاقل لقوله تعالى في نصبة العصابة لما كانت سفيذ ما باءت القاريض فلا بد  
 من تقدم اجاب القاريض ليعلم كبر العصابات فلاجل هذا قدم ثم سفيذ  
 بالعصاب النسبية وبعد ذلك بالنسبية ثم نصبة ثم بالتركة ثم بنسبة

انما

ان الاقرب





فمن باقى يعطى نصف الزوج وهو النصف ومما باقى تم نصيب الموصى لعنصر  
 المسئلة عند عدم الجاهز بصرف ثلثه منها واحد للموصى له بقى اثنان واحدهما  
 نصيب الزوج بقى واحد فتم نصيب الموصى له من ثلث كان نصيبه ثلث اعطى الواحدة  
 وان كان نصيبه النصف اعطى نصف الباقي فان كان مع الموصى له الزوج وهو الثلث  
 ايضا اما ان يجزى واما ان لا يجزى فان اجازت اعطى الموصى له كل اى اى له  
 فان لم يجزى فله هذا الطريق الذى تقدم في الزوج تحديد نصيبه اصل المسئلة  
 سنته وهو ان تقدم نصيب الموصى له ثم اعطى من الباقي نصيبها ومما باقى  
 نصيب الموصى له فان كان مع الموصى له الزوج عليه وهو اى او غيرهما فان كانت  
 هي الزام وهي الخلفا ما ان يجزى الموصى له اولافا فان كانت تجزى اعطى الموصى له ما اوى له  
 وان كانت لا تجزى تقدم نصيب الموصى له والارث الباقي الى الامم فتس على هذا يجزى  
 من بركة عليه واصل المسئلة في الاخر من التسعة ثلثه للموصى له فباقى تسعة  
 نصيب الام منها اثنان وتماضى ان اجازت الام اعطى الموصى له ثم هو بقى على  
 بنت المال لان الموصى له غير الملت وميت المال ليس بخيار الملت وخيار  
 الملت زوج على غير محذور لان فيه نفعاً للميت لانه صار خليفة له كالوارث والوارث  
 مقدم بالاجماع كذلك الموصى له قبله ثم بنت المال وهو كل مال يوضع في يدي  
 امنين ويصرف بمصالح المسلمين كسنة اشغور وبنار القضاة والجسوس قوله  
 غيرهم فصل قوله المانع من الارث المانع عبارة عن عداوة  
 الحكم عند وجود السبب وحمل الموصى له من السبب قوله الزوج  
 واخر كان او انصاف المان من الزوج الوافى وانما تمت اليه حجة العشق والناقص عليه  
 وهو اربعة عند الحنفية المكاتب والمردب وام الولد المولى اعق بعضه وان  
 جعل نوق مانعاً بالمقل العقل اما العقل قوله عليه السلام العبد لملك وان  
 عقر

لا يعطى الام  
 لا يعطى الزوج  
 لا يعطى الموصى له

وعنه ان ملك العبد لملك الاطلائ والقتل من صغيرا كحسين بن المصطفى العام والاختلاف  
 الخاص فعمل بهذا ان العبد لملك الاطلائ والاختلاف غير العبدان فتجوز على  
 العام والدليل العقلى لو اعطى العبد ثلثا كان الاختلاف اجنبيا لان ملك العبد  
 لولا له لقوله عليه السلام وما يملك لولا له فحينئذ يجزى عن الميراث قوله القتل  
 وهو منه انواع مثل العبد وهو الذى يغلق به وجوب الكفارة والعقل السبب وهو الذى يعاقب به وجوب  
 وهو الذى يعاقب به وجوب الكفارة والعقل السبب وهو الذى يعاقب به وجوب الكفارة  
 العاصى والكفارة والعقل السبب وهو الذى يعاقب به وجوب الكفارة والعقل السبب  
 فانهية العقل الارث العقل اما العقل قوله عليه السلام لغيره لغيره لغيره  
 وقوله عليه السلام لا تورث الفاتل بعد صاحب البقرة وهو الذى نزل عنه فمن  
 موصى عليه الدم وقته البقرة مع فداها العقل هو لولا اعطى لغيره لغيره  
 لعنت الارض لان كل واحد منكم له ارض لا يحد بينكم نصيب نورث الفاتل  
 سبعين الف الفادى فدخل تحت قوله تعالى لا تعقلوا في الارض مستلذين فلاجل هذا  
 جزم الفاتل عن الميراث قوله اختلاف الدينين بيانه ان اختلاف الدين  
 مانع من الميراث بالقتل والعقل اما العقل قوله عليه السلام الميراث المسلم والكافر  
 والكافر من المسلم انما العقل ان الميراث ذلك النصرة والفرقة بين المسلم  
 والكافر فالارث بينهما قوله اختلاف الدارين حقيقة والدراوعا  
 دارا الاسلام ودار الكفر والاختلاف ايضا فان اختلاف حقيقة واختلاف  
 حكم والميراث من اختلاف حقيقة ان يكون بدين كاحد في داره والميراث من  
 الاختلاف حكماني كى ولا يمانع دار واحدة ولكن في قصدا حدها الطريقة الى  
 الى داره ضمنى بذلك خلافا حكميا صورا فالاختلاف حقيقة كالميراث الديني  
 الجهنى في دار الجحيم والديني في دار الاسلام اذا مات احدهما الميراث لا يحد

فصل

اربعه

لم توجه

بسبب اختلاف الدار حيثية وصورة اختلاف الدار حكم المستامن والدار  
فان حكمها محمول على دار واحدة ولكن مقصد المستامن الاحتقال الى دار  
الحرب فيمن يهلك اخلاقا فاصلا فلو مات احد الاميريات منهم للاختلاف  
المباين حكم قوله ابو الجربين من دارين مختلفتين كالدارين في الحد فان بينهما  
اختلافا حيثية وكذا تصور حكم الاستصوار للحال الحقيقي من دار السلام ودار  
الحرب في قول بعض الحكماء وفي قول بعضهم للاختلاف الاستصوار بين الجربين  
من دارين مختلفتين وفي هذا نظروا في افادتها بما جعل في اختلاف المنفعة  
والمالك القطع العصرية فيما بينهم وانما جعل اختلاف الدارين مانعا للارادة  
لحق الميراث بذلك العصرية فاذا ارتفعت العصرية ما بقيت المنفعة فاذا ارتفعت  
المنفعة ارتفع الميراث بسبب ارتفاع المنفعة المأخوذة من اختلاف الدارين بتأني  
الحكام بينهما من استيفاء جبر الحراك المكاد ومالك الميراث للدارين اذا  
احرز من احدهما الاخر في وقوع الغزوة من السلم والمسيبة عند ثبوت  
الدارين فلا ينعى عنهما من اختلاف الدارين باب  
الفرق بينهما قوله العوض المقتدر في جناب الله تعالى اعترافا على القول  
فان الوثنية في العمل لا يحق فاضا لذلك لفرق ثبوت باجماع ائمة قوله  
وهو النصف الربع والثلث الثلثان والثلث والسدس والثلثان والثلث  
من مخرج وهو خمسة لان اقل مخرج النصف الثلثان مخرج الربع الاربعة  
ومخرج الثلث الثمانية ومخرج الثلث الثلثان والثلثان والثلثان والثلثان  
ومخرج النصف الربع مخرج النصف الاربعة ومخرج الثلث الثلثان  
ومخرج الثلث الثلثان مخرج الثلث الثلثان ومخرج الثلث الثلثان  
ومخرج الثلث الثلثان مخرج الثلث الثلثان ومخرج الثلث الثلثان

الثاني مع

مع البتة ويخرج المثلث مع المثلث والسدس أيضا البتة وعند الاحتجاج أيضا  
 لا بد من معرفة أن المثلث لا يزداد وهي عند الأقران وعند احتياط الصنف مع  
 المثلث والمثلث والسدس أو بعضها من خمسة وعند احتياط الربع مع المثلث  
 والمثلث والسدس أو بعضها من ثمانية وعند احتياط النصف مع المثلث  
 والثلث والسدس وبعضها من أربعة وبعضها من ثمانية واللام يذكر احتياط الربع مع  
 النصف لأن الحكم أحسن في تصدق احتياطها وأعم منه لأن الربع نصيب الزوج  
 أو أصار الربع للمرأة فإذا كان الزوج والمرأة يجتمع شتيه على السماع من ذات  
 الصنف أو الربع مع النصف بحكم ضرورة شخصيات وهي شتي شكل المرأة أيضا  
 وروح وكلت هذه المسئلة منصورة مكفوفة في يسطوط أي كرجي وهي زاده  
 سمعت من استاذي مولانا جافظ الدين رحمه الله وهما فظ المثلث الكبري كذا  
 هذه المسئلة مكفوفة في الكسفي والثاني ذكر الدقائق من ضائقة وكان  
 في وليد فليطلب في تلك الكتب قوله وأجاب هذه السهال أسئلة  
 أربعة من الرجال هم المثلث الحدباء واللام والزوج وثان من النساء  
 وهن الزوج والبيت والبيت الزاوي والحدباء والام والحدباء المثلث الحدباء  
 والام والحدباء الصنف وهي التي دخلت نسبتها إلى المثلث جده فاسد والحدباء  
 هو الذي دخلت منه ومن المثلث التي هو كإلام فان منه ومن الحدباء المثلث وهي  
 التي وكلت في المثلث الحدباء هذا الحدباء فاسد وهي كإلام وصورة الكبري  
 من طرف الحدباء إلام إلام والباقي على هذا التباين والضيف في الفروض الستة  
 بعد خمسة نعت الزوج والبيت الواحدة والبيت الزاوي إذا كانت واحدة والحدباء  
 الجيب وام إذا كانت واحدة والحدباء والربع منها صلب قبل للزوج مع الولد الملة  
 عند عدم الولد الفرض نصف واحدة وهي الزوج مع الولد والحدباء نصف أربعة

الاب اذا كانت احدت



للمبتين مضاعفاً أو لثني الأرب مضاعفاً أو للأحقين الأرب وأما مضاعفاً أو لأحقين الأرب  
 مضاعفاً والمثلث مضاعفاً أو لثني الأرب مضاعفاً أو لأحقين الأرب وأما مضاعفاً أو لأحقين الأرب  
 من أولاد الأم مضاعفاً والسدس مضاعفاً سبعة ففقد الأرب والجد وأولاد الأم إذا كان  
 واحداً ومقت الحسن مع الجد الصليبة والحخت السبع الأرب الواحدة الأرب  
 والحام مع من يحسبها واحدة فليس بها أسلاف الأب فله الأرب فله الفرض المطلق  
 وأما قال الفرض المطلق معناه أي الفرض الحاصل للعصبة معه وهو السدس  
 وذلك مع الأرب وابن الأرب والفرض والعصبة معناه باخذ الأب السدس والعصبة  
 عصبة أيضاً وذلك مع الأرب أو ابنة الأرب والعصبة المحض وذلك لعدم الولد  
 وول الأرب المراءى من الأب باخذاً للعصبة ولا فرض معه واجتاضل في أحوال  
 الأب في إسحقاق الأرب منه وهو في الحقيقة جاكمل لفرض والعصبة أما الفرض  
 فقد ثبت بقوله تعالى والابوه لكل أحد ميراثاً ما علمت أن الأب من أحوال  
 الفرض بهذا النص لأن أصحاب الفرض هم الذين لهم سهام مقدرة وإلّا لكانت  
 نصيبهم من أحوال الفرض فمنه من خصص للعصبة علم بقوله تعالى وورثه أبواه  
 فلامه المثلث فقد شارك صدر الآية الأرب مع الأم في إسحقاق الأرب فله الأرب  
 بالمثلث وذلك دليل على الأب سحى الباقي على ما عرفنا من أحوال الفرض من تقدمه  
 على العصبات بقوله علمه الأرب حقوا القاربض أهلها والجر هنا من جملة العصبات  
 بل منه باخذ الباقي من الأرب فليس الفرض للعصبة بعضه وإنما هو الفرض  
 المطلق وبعضه داخل في العصبة المحض لأن الأب إذا سحى الفرض للعصبة  
 حصصاً المراءى من الفرض هو الفرض الذي ذكره فله الفرض المطلق وذلك ما علم  
 بقوله والابوه لكل أحد ميراثاً ما علمت أن الأب من أحوال الفرض من تقدمه  
 والعصبة هو الذي ثبت بقوله تعالى وورثه أبواه فلامه المثلث الأرب ميراثاً

حاشية  
 حاشية

الحاشية عصبة بقوله علم بقوله وورثه أبواه فلامه المثلث لأن الأب إذا صار  
 في جميع الأحوال أو لم يكن معه من تحته وذلك لأن قوله الجدة الأصغر هي  
 التي لا يدخل في سببه إلى الميت أم كالأب والجد فله الأرب فله الفرض المطلق  
 الفرض المطلق وهو السدس والفرض والعصبة والعصبة المحض أما  
 الفرض المطلق إذا كان مع جد ابن الميت وابن الأرب وابن سبط الفرض والعصبة  
 كان مع بعض الميت أو بنت الأرب أو من سبطه والعصبة المحض عند عدم الولد  
 ولأب الأرب والسقوط بالأب لأن الأرب أصل في هذه الميت فلو ترك جد فله نصيب  
 محض ولو كان مع بنت فله فرض بعصبة ولو كان مع ابن فله فرض مطلق  
 ولو كان مع جد يسقط الجد فلنا أن الأب أصل في قرابة الجدة كذلك الحكم إذا بقي  
 معه أولاد الميت وهذه أحوال الجدة يعرف بقوله تعالى والابوه لكل أحد ميراثاً  
 السدس لأن الجد قائم مقام الأب بالاجتماع وإذا قام مقام الأب فالجد كذلك  
 بقيت جائله الحاشية ثبت حال الجدة كنه كالأب قوله وأما أولاد الأم فله الأرب  
 لمثلث السدس والمثلث والسقوط أما السدس إذا كان واحداً والمثلث إذا كانا  
 اثنين مضاعفاً وكورهم وإنما هم في القسمة والإسحقاق سواء فإن قيل القاسمة  
 في ذلك الإسحقاق والقسمة معاً في ذلك أحد ما يمكن أن الأب أو ابنة في القسمة  
 سقواهم مساوون في الإسحقاق لأن الإسحقاق علة للقسمة والمساواة في  
 الحكم دليل على المساواة في العلم والجواب أن المساواة في القسمة لا تدل على  
 المساواة في الإسحقاق كما إذا مات وترك جدًا وأخًا وأبًا وأما إذا مات  
 فإن الجد لمثلث المال ومثلثه للأخ الأب وأما ومثلثه للأخ الأب فإذا أخذ الجد  
 نصيبه باخذ أخ الأب وأما طرأ الأخ الأب لأن الأخ الأب وأما محجب الأخ الأب  
 فعلم بهذا المساواة في القسمة لأن موجب المساواة في الإسحقاق لأن الأخ الأب

وابن الأرب

والسقوط

الجد إلى

كان مساويا في القيمة مع الخ لاجب وام ولم يصر مساويا في الاسحقاق لكون الخ  
لاب وام اسحقى في يد الخ لاجب بعد ما وجد الجحد نصيبه فان قيل ان يد الم مساواة  
في القيمة على الماء واه في الاسحقاق على الماء واه في الاسحقاق نزل على المساواة  
في القيمة محمد بن كفي في الاسحقاق لان المساواة في القيمة تليق بالاسحقاق  
والجواب ان الاختلاف وام مع الست يبقى نصف المال والاختلاف  
وام ايضا اسحقى نصف المال مع الست فعند الافراد كل واحد منهما اسحقى  
نصف المال فاذا احتكما نصيبهما للملك وشاع خط الاثنين فعلم ان الجحد  
صديق كامل عند الافراد نزل على الاسحقاق عند الاجتماع فلا جد هذا  
قال المصنف رحمه الله وانهم في القيمة والاسحقاق سواء لان  
اسحقاقهما الستين عند الافراد نزل على الماء عند الاجتماع  
مع ستة غير الان وان الان والست وست لان الجحد والافاق وانما وال  
بالافاق هنا لان سقوط طي الحعيان والعلائق مع الجحد اختلاف فلو كان  
بالافاق لان هذا الجحد فام مقام لاجب ودليل اسحقاقهم الستين عن  
بقوله تعالى فان كان رجل يورث ثلاثة وامرأة وله اخ او اخوات كل واحد  
منهما الستين والثلث اضاعه بقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فله من كل  
في الثلث والسقط من الاضاعه ما اول هذا قوله وهو قوله تعالى يورث كل واحد  
انهم لم يورثوا ولد ولا اولاد والماء اضاعه بهذه الآية وفي قوله فله من كل  
في الثلث لكن الشك عبارة عن المساواة في اللغة واجكام الشك مثبت على  
في بيان اللغة والعرف ايضا لانه مثل ان يترك ثلثا من ثمن من المساواة  
ويتركه وامال الزعم في ثلثان النصف والرابع والنصف عند عدم الولد  
ووالد الحن والرابع مع الولد او ولد الزعم في ذلك بقوله تعالى وكل من ترك





في المسئلة من الارو عليه ام لا فاذا لم يكن في المسئلة من الارو عليه نظر هل كان  
من رو عليه من نصيبين واحدا ومن نصيبين فاذا كان من رو عليه من نصيبين جعل  
المسئلة من نصيبين ففصلت ثلثا من رو عليه من نصيبين الاربعة سلتنا العليا من  
الفرق الاول فاعلم مقام بنت الصلب والوسطى من الفرق الاولى من نوازلها  
قامت ثلثا مقام بنات الابن نصيبين من نصيبين فاجعل هذا ثلثا من نصيبين فاجعل  
سلتنا من نصيبين وهو اربعة مع ثلثا من نصيبين الاربعة على ان لا ينفصل عنه  
من نصيبين وهو اربعة من نصيبين الاربعة او موافقة او مخالفة  
المراد من الاستقامة ان تقسم سهام كل فرق على رؤسهم بالكر والمارز الموافقة  
ان ينقص من الاكثر مقدار الاقل الى ان يتساوى في الاكثر والارز المسئلة  
ان ينقص من الاكثر مقدار الاقل الى ان يتساوى في الواحد وسهام العليا والفرق  
الاولية ورأسها واحدة فنيل المسئلة الواحدة استقامة فلا حاجة الى النصيب  
وسهم الوسطى من الفرق الاولى من نوازلها واحدة ورؤسها اثنا عشر  
الواحدة والاشين مائة فاذا كان من نصيبين رؤسهم مائة واثنا عشر على طرفة  
فاحكم منها ان نصيب كل واحد في اصل المسئلة ففصل ثلثا من نصيبين من نصيبين  
اثنا عشر نصيب في اصل المسئلة وهو اربعة ففصل ثلثا من نصيبين من نصيبين  
والمبلغ واثنا عشر نصيب في اربعة اصل المسئلة وفي نصيبين بعد هذا العمل  
وهو ان يعرف نصيب كل فرق ونصيب كل فرد من كل فرق وطرق معرفة نصيب كل  
فرق لن نصيب سهم كل فرق من اصل المسئلة في نصيب في المبلغ نصيب في الفرق  
فصل ثلثا العليا من الفرق الاولى من نصيبين في المسئلة النصيب وهو اربعة نصيب  
في النصيب وهو اثنا عشر نصيب والوسطى من نوازلها مائة وسبعة وهو واحد  
نصيب في النصيب وهو اثنا عشر نصيبين ففصل ثلثا من نصيبين واحد وهو ان يعلم نصيب

بنيت

معنا

كل فرد من كل فرق وطريقه ان نصيب سهام كل فرق من اصل المسئلة المارز رؤسهم  
صع على سلك النسبة ففصل ثلثا سهام العليا من الفرق الاولى ورأسها واحدة  
من المسئلة الواحدة ثلثا اثنا عشر نصيب في النصيب ثلثا من نصيبين وسهام النصيب  
من الفرق الاولى من نوازلها واحدة وفي النصيب الى رؤسهم نصف من نصيبين  
وهو واحد في نصيب واما الاخوات اب وام فاجعل نصيب النصف والثلثان السقط  
اما النصف اذا كانت واحدة لقوله تعالى ست فتقوك قل الله يعطيكم في الكلالة  
ان امره هلك ليس له ولد وله اخوات فلها نصيب ترك والثلثان اذا كانت اثنتين  
لقوله تعالى ان كانا اثنتين فلها الثلثان مما ترك والعصوية اذا كان هنالك اب والتمويل  
وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلهذا الثلثان من نصيبين وعصوية اخرى علمت قوله علم  
احد الاخوات مع البنات عصبة والقطر علم بقوله تعالى ست فتقوك قل الله  
يعطيكم في الكلالة والكلالة ينحل لسله ولد ولا والد ان سقط له بالابن وان لم يكن  
فخسب الابا بنت ومنه الابن ان سقطت مع البنات علم بقوله علم في الكلالة  
الاخوات مع البنات عصبة فعلم بذلك المراد من الولد الابن وانه الحرف في نصيب  
ان سقطت بالنسبة وبنت الابن والسقوط مع اربعة بنات وان لم يكن نصيب  
والاب بالانفاق والجد عند ابي حنيفة رحمه الله قوله والاخوات اب كالاخوات  
لأن وام بالإجماع لأن اجدا من ابيها الذي ساق ان الاخوات كالاخوات  
اب وام بنت الجاهل من الاخوات لاجل وام بالانفاق وطرف احوال سبع النصيبان  
والسقط السقط والعصوية والعصوية والقطر اما النصف اذا كانت واحدة  
والثلثان اذا كانت اثنتين فصا عدا ربان نصيب من الاخوات لاجل وام والسقط  
اذا كانت مع اخوات وام ملكة للثلاث والمراد في المسئلة للثلاث اربعة على  
جعل الثلث للاحسن الاخوات فلهذا الام ان بعضهن اقرب من البعض اذا كانت

والعصوية  
والعصوية

يكون معن



عن بني الاعيان لغت واحدة اخذت نصف المال من سدس الثلث معطى  
 للاخوات اب بكملة للملئق والسقوط ان كانت معهن اخوات اب وام لهما  
 فالحق في الثلث لجدته من الاخوات اب من الملئق شمس سقطت العويبة  
 اذا كان معهن اخ اب بصرف عصبه لا يستلهم في العاقبة الى الميت والعصومة  
 مع الميت ومع بنت الابن لما ذكرنا في الاخوات لخدم ام والى سقوط الابن وبني الابن  
 وان سقط وبنا اب بالانصاف وبنا اخ اب وام ايضا بالانصاف ولجدته عن اب نصفه  
 وعدم السقوط عن جميع الجدة اول الفرج مع سبيل التي ذكرنا في اخ الجدة وذلك  
 ان الشيخ قال الجدة الصحيح كلاب الا ان وقع سبيل سقوط الاخوات مع الاب لا يصح  
 وبالحج اختلاف محمد لم يصح الجدة كلاب في سقوط الاخوات والمال التي قلنا  
 في الاخوات اب وام من الكتاب والسنة والدليل المعالج لمل في الاخوات انهن  
 مقام الاخوات اب وام فلا يرجع محمد لدليل في الاخوات لانهم يصير ليدلا  
 في الاخوات لرب قوله واما الام فلها احوال ثلث السدس ثلث الثلث ثلث  
 ما سقى السدس مع الابن او ابن الابن ان فعل الميت او بنت الابن سقطت او  
 الامت من الامت في الاخوات فضا على من اخ حصة كانا سواء كما قاله في الارب  
 او من قبل الارب والزم ذكرنا او انا او احد من ذكرنا في اخ حصة ثلث الثلث عند  
 عدم هؤلاء المذكورين وثلث ما سقى وورث احد الزوجين وقد اقر المستلزم  
 زوج وابو بزل وزوجا وابن اصل المسئلة اذا كان زوج وابو بزل من اصل الاب  
 سخي نصفه عند عدم الولد ولام سخي ثلث سخي وعرج النصف ثانيا والنصف  
 وهو واحد الزوج ومن احد ليل ثلث حصة وصرف خرج الثلث في الاخيرين معين  
 مسته فان نصف منها ثلث الزوج وبق ثلثها للام وبق اثان للاب ولو كان  
 مع ابوالولاء زوجة بصل اصل المسئلة لزم دفعها للزوج عن بذر ثلثها للام

اب

قول الام

اثان

الزوجين  
 المقتول  
 المقتول  
 المقتول

اثان للاب والدليل الذي استحق له السدس قوله تعالى ولا يوم تكافوا منكم  
 السدس ان كان له ولد وقوله تعالى وضا وان كان له اخوة فلا لاه السدس دليل  
 استحقاقا لملئق لكل قوله تعالى وورثه ابواه فالبه الثلث وعلى الصالحات ما بين  
 بعد فرض جده الزوجين نصفه لانه نحن الله تعالى اشرك الامور في الارث خمس  
 لرام بالث وعلما ان الارث حتى الباقي من نصيب احد الزوجين لان الله تعالى اورث  
 الامور من ترك الميت وذلك ما سقى بعد فرض جده الزوجين لهما ما يورثان نصيب  
 اب الزوجين مني جده ثلث للام فلما عطينا في هذه المسئلة ثلث كل المال لهما  
 انهم سقطوا على الجدة ذلك لثان المص لان المص لا يورث الميراث فاعطى  
 من ثلث للام الثلث من ثلثان للاب قوله ولو كان مكان اب جده لأم  
 ثلث جميع المال عندنا نصفه ومحمد رحمهما الله نحن الجدة سنا عن تمام مقام الاب  
 عند اخ نصفه ومحمد يجوز ترجيح الام على الجدة لثان النص الواردة في الجدة غير وارد  
 في الجدة نحن الجدة عن تمام مقام اب في هذه المسئلة المذكورة وعندنا يوسف رحمه  
 للام مع الجدة مائة لان الجدة مقام اب عندنا يعرف رحمه الله محمد يخرج  
 الام على الجدة كما لا يخفى على الجدة اصل المسئلة عند اخ نصفه ومحمد رضي الله عنها اذا كان  
 في المسئلة جد وروح واخيه ستة ثلث النصف من الاول احتل في بعض الثاني وهو الثلث  
 ولو كان مكان الزوج ووجه فاصل المسئلة نص من لي عندنا من الامور الاول احتل  
 في بعض الثاني وهو الثلث وعندنا يوسف رحمه الله في الجدة في ثلثين وبالفرضين  
 سنا كما اذا كان في المسئلة اب وفي الثانية ربعه كما سنا كان في الجدة ثلث  
 لاه السدس فان الجدة جازة ليل ليل سدس السقوط فالسدس كما بينه الاربع احدا  
 كانت واكثر فاذا كانت واحدة تصير منها حصة شرط فانها كانت اعز  
 او ان فلها اذان شرط الصاع الصفة وادنى الجدة ان يكون لها حصة

الزوجين  
 المقتول  
 المقتول  
 المقتول





في الاطراف ما جرى الى الراس وهذا المعنى موجود في بابنا لان العصب بحذر  
 جمع المال اذ الم يكن مع صاحب فريش والعصبه على نوعين عصبه بيته  
 وعصبه سبيته اما العصبه السبيته فله عصبه نفسه وعصبه غيره  
 وعصبه مع غيره اما العصبه نفسه فكل في كل الدخول فليس في البيت اني  
 وهم اربعة حشاخه الميت اي الحيوان من يتوهم ان سفلوا ثم اصلا الى الاب  
 ثم الجناح الاب وان علا ثم حوايه الى الفم من يتوهم ان سفلوا ثم حوايه الى الفم  
 ثم سفلوا وان سفلوا وحاشا ان الشان القرب وقرب القرب اعني القرب ولهم بالميراث  
 حشر الميت لانه اقرب اليهم اصله وان علا وخروا به وحروجه وقرب حشر الميت  
 من حشر ابيه وحشر طاهر لان من حشر الميت والميت لا واسطه ومن حشر ابيه  
 وحشر واسطه فعلى ان حشر الميت اقرب من حشر الاب والجد ايضا حشر الميت اقرب  
 من الاب المستعلم ذلك الدليل العقلي لان حشر الميت اقرب الى ذلك الشيء من اصله فاعني  
 هذا باحوال المتصل فان اصل حشر ذلك المتصل هو اقرب اليك من اصل حشر الجرح فكل حشر  
 المتصل لان المتصل المتصل من حشر بها حشر واحد لا فرق بينهما فاذا اعني  
 ان الحشر المتصل اقرب اليك من اصله فالحشر المتصل كذلك فليس ثم حشر الميت  
 القربة الى انساني من حاله قوه القراءة سناه ان ذال الفل مثل ولما في ذال فراه واحده  
 كالارض الاب وام او الاخ الاب وام شردان صر عصبه مع الميت ولي  
 من الارواح ليعلم عليه الله ان اعيان في الفم تتوارث دون في العلل  
 فان الله ولم ولدش احد مما ياتي الاخاف والثاني هو الاعيان وانما قال ان الله  
 بني الله لم يقل ان اعيان في الاب لان الارواح كلهم بنو الاعيان والله اعلم  
 لان تولده الارواح اما ان يكونوا من امرة واحدة او من ارضي واكثر وكل واحد منهم  
 بالعبه الى اخرتهم من اب وام فلا شأني حديد في ان اعيان في الاب فلا حشر هذا

سنوارثون في  
 بنو الاعيان

من

لم يقل عليه الله ان اعيان في الاب فان مثل الترحم بذكر العبد حيا قائمه وحي  
 لكن العلة قريه فيما يقيم والجواب اننا لما ان ذال الفل مثل ولما في ذال فراه واحده  
 فكل كان ارضي والمراد في الفل مثل ليس انهم اسحقوا العصبه من حشر الاب لانه بل  
 اسحقوا العصبه من حشر الاب لان العصبه نفسها من الذي الدخول فليس في البيت اني  
 الميت اني فحشر حشره لانه ليس فعلى الاستحقاق العصبه بل من وصفت في في الاخوة  
 الاب وام زاد على حشره اخو الاب فحشره من حشره فليس في البيت اني فحشره لانه ليس  
 والرحم بالوصف حشره كالفق فان القرب والبعده من الاوصاف حشره لانه حشره لانه  
 فلا شأني هذا السواء علينا وكذلك الحشر في اولاد الاخوة بعضا ولا في الاخ الاب ولم اولى من  
 اولاد الاخ الاب ولذلك الحشر في اعمام الميت في اعمام ابيه في اعمام جد فليس  
 واما العصبه فعنه فاربع من المشوه وقد قلنا ان العصبه السبيته بلثمتها عصبه  
 ومن اربع من السوء والالف واللام في قولهم من السوء للجهنم واي من المشوه الغثا  
 نوافي والالف واللام اما تعريف العبد ولتعريف الجنس كذلك الاصل لتعرف العبد لان  
 لا يمكن تحصيل تعريف الجنس كما ذكرنا في اصول الفقه لان الجمع اذا صار محلا لا في الله  
 بطل عن تعميمه اذ الم يصل اليهم وهذا الف واللام للعبد لانه راجع الى الله تعالى  
 قوله ومن الذي اي الذي حشر عصبه فحشره لمصف والمشاف في الميت  
 ومن الارواح والارواح الاب وام والارواح الاب نصرت عصبه اي من كذا في ما جالا  
 ومن الميت ومن الارواح والارواح عصبه ولا نصير عصبه باخها كجنت الارواح مع  
 الارواح وكما جمع النعم المال كله للذكور دون الانثى لان الارواح في ذكور الارواح وذوو  
 الارواح يسقطون عن عصبه كما ذكرنا في ترتيب القبة في اقسام قصه الذكور واول  
 الفل فليس واما العصبه مع غيره فكل اني نصير عصبه مع اني اخر من  
 كالاحصاء السبل ومع ذلك لان والمراد من الارواح الاب وام اولاد الاب اما يدين

اخت





فخصه سبحانه الابن المقدس بخلاف المحدثين الجدد بعينه والابن بواسطته وهو الابن  
مخصص لا المسمى من اولادهم ومن ملكه ارجح من غيره عن علمه واداره  
المعقود في قلوبهم ارجح من غيره من غير انقسام ولا فرق ما بين اولادهم ارجح ما كان اولاد  
الاعمال والحقائق والحالات فان بينهم وحيا ارجحيا وصلوا اليه انفسهم  
على من كان ارجحيا والابن ارجح من الاعمال كالامان والحقايق والاولاد ارجح من الاعمال  
رضاعا والحالات رضاعا ومطوعة الاب وجليله لان فانهم ارجح من غيرهم على من  
ملك والابن ارجح من غيره ومنهم ارجح من غيره وهذا وقسم على سبعين انصافا احد  
قربة الاولاد كالولد وان سفلوا وان علوا وهما يعقون على من ملك الاعمال والابن  
القربة المسمى بسطة كالابن واولاده والقربة دون اولادهم والخزوة دون اولادهم  
وهو لا يعقون على من ملك عندنا خلافا لثاقي وصورة قوله من ملكه ارجح من غيره  
من غيره واولاده كالثلاث بنات المذكورين ثلثون دينارا وللصوى عشرون دينارا  
فاشترى اباها بما يحسن عن الاربعينها واولاده لها ثلثون الاب وترك ثلثون  
فالثلثون منهن ثلثان بالقربة والباقى منهن ثلثون بالحق اياها ثلثة اخا للمذكرى  
ونحوها للصوى ونصف خمسة واربعين من ثلثون بقدر رؤس العصبية ان نظر من  
اعطيه كان ان ساءوا ما حصل من المدة من عصبه فان لم يكن ساءوا بالاعمال ما كان  
ما اعطى موافقا او ما يابا فان كان موافقا فحقه فحق عصبه وفي سلكنا من  
اعطى موافقا فحقه عشر مجننا وقتها صار جسمه كانه ذات فترك ملكا ثلثون عصبته  
والباقي سخر بالاحول المذكورة في نصحه المصلحة وهو الظن من المصلحة  
بشأن احوال ثم الظن من الرؤس وكان النكر على المقدس في  
الرجح المحب للقدرة على غلبه ومنه سعي وان اجابا لمصلحة الناس والرجح  
في سوت المولى وهو على من حجب نقصان ذلك الرجح من غيرهم بل هو غير

42

اكان بيانا  
بكل ما اعطوا  
عليه

140

يقول ابن جني ولام وبت لراي والاحتساب فاذا اورك المنة ووجهه المصنف  
فقد عدم الولد وكان معه ولده له الريع فان الولد قد جعل الريع في المصنف  
النافي على هذا وجب بيان والي رفته فذكر انان واجعل في المصنف الذي هو في  
الولد رفته قال بعض الحكماء هو راجع اليك وقال بعض الحكماء راجع الى المصنف  
الراجح انه راجع الى المصنف لان لك انك في اصل الريع رجع الى المصنف في المصنف والراجح ان  
اقب ذلك ما كان يرد السؤال في هذه القول لان المصنف قال والورثة  
في بيان فرق المصنف من كماله فالراجح ان المصنف يكون من فرق انان المصنف  
والراجح ان غنة ان غير المصنف كما تعرف انه غير محجب حتى يصورانه محجب  
ثم تسد غنة المحجب صا رصنة من حيث المصنف ومن فرق محجب حرمان وكذا  
انما المصنف لا يشاء بصددها وغير المحجب من غير المحجب والمصنف انما  
قال غير المحجب ان المصنف يعلم المحجب لان المصنف يعلم على الصدق المحال الظاهر  
على المصنف في المصنف والبيان كما تعرف السواد بالباي فربما ان السواد  
انه غير مباح ولا حرة ولا صفة فعلم بهذا ان غير المحجب من المصنف  
والذي المحجب على ستة الخلق والباي والزوجه والمنة والام والزوجه  
وفرق ربوة كمال محجب في حال ولونه محجب با مبن على اصل احد  
ان كل من يدعي الى المصنف اى متصل بغيره من وجه ذلك الشخص كما  
مع المصنف والراجح مع المصنف مع الجد سوى ولده فانه ربوة مع  
الام لعدم استحقاقهم جميع التركة اشارة الى اصل جواب عن سوال  
وذلك المصنف الى المصنف والمدي به اذا اشتراك في سبب الاستحقاق  
لاستحقاق المصنف الى المصنف به جميع التركة في حق المصنف المصنف في الام  
فاز الحدان للمصنف من جهة انهم يتخلف بصر من جهة مع الام

ایضاً  
الحمد







وإذا احتلظ بالثلاث والستين

والملك والستين كما إذا مات خفي مشكلا وترك زوجها وامرأة واحتلظ ثلاث  
 اولاب واحتمل لام وانما اوجدة واذا احتلظ النصف المثلثان وهذه الصورة  
 عقيم واذا احتلظ بالثلاث كما اذا ترك اولاب وامرأة وامرأة وانما اوجدة  
 على قول ابن سبيع رضي الله عنه واحتلظ بالستين كما اذا ترك  
 اختلاصة وامرأة وامرأة وامرأة واذا احتلظ بالستين كما اذا ترك  
 كما اذا ترك ثلثا وامرأة وانما اوجدة واذا احتلظ بالثلاث والستين  
 ففقد الصورة ايضا عقيم واذا احتلظ بالثلاث والستين كما اذا ترك  
 لوب وامرأة وامرأة واحتمل لام وانما اوجدة واذا احتلظ  
 بالثلاث والستين والستين ففقد الصورة عقيم واذا احتلظ النصف الرابع  
 والثلث بالثلاث ففقد الصورة عقيم واذا احتلظ بالثلاث والستين  
 عقيم واذا احتلظ بالستين كما اذا ترك ثلثا وامرأة وامرأة وانما اوجدة  
 اوجدة وانما اذا مات خفي مشكلا واذا احتلظ بالثلاث ففقد الصورة عقيم  
 واذا احتلظ بالثلاث والستين ففقد الصورة ايضا عقيم واذا احتلظ بالثلاث  
 والملك والستين ففقد الصورة ايضا عقيم بان **العول**  
 العول في البلد عبارة عن اربع ومنه عالت المائة ذنبا اي فيها اربع  
 عسان عزان يزداد على المخرج من اجزائه اذا ضاق عن رضى علم ان مجمع الخارج  
 سبعة ينبغي ان يكون الخارج سبعة لكن كل رجل يدين ان يكون له مخرج وذلك ستة  
 ولجب لكل خطا ايمان ان يكون مخرجا واذ كان ثلثه مخرج سبعة او اربع  
 والثلثان ثلثه وفي الخطا النصف ايضا مجمع الستين في مخرجا اربعة  
 حشد مجمع الخارج سبعة وجوز العول عرف فاجمع الصالحة الا ان في مخرجا  
 وهو في اختلاف واحد من علم الصالحة مخرج الجاهل وان رضى الله عنها الاربي  
 العول

العول في قول لو قدم قدم الله واخر من آخر الله لمعالت المسئلة وهو اذا  
 ترك زوجها وامرأة واحتمل لام وانما اوجدة واذا احتلظ بالثلاث وانما اوجدة  
 عسبه في الجدة لمعالت المسئلة فاجيب عنه ان ابن عباس رضي الله عنهما قد رجع  
 عن قوله في اخر مجمع فقد تعقد الاجماع وبقي رجع على جواز العول اربعة زوايا  
 الخارج كنعول المثلثان والستين والاربعة والثلثان لان هذه الخارج الضيق  
 عن اجزائها اذا صورت بها اصحاب تعريض فلا يحتاج الى العول وثلثه منها تعول  
 الستة تعول الى عشرة وتواوشتعا وذليل الخضار على عشرة وتعديه الى عشرة  
 ان العول هو الزيادة على المخرج من اجزائه واجزاء الستة اربعة وهو الستين  
 والثلث والثلثان والصف واذا ضمنا اربعة الى ستة نقص عشرة فلا يزداد على هذا  
 الاجل هذا وانما تعول وتواوشتعا لان اجزاء الستة بعض او تر وبعضها  
 شفع محمد يصير لعول وتواوشتعا واشاعا عشرة يعول الى سبعة عشر وتواوشتعا  
 ودليلنا يصار على سبع عشرة بعدد السبعة عشر ان العول الزيادة على المخرج  
 من اجزائه واجزاء السبعة عشرة النصف والرابع والثلثان والملك والستين ففقد  
 قيم المحلة الماني عول سبعة عشر فلا يحتاج الى اياه ودليلنا عول وتواوشتعا ان  
 المثلث انما تعول في عشرة سبب اختلافه اربع وهو ترصد يصير لعول وتواوشتعا  
 فان قيل التعويل اجزاء التي عول في عوله وتواوشتعا واعتبر اجزاء الستة قبل العول  
 مخرج نقلي يجب نقلي الى اثني عشر اربع وهو تر خلاف الستة وهو مخرج اصلي  
 صعب اجزائه وذلك تر وشفع اربعة وعشرون يعول الى سبعة وعشرين عولا  
 واجزاء الستة المثلثية وهي اربعة وذلوان واولان وطيرانا على هذا الاعتراف  
 فان عول لعول واحد وثلث وصورة عول الستة الى العشرة كما اذا ترك زوجها  
 واحتلظ لام وامرأة واحتمل لام وانما اوجدة عول في عشرة ان يصور كان الرابع

العول





فاصحاب الثلثة في الثلثة نصف الميراث ثمانية عشر وهو مبلغ الثلثة وطريق  
 القسمة يعلم من الاصل الذي يترتب الموافقة وذلك في عشرة حصص الزوجين نصف  
 سهام كل فريق في المصروف وفي ثلثه نصف الزوجان بنسب سهام كل فريق في المصروف  
 المسئلة على عدد رؤسهم ثم يعطى ثلث الثلثة من المصروف في صورة عول المسئلة  
 في الماشية كزوج وتصل اخوات الزوج النصف للاخوات الا ان الماشية  
 اصل المسئلة من ستة وثلاثين السبعة وسهوا في الزوج مستحق على ستة سهام  
 للاخوات تنقسم عليهم ولكن من ثلثها من رؤسهم ثمانية عشر على عدد رؤسهم  
 في عول المسئلة في سبعة رؤسهم خمسة عشر في سبعة نصيب الميراث  
 وهي مبلغ المسئلة ثم يعلم نصيب كل فريق ونصف كل فرد بالاصل المذكور في المسئلة  
 المقدمة واما الاربع التي من الزوجين في رؤسهم فاحدها ان يكون الذكر على اثنين  
 او اكثر فالجزم فيها ان يضرب اجدا لاعداد في اصل المسئلة وعولها ان كانت المسئلة  
 عايلة مثل بنت بنت جدات وبنات اعمام اصل المسئلة ستة قسمة  
 للزوجات وهو واحد وبناتهما البنات وهو اربعة وبنات للاعمام وهو واحد وبعد  
 نظير من السهام والزوجين راى في توقف وفي الرؤس ان صاروا سائبة توقف كل واحد  
 الزوجين نظير من الموقوفات فان تماثلوا اضرب اجدا لاعداد في اصل المسئلة وفي  
 مثلنا نصيب كل فرد من ثلثه لضعفها البعض هو ثلثه مضرب اجدا لاعداد  
 وهو ثلثه في ستة مضرب ثمانية عشر وهو مبلغ المسئلة ثم يعلم سهام كل فريق وسهام  
 كل فرد بالاصل المذكور في المسئلة الف كات الكسرة على ثمانية والمان في نصيب  
 بعض لااعداد متداخلة البعض فاحكم فيها ان يضرب اكثر الاعداد في ثلثه المسئلة  
 كابن زوجات وبنات جدات وانثى غير عا اصل المسئلة من اثني عشر فالثلثة  
 والاربع من الزوجات الجدات متداخلة في اثني عشر فاذا اضرب اصاحد في اثني عشر

عليه

فذا

فاصحاب الثلثة في الثلثة نصف الميراث ثمانية عشر وهو مبلغ الثلثة وطريق  
 القسمة يعلم من الاصل الذي يترتب الموافقة وذلك في عشرة حصص الزوجين نصف  
 سهام كل فريق في المصروف وفي ثلثه نصف الزوجان بنسب سهام كل فريق في المصروف  
 المسئلة على عدد رؤسهم ثم يعطى ثلث الثلثة من المصروف في صورة عول المسئلة  
 في الماشية كزوج وتصل اخوات الزوج النصف للاخوات الا ان الماشية  
 اصل المسئلة من ستة وثلاثين السبعة وسهوا في الزوج مستحق على ستة سهام  
 للاخوات تنقسم عليهم ولكن من ثلثها من رؤسهم ثمانية عشر على عدد رؤسهم  
 في عول المسئلة في سبعة رؤسهم خمسة عشر في سبعة نصيب الميراث  
 وهي مبلغ المسئلة ثم يعلم نصيب كل فريق ونصف كل فرد بالاصل المذكور في المسئلة  
 المقدمة واما الاربع التي من الزوجين في رؤسهم فاحدها ان يكون الذكر على اثنين  
 او اكثر فالجزم فيها ان يضرب اجدا لاعداد في اصل المسئلة وعولها ان كانت المسئلة  
 عايلة مثل بنت بنت جدات وبنات اعمام اصل المسئلة ستة قسمة  
 للزوجات وهو واحد وبناتهما البنات وهو اربعة وبنات للاعمام وهو واحد وبعد  
 نظير من السهام والزوجين راى في توقف وفي الرؤس ان صاروا سائبة توقف كل واحد  
 الزوجين نظير من الموقوفات فان تماثلوا اضرب اجدا لاعداد في اصل المسئلة وفي  
 مثلنا نصيب كل فرد من ثلثه لضعفها البعض هو ثلثه مضرب اجدا لاعداد  
 وهو ثلثه في ستة مضرب ثمانية عشر وهو مبلغ المسئلة ثم يعلم سهام كل فريق وسهام  
 كل فرد بالاصل المذكور في المسئلة الف كات الكسرة على ثمانية والمان في نصيب  
 بعض لااعداد متداخلة البعض فاحكم فيها ان يضرب اكثر الاعداد في ثلثه المسئلة  
 كابن زوجات وبنات جدات وانثى غير عا اصل المسئلة من اثني عشر فالثلثة  
 والاربع من الزوجات الجدات متداخلة في اثني عشر فاذا اضرب اصاحد في اثني عشر

ان نصيب الزوج ثلثه  
 نصيب الاخوات اربعة  
 نصيب سبعة





الى نفسه لانه ذكر في غير مرة في المسائل المتقدمة فصل في صفة التركة  
 من الورثة والعقار ولا يصل في صفة التركة ان يصح الملة ونزال الكسر فان اراد  
 ان يسم التركة من الاقرار فليترك فيه ان يطرس التركة والصحة بله احوال  
 فان اسقام قهبا وان لم يستطع الا ما ان يكون من التركة والصحة موافقة  
 او ما يه فيه فان كان ما يه فيه ضربا كان في ذلك من الصحة في كل التركة ثم  
 المبلغ على الصحة فالحارج نصيب ذلك الذي دخل تحت بنات وبنات جدات  
 وبنات اجام الصحة المسئلة هنا ثمانية عشر والتركه في البانية ان يكون خمسة  
 مصير نصيب افراد البنات وهو اثنان من الصحة في جميع التركة مبلغ عشرة  
 فاذا قسم على ثمانية عشر نصيب كل واحد نصفه نصف سبع ويكون الحارج  
 نصفاً ونصف سبع خمسة يكون اكل بنت من الخمسة نصف درهم ونصف سبع  
 درهم وتجميعه ثلثة درهم وثلثة اشباع درهم ونصيب كل واحد  
 واحد من الصحة فاذا ضرب في خمسة نصيب خمسة فاذا قسم على ثمانية عشر  
 نصيب كل واحد مرة سدر ومرة تسع خمسة يحصل الحيات لكل واحد سدر  
 وتسع ومجموعها ثلثة اسداس وثلثة اشباع وفي احوال عام كذلك مجموع نصيب  
 والحيات درهم وستة اشباع درهم فاذا جمعت من الاشباع التي في التركة  
 البنات ونزال الاشباع التي في ذلك الحيات والاشباع نصيب ستة اشباع ومجموع  
 نصيب مجموع الدرهم خمسة فاذا كانت من التركة والمسئلة موافقة فيصير  
 كل واحد منها الى الجزء الذي كانتا موافقة بينهما كما اذا ترك اربعة درهم فنصف  
 الاربعة الثمانية عشر موافقة بالصحة فيصير كل واحد الى النصف نصيب  
 النصيب تسعة والتركه اثنان ثم ضرب ما كان لكل واحد من الصحة ووفق  
 التركة ثم قسم على وفق الصحة فالحارج نصيب ذلك الوارث نصيب احد

فصل

احدي البنات من ثمانية عشر اثنان فاذا ضرب في وفق التركة وهو اثنان نصيب اربعة  
 فاذا قسم على تسعة وهو وفق الصحة نصيب كل واحد ثلثا وتسعا يكون الحارج  
 ثلثا وتسعا خمسة نصيب كل واحد من البنات درهم وتسعة درهم ومجموعها درهمان  
 وستة اشباع ولكل واحد من الحيات واحد من الصحة فاذا ضرب في وفق  
 التركة نصيب اربعة فاذا قسم على تسعة نصيب كل واحد ثلثا وتسعا يحصل الحيات لكل  
 واحد تسعا ولا اعلم كذا انهم مساوون الحيات في السهم والرؤس نصيب  
 مجموع نصيب الحيات ولا اعلم انهم مساوون في سهمها وهي من نصيب البنات الكسوة  
 والصحة اربعة درهم فاذا اردت ان تسم التركة من البنات فانظر من التركة  
 واصل المسئلة فان اسقام قهبا وان لم يستطع فالحارج ما ان يكون موافقة  
 او ما يه فيه فاعمل فيه كما عملت في صفة التركة من الاقرار في الموافقة والبانية اما  
 نصيب الاولين فكل من عزم عنه سهمه كل اربعة فجميع الديون عنه النصيب  
 العشرة من الدراهم كما ذكر في صفة التركة من اولاد الورثة صورته ارجل على رجل  
 ثلثة دراهم والاخر درهم واحد وجميع الديون نصيب ستة فوضع موضع الصحة  
 ثم بطرس التركة وجميع الديون فان اسقام قهبا فلا يلاخولها ما ان يصير  
 موافقة او ما يه فيه فان اثنان من نصيب كل واحد من التركة والاولى الى الجزء الذي  
 نصيب ما كان لكل واحد من الدراهم وفي وفق التركة ثم قسم المبلغ على وفق الديون فالحارج  
 نصيب كل واحد من التركة كما اذا ترك اربعة درهم والديون ستة ومثل ذلك لاربعة  
 موافقة بالصحة فيصير كل واحد من الديون والتركه الى النصف نصيب الديون  
 ثلثة ونصف التركة اثنان فاذا ضرب نصيب صاحب درهم من الديون وفي التركة  
 وهو اثنان نصيب اربعة فاذا ضرب اثنان على وفق الديون ويوصله نصيب كل واحد  
 من نصيب من نصيب درهم ثلثة ونصف نصيب الباقي ثلثا لاربعة هذا في البانية فصل

الحيات نصيب درهم  
 وثلثة دراهم

ملتصم

المسئلة











اكله كزوج وبنت وام فملكه رديه فخرج فرض الزوج اربعة ومائة من  
 عليه اربعة ايضا وما بقي من فرض من الارث عليه الاستم على ملك من رده  
 عليه فمضت ملك من رده عليه في ملك من الارث عليه فمضت ملك من رده  
 فاصاب للزوج اربعة وللبنات خمسة وللأم ثلث ثم ماتت الزوج وفيه اربعة عشر  
 امرأة وابوين ملك من رده واخوة ما في رده اربعة فمضت ملكه ففلاص  
 الى الصبي ثم ماتت البنت عن ابن بنت وجدته وهذه الجدة كانت اما في الملك الاول  
 فملكها من سنة وما في ردها شفعه فمضت ملكه فمضت ملكه فمضت ملكه  
 وهو اثنان في التصحيح الثاني وهو سنة عشر فمضت ملكه فمضت ملكه  
 لورثة الزوج ثمانية وللأم ستة من السنة من التصحيح الاول ملكه من التصحيح الثاني  
 ولورثة البنت خمسة عشر كلها من التصحيح الثاني ثم ماتت الجدة وفي ردها تسعة عشر  
 زوج واخوين فملكها من السنة من التصحيح من ردها وهو تسعة الاستم  
 ولا باقى على ملكها فمضت ملكها وهو اربعة في ردها فمضت ملكه فمضت ملكه  
 وعشرين فمضت ملكه لورثة الزوج اثنان وثلثون ولورثة البنت ثمانون  
 الملك الثاني وهو رده الجدة سنة وثلثون فمضت ملكه  
 بآب  
 وزوال الجسم وكل قرب ليس يرضى منهم فاحلف العصابة وضوا اليه  
 في ثوبت ذوي الارحام فقال اعانوا في احوالهم فمضت ملكه فمضت ملكه  
 فمضت ملكه فمضت ملكه فمضت ملكه فمضت ملكه فمضت ملكه  
 استحقاق الارث انما كانت بالكتاب والاشنة لا بالكتاب والاشنة في ذواتهم  
 وقال عامة العصابة استحقاق الارث بالقرابة ثمانية في احوالهم  
 والوصية وفي ذواتهم الارحام النص باخر في ثوبتهم وهو قوله تعالى والاولى الارحام

بعضهم اولى ببعض الارث في استحقاق الارث لا في قسمه ورواهاهم استحقاق البع  
 الصنف الاول يعني ان يثبت الى الميت وهن اولاد البنات واولاد بنات الابن  
 واولاد من ذواتهم بنو ربه والصنف الثاني يعني انهم الميت ومما اجداد السادة  
 والجدات الساقطات من قبل الام والابن فملك من ذواتهم ربه والصنف  
 الثالث يعني الى اولى الميت ومما اجداد اولاد بنات الاخوة وبنو الاخوة لام والام  
 من ذواتهم بنو ربه والصنف الرابع يعني الى اولى الميت واولاد بنات  
 المتوفى من جدتيه واولاد بنات الوفا ومما العتات والاعمال للام والاولاد  
 والاولاد من عشرة ولكل واحد منهم ولد من ذواتهم بنو ربه والصنف الخامس  
 للحيين الاب وام اولاد بنات بنو ربه من ذواتهم بنو ربه والصنف السادس  
 الطريق يكون حصة من روى ابو سلمان عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه  
 ان اخرا لاصا في الصنف الثاني هم الاجداد الساقطين للجدات الساقطات ثم الاول  
 ومما اولاد البنات واولاد بنات الابن ثم الثالث هم اولاد الاخوات وبنات الاخوة  
 والاولاد لام ثم الرابع هم العتات الى القرى وروى ابو يوسف حاشي بن زياد عن ابي حنيفة  
 واق سماعة عن محمد بن الحسن عن احمد بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة في الصنف الاول في العتات  
 ثم الثالث هم الرابع من ذواتهم بنو ربه وعندنا الصنف الثاني من ذواتهم  
 اب الام والاعمال لكل واحد منهم وفيما بين الحكم عندنا لا الدليل على ذلك  
 وقيل لكل واحد منهم الصنف في سنة الصنف الثالث والجدات والاولاد  
 الام اول من ذواتهم بنو ربه وروى عنه اولى اصل هذه الصورة ايضا  
 في الصنف الاول وهم بالمرث اقربهم الى الميت  
 كتب البت اول من ذواتهم بنت الابن هذه الصورة

اول  
 بنو  
 بنو









وان كانوا كوروا واما اذا استوت قرايتهم فلذلك كثر خط الاشياء كما في قوله  
 لاب ولهم اولاب اولم هذه الصورة وفيها ثمانية اجسام لقوة القراءة  
 لان من اجزاء الالف لم يوصفوا ولا في بعضهم بعضا فكلما ذكرنا كلمة اللام واللام  
 او عمة اللام وخاله الاب ولهم فالذي كان لقراءة الاب وهو صمد الاب المثلث لقراءة اللام  
 وهو صمد اللام ثم ما اصاب لكل حرف من بينهم كما لو اخذت قرايتهم بمعناه اذا اخذت  
 واحد منهم اسحق على المال ان كان حرف في الاب ولت المال ان كان حرف في اللام فاذا  
 اجتمعوا فالاقوى اول المعنى من كان في الاب وام اول من كان في اللام ففضل  
 في اول الالف اي في اول الالف الصنف الرابع الحظ منهم كما في الصنف الاول الف واللام  
 بالميراث اقر بهم الى المثلث من اي جهة كان كقراءة العدة لام وام اول من سائل العمة  
 الاب وام هذه الصورة عمة عم  
 ابن خال الاب وام هذه اولى  
 وان استوت في القرب وكان جهة قرايتهم متحدة كان اولى  
 له في القراءة هو اول الاجزاء كنت عم لاب ولم اقرى من بنت عم لا بنت عم اللام  
 اولى من بنت عمه الاب وبنت عمه الاب اولى من بنت عمه اللام او بنت عمه اللام هذه الصورة

عم لاب وام	عم لاب وام	عم لاب	عم لام	عمه اللام
بنت	بنت	بنت	بنت	بنت
اولى	ثم بنى	بنى	محمية	محمية

وان استوت في القرب والقراءة اعني  
 اولام فلذلك العصة اولى كنت العم والاب  
 عم الاب وام عمه اللام عمه الاب  
 بنت بنت  
 اولى محمية اولى

أصدا لاب وام واللام واللام  
 على حالة الاب كونهما اقرى من عمه في القراءة من كماله لم يوصفوا ولا في الالف  
 ازان الزوج لمعنى في اللام وهو في القراءة ايمان الزوج لمعنى في الف وهو  
 بالوارث وقال بعضهم المال كله لمعنى في الف لانها ولد العصة هذه الصورة  
 عمة اللام عمة عم الاب عمة الاب  
 بنت بنت عمة الاب بنت عمة الاب  
 اولى بنت عمة اللام بنت عمة اللام  
 وان استوت في القرب ولكن اختلفت قرايتهم لا اعتبار لقوة القراءة والاولى العصة  
 في طاهر الوالدية فباعتلى عمة الاب وام كونهما اقرى من عمه في القراءة والاولى العصة  
 الحسنة هي ليست باولى من الحالة لاب لكن المثلث لمن يلى في قراءة الاب واللام  
 منهم في القراءة ثم ولد العصة والمثلث لمن يلى في قراءة عمة اللام وقرايتهم في القراءة محمية  
 لان العصة الناصب هو لام هذه الصورة  
 وعمة اللام بنت عمة اللام بنت عمة اللام

خاله الاب	خاله الاب	خاله الاب	خاله الاب	خاله الاب
بنت	بنت	بنت	بنت	بنت
اولى	محمية	محمية	محمية	محمية

وصورة زوج ولد العصة  
 ثم عندنا يوسف بن عبد الله ما اصاب  
 كل واحد منهم على اقل من عمة مع اعتبار عدد الاجزاء في العدة وعند محمد  
 بقسم المال على اول الفين اختلف مع اعتبار عدد العدة والاجزاء في العدة  
 كقراءة الصنف الاول لم يوصفوا هذا العلم الى جهة عمه ابو يوسف وحق القام الى اولام هذه  
 الصورة







البلية ومن نصيب كل واحد من الابواب يوقف اربعة اسهم لان بها شئ  
 في حال سخط وفي حال السخط للبنت ثلثة عشر سماً لان الموقف في حق  
 البنت نصف اربعة من الابواب البنت اذا تصور اربعة شئ حتى اقل مما  
 اذا تصور الملك اربع بنات لان البنت سخط فما اذا كان الملك اربع بنات  
 خمسين سنة عشر وحبس ستة عشر اكثر من ستم واربعة اشباع ستم  
 ثلثة عشر تحت ستم طاسهم واربعة اشباع ستم وانما كان لها ستم واربعة اشباع  
 ستم عند الميمنة لان البنت اذا كان اربعة فبصيرها ستم واربعة اشباع  
 ستم لان البنت من ستم اصحاب لغو ثلثة عشر من اربعة وعشرين واربعة  
 ستم جعلت ثمان بنات في التقدير ومع البنت الموجهة ثلثة سبعة مائة  
 اذ اصبحت ثمانية تصد كل واحد منها ستم واربعة اشباع ستم والبنت يوقف  
 مائة مائة خمسة عشر سنة عشر فان ولد بنتا واحدة تحت الموقف  
 للبنت تصد الابن في المارة من ثلثة الاثني عشر وحمل البنت ولا تصد  
 الابن من المارة تصد جميع الموقف للبنات وان ولدت ابناً واحداً  
 او اكثر من الابوة في ابوين كان موقفها من ستمهم اربعة مائة وثلثة  
 للاثوة وقد ستم من ثلثة المذكورة فاذا ولد ابناً واحداً في اكثر  
 من ابوين كان من ثلثة المذكورة فمحدد ردة العلم الموقف والابن ستم  
 من الاولاد وان ولدت بنتا معطى المارة والابن طاق موقف فممن تصد  
 لان الجمل صار كان لم يكن والبنت الى تمام السبعة مائة واثنين فاذا ولد  
 ثلثة عشر فاذا اصبحت البنت مائة وثلاثون صار نصف الموضع والباقي  
 للاب وهو ثلثة لانه عصبه فحصل في المقوق الموقوف شخص  
 غياث عن وطنه ولا يعرف هو حتى ام بنت والاعز في ابني كان وهو ح

في المارة تصد  
 الابن من المارة  
 تصد جميع الموقف  
 للبنات

في ماله حتى الرب منباجد ويوقف ماله حتى يصح موته لان حيوة باستصحاب  
 الجال وهو محبته لان الاستحقاق على مال المقوق والموقوف واحد في  
 الزايات في تلك المدة وفي وايدة الموقوف احد من اقرانه حكم موته وقال  
 المحسن بن باد عن ابي حنيفة ان ثلثة المدة مائة وعشرون سنة من يوم  
 ولدته وقال محمد بن مائة وعشرين سنة وقال ابو يوسف مائة وسبع  
 سنين وقال بعضهم فليجوز ومن الماخوذ عند بعض المشايخ عند  
 البعض الماخوذ فمات الموقوف احد من اقرانه وقال بعضهم يوقف الى  
 احتداد الامام وهذا ثلثة اشباع اما ان كان ابني الزمان او في ذات المقوق  
 اما ان كان وهو الموضع الذي سافر فيه اما ان يكون جلا او بيا فان كان جلا  
 محجل في حكم موته وان كان بيا اخلاص الزمان فان كان مفرق في زاني الزمان  
 اخر وان كان في ذات المقوق ومات في ذات وهو في حال سفر  
 اما ان يكون محجلاً او سقماً او شخلاً او شاعلاً اعين الجالين وموقوف  
 المحجل حتى يخرج حتى يوقف نصيبه من مال موته كانه جلا لان حيوة  
 باستصحاب احوال وذلك لا يصح للاستحقاق اما يوقف نصيبه في  
 فاذا مضت المدة فماله لو رثته الموقوف عند حكم موته وما كان موقوقاً في  
 ردة المارة ورثته الذي وقف ماله الاصل تصد ستم مائة المقوق  
 ان يصح المصلحة على قدر حيوة ثم يصح على قدر وفاته وباقي المال اذا كان  
 في المارة صورة المسئلة المارة ماتت وتوكت زوجها وماتت واخت الام  
 واخت الاب وام ومفقوا فمال المسئلة ستم من ثمانية عشر على في المارة قال  
 بقدر وفاته من ثمانية فاذا ضرب وتوكت احد المارة جميع الفقر مسلم ستم  
 وسبعين للزوج سبعة وعشرون وثلثة موقوف نصيبه وللمام

في المارة تصد  
 الابن من المارة  
 تصد جميع الموقف  
 للبنات



وسنة موافق من يصدىها ولا تحت تسعة وثمان عشرة موافق من يصدىها  
 فصل في المرتد اذا مات المرتد الحق بدار الحرب وقضى الفاضل  
 بلحقه فما اكتسب في حال الاسلام فهو لورثته المسلمين وما اكتسب في حال الرد  
 لوضع في بيت المال فلا يمتد عند ابي حنيفة وعندهم الكسبان جميعا لورثته  
 المسلمين وعند الشافعي رحمه الكسبان لوضع في بيت المال وما اكتسب بعد  
 الحق بدار الحرب فهو في باب الاجماع وكسب المرتد جميعا لورثته المسلمين  
 بعد خلاف من اصحابنا ولما اختلفت سنة ابن ابي نعيم في حال المسلم  
 ان كسب المرتد والمترد ثلثه كسب لاسلام وكسب لردّه قبل الحق بدار  
 الحرب وكسب لردّه بعد الحق بدار الحرب اما كسب الرد بعد الحق فهو في  
 الاجماع سواء كان كسب المترد والمترد واما الكسبان المرتد فتوضع في بيت  
 المال عند الشافعي عند مالك ورثة المسلمين وعند ابي حنيفة كسب الرد  
 لوضع في بيت المال وكسب لاسلام لورثته المسلمين وقال الشافعي في الرد  
 لارثته المسلمين الا فاقر ان كفر من اسلام المرتد كافر فلا يرث المسلمين عندنا  
 والوجه بسبب العقل ان اصل كل كفر مصير كان مات بسبب الرده مكانه  
 يجب لاسلام هو مات ولم يسفل من الرد من يصدى بدار الحرب لاسلام  
 للمسلم ودليله في يوسف ويحيى ان البراءة تنحصر على صدق هو كسب لردّه  
 موافق لابي حنيفة موافق فاذا اقر او مات فقد بطل عهده بالرد  
 لا يملكه ولا يرث عهده واثمة ذلك لان وعند مالك المرتد في كسب الرد  
 موافق بل يقرن ثمانية اقامات فقد حق الرد من الدورته لكسب لاسلام  
 وامت المرتد من ثمانية موافق بالاجماع بطل عهده بالرد فان كان على  
 الرده او ماتت بسبب الرد الى زمانها واما المرتد لارث من اجل ان يسلم والامن  
 كسب

مرتد مثله وكذلك المرتد الا اذا ارتد اهل ناحية باجماع فحينئذ يوارثون  
 كالكافر الا ان دليله ان بني حنيفة اشدوا في زمان ابي حنيفة رضي الله عنه  
 يوم يورثوا ويورثون الا بجماع فغلب بذلك ان ردته عن موثقه في يورث الوارثين  
 وجرى الارث اذا كان في اهل ناحية امثلا اذا لم يكن في اهل ناحية فانه  
 يخرج لهم عن اهلته بطل اسحقا في الرد بصلح حكم الامير في كل  
 سائر المسلمين في الميراث ما لم يوافق ذنبه معناه لم يصح هو معقود اهل  
 كما يخالفه لانه لا يسميه في حيوة فانه افاقر ذنبه حكم حكم المرتد لان المرتد  
 ترك من الاسلام اسحقا شاعرا وان لم يعلم ردّه ولا حوته لحكمه حكم المقتول  
 لان المقتول يخص غايه العرف وطنه ولا حيوة ولا موته فاذا لم ردّه الا بجماع  
 ولا حيوة صاد كالمعتق فصل في الرد في الغزى والحق اذا مات  
 جماعة ولا يرى اهلهم ماتوا ولا اجلوا كما هم ماتوا مع الا ان الحكم اذا اشتهبه  
 اوله وادخله لم يلو كما هم ماتوا كما هم ماتوا مع الا ان حكمه اهل اذا ارتدوا  
 بم اسلام ومروا بعد الا بجماع فغلب بذلك ان حكمه اهل اذا ارتدوا بم اسلام  
 جعل مع اهل كل واحد منهم لورثته واجبا ولا في بعض الاوقات من بعض  
 وهذا هو المختار والفتوى على هذا وقاب على ان يسعد رضي الله عنه برفق  
 بعض الاوقات من بعض الاوقات وكل واحد منهم من اهل ناحية لانه لو رد  
 كل واحد منهم ما يورث كل واحد منهم من اهل ناحية لانه لو رد  
 وهذا اهل حديد لارث صحته بصل له ابنا وابنة الواحدة من ذلك  
 الرد في الرد لارث صحته بصل له ابنا وابنة الواحدة من ذلك  
 مع انه الذي انتم عرقه في الرد قال كل واحد منهم من اهل ناحية واجبا اهل الرد  
 لانه وما كان له لانه وعند علي رضي الله عنه سدس لارث الاب

K. 1110

وصف مال الاله الذي تات معه فالحسن الذي هذا الاله من الاله  
 يعطي الاله الذي في وطنه يحصل هذا الاله بعبادة ومع والفضل الذي رث  
 الاله المثل من الاله يعطي الاله الاله يحصل الاله  
 الاله ثمانية هوم والله اعلم الطوب  
 والله المرجع والمآب ومع الفراعنة  
 ليله الخمس الاله عشر من شهر الحار  
 من جنة ما بين الضم منور  
 سنة لمن يلبس سحابة  
 بجزء واحد من سحابة  
 والصار على  
 محو واله  
 للشافعي رضي الله عنه

وسافر في الاسواق فوارك  
 وعلم واداء وحجة ما جئت  
 وتفتت ثلث واركان على يدك  
 بدار هو ان ينواش وصايدك  
 اعلم  
 اني قد جئت الى هذه المدينة  
 ولست غريبا فالسلام عليكم  
 وكان الاله من جنة ما بين الضم منور  
 ليله الخمس الاله عشر من شهر الحار

ولو شئت اطباق لثوري جسدك  
 ان تعض الله روض كان ذكر كم  
 لوالا شئت لذكر كم سب وحقني  
 قلبي مع غير الروح عند كم  
 طبعي الناس من الاله جسدك  
 بالله وبقوا وبقوا جرح  
 لا يبقوا الفراق الاله جرح  
 من غار عن الجيب لا يبقوا  
 بال توفيق الصانع

الاله حقول لثا هو الحجة في حسن لثا الاله واحد صمد لكم قد الجحيم  
 اقرب اليه صمد وقل وما كتبت يدك على الخطايا ازل لغو لثا  
 وارجع النجاة من لثا اذا ما الصلابة اليه يوما صمد واصل لثا  
 احباب دعاه وبعثوا ورضوا باليوم اللقاء اري للديار ما بها ملا  
 واستاذك النجاة من لثا اذا فت اهلبا متاعا غافا وهل خير لثا  
 لثا لا اوما لثا وها صارت منها من قما اواها سوني لثا  
 معني الاله واربام والذنب على الاله  
 سرور الاله في الاله في الاله  
 قود من الاله في الاله في الاله  
 الاله الاله في الاله في الاله  
 من كان جنة الاله في الاله  
 لا اذ الاله في الاله في الاله  
 فان يبيت حبيبها صمد  
 فان الاله في الاله في الاله



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
توفي الإمام علي العظم

İSTANBUL  
BÜYÜKŞEHİR  
BELEDİYESİ  
ATATÜRK KİTAPLIĞI



İSTANBUL  
BÜYÜKŞEHİR  
BELEDİYESİ  
ATATÜRK KİTAPLIĞI